

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال

مجلة علمية محكمة تصدرها كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا ـ المركز الرئيسي

العدد الرابع - المجلد الأول
ابريل - 2026م

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
المركز الرئيسي IUM

mag@ium.edu.so



كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء الباحثين ولاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطبع محفوظة للجامعة الإسلامية بمنيسوتا


بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

الرقم	
6	اسم المجلة
7	حول المجلة
7	الرؤية
7	الرسالة
8	الأهداف
9	قائمة بأسماء هيئة التحرير
10	قائمة بأسماء اللجنة الاستشارية
11	قائمة بأسماء المحكمين
13	كلمة رئيس هيئة تحرير المجلة
14	قواعد وضوابط النشر في المجلات
14	أولا: قواعد عامة لنشر البحوث
14	ثانيا: ضوابط ومواصفات البحث
15	ثالثًا: ضوابط نسخ البحث

فهرس المحتويات

الرقم	
16	رابعًا: معايير التوثيق
17	خامسًا: آلية تقديم البحوث وإجراءات استقبالها وتحكيمها
20	دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و أثره على المؤسسات الاقتصادية السودانية الدكتور : منتصرمساعد أبوشنب حسن
66	Distinguishing Strategic Effectiveness from Operational Efficiency: Exploring the Need for General Ledger-Based Insights in Saudi Arabian Corporate Decision-Making د. خالد راجي محفوظ باسريدة
101	مدي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق جودة التقارير المالية - (دراسة حالة الشركات الصناعية بمجموعه جياد للصناعات الهندسية) الدكتور: منتصر مساعد أبوشنب حسن
139	الاقتصاد متعدد الالوان : دراسة النماذج الاقتصادية المختلفة وتطبيقها في الدول النامية د. اميمة علي شيخ الدين النور
178	دور الرقابة الشرعية في تعزيز الثقة بالمصارف الإسلامية: دراسة وصفية تحليلية بالاعتماد على المعايير الشرعية والتقارير الدولية الباحث / عيد رمضان محمد حسن
230	أثر فاعلية أداء الإدارة العليا على الاستدامة في شركات قطاع الأغذية السعودي - دراسة تحليلية وصفية للفترة من ٢٠٢٠-٢٠٢٤ تهاني محمد ثالث موسى الهوساوي

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

مجلة كلية الإقتصاد و إدارة الاعمال

Journal of the Faculty of Economics and Business Administration

مجلة كليــة الاقتصــاد وإدارة الاعمال مجلــة علمية محكمــة تصدرها كلية الاقتصاد وإدارةالاعمال بالجامعة الإســلامية بمنيســوتا - المركز الرئيسي . مــا ورد في هذه المجلــة يعبر عن آراء المؤلفيــن ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة الإســلامية بمنيســوتا .

Phone : + 962798072792
Email : aiqtisad@ium.edu.so
zayed@site.ium.edu.so

نبذة عن المجلة

حول المجلة :

مجلــة « كليــة الاقتصــاد وإدارة الأعمال – مجلــة علمية محكمــة تصدرها كليــة الاقتصــاد وإدارة الأعمــال بالجامعة الإســلامية بمنيســوتا – المركز الرئيســي » ، مجلــة علميــة دوريــة تخضــع لمراجعة الأقــران ، وتنشــر ربع ســنوية ، وتهتم بنشــر مقالات في الاقتصــاد والإدارة والمحاســبة. تعنى المجلــة بنشــر البحــوث الأصيلة المكتوبــة باللغتيــن العربيــة والإنجليزية . تنشــر هذه المجلة في كلية الاقتصاد وإدارة الاعمال بشــكل يســاهم في الارتقاء بالمســتوي العلمــي للتخصصات الآتية و هــي الاقتصاد والمصارف الإســلامية وإدارة الاعمال والمحاسبة وإدارة المشــاريع والتسويق وإدارة الموارد البشــرية والإدارة المالية والاســتثمار.

الرؤية :

الابتــكار والإبداع فــي نشــر القضايــا الاقتصاديــة والإدارية والمحاســبية المعاصــرة للمســاهمة فــي تعزيــز المعرفــة بهــذه المجالات.

الرسالة :

نشــر البحوث المحكمة في مجالات الاقتصاد والمصارف الإســلامية وإدارة الأعمال والمحاســبة وإدارة المشــاريع والتســويق وإدارة الموارد البشرية والإدارة الماليــة والاســتثمار مــع الالتــزام بالمعايير المهنيــة العالمية في النشر .

التخصصات :

1. المحاسبة
2. إدارة الاعمال
3. الاقتصاد – الاقتصاد والمصارف الإسلامية

4. التسويق
5. إدارة الموارد البشرية.
6. إدارة المشاريع.
7. الإدارة المالية والاستثمار.

الأهداف :

1. نشر الأبحاث الدولية في مجال العلوم الاقتصادية والإدارية المحاسبية، والتي يتم مراجعتها عبر الأقران، في مجموعة واسعة من الموضوعات والقضايا .
2. تعزيز النشر الأكاديمي أحد المتطلبات الأساسية لدعم وتفعيل حركة البحث العلمي.
3. نشر المعارف وتبادلها والاهتمامات المشتركة بين الباحثين في مجالات الدراسات الاقتصادية و الإدارية والمحاسبية .
4. تركز المجلة على البحوث الرصينة التي تقدم حلولا للمشاكل الاقتصادية والإدارية والمحاسبية التي تواجه الشركات بالشكل الذي يعظم من القيمة المضافة المتحققة لمجتمع الأعمال.
5. تشجيع نشر البحوث النظرية والتطبيقية الأصيلة التي تلتزم بمعايير البحث العلمي المتفق عليها عالميًا.

هيئة تحرير المجلة

م	الاسم	درجته العلمية	عمله في الهيئة	التخصص
1	شيرين مامون سيداحمد محمد	استاذ مشارك	رئيس هيئة التحرير	محاسبة
2	زايد نواف الدويري	استاذ مساعد	سكرتير التحرير	اقتصاد ومصارف إسلامية
3	د. منال محمد محمود	أستاذ مشارك	عضواً	إدارة الأعمال
4	أحمد عبد اللطيف سالم مشعل	بروفيسور	عضواً	اقتصاد
5	أحمد عبد العزيز نافع	بروفيسور	عضواً	الإدارة الاستراتيجية وإدارة المشاريع
6	رانيا محمد محمد حسين عامر	استاذ مشارك	عضواً	اقتصاد
7	محمد يونس حميدة يونس	استاذ مساعد	عضواً	إدارة الأعمال
8	محمد أحمد شهاب الدين	استاذ مساعد	عضواً	محاسبة
9	عمر السر الحسن محمد	استاذ مشارك	عضواً	محاسبة
10	خالد راجي باسريدة	استاذ مساعد	عضواً	تسويق
11	د. محمد فهمي	استاذ مساعد	عضواً	إدارة أعمال ومشاريع
12	د. مبروكة حسين سليمان همت	استاذ مساعد	عضواً	الادارة المالية والاستثمار
13	محمد فتحي محمد حسن	استاذ مساعد	عضواً	اقتصاد
14	مروان موفق العباس	استاذ مساعد	عضواً	موارد بشرية

الهيئة الاستشارية والرقابية للمجلة

م	الاسم	الدرجة العلمية	عمله في اللجنة	التخصص	ملاحظات
1	شيرين مامون سيداحمد محمد	أستاذ مشارك	رئيس هيئة التحرير	محاسبة	عميد كلية الاقتصاد وادارة الاعمال
2	زايد نواف الدويري	أستاذ مساعد	سكرتير تحرير المجلة	الاقتصاد والمصارف الإسلامية	رئيس قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية
3	ظاهر رداد القرشي	بروفيسور	عضواً	محاسبة	جامعة عمان العربية
4	الهادي آدم محمد إبراهيم	بروفيسور	عضواً	محاسبة	مدير جامعة النيلين
5	بابكر الصديق	بروفيسور	عضواً	محاسبة	جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا
6	محمد أحمد رمضان	أستاذ مشارك	عضواً	محاسبة	جامعة تبوك
7	فتح الرحمن الحسن منصور	أستاذ مشارك	عضواً	محاسبة	جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية
8	أسعد مبارك حسين	أستاذ مشارك	عضواً	محاسبة	جامعة الأمير سطام
9	صديق بلل إبراهيم بلل	أستاذ مشارك	عضواً	إدارة الأعمال	الجامعة العربية المفتوحة البحرين
10	بشير بكري عجيب بابكر	أستاذ مشارك	عضواً	محاسبة	جامعة الطائف المملكة العربية السعودية

لجنة المحكمين

م	الاسم	درجته العلمية	التخصص	الجامعة
1	بكري الطيب موسي	بروفيسور	إدارة الأعمال	جامعة العلوم و التقانة
2	أحسن صلاح الدين لخضر أحسن	استاذ مشارك	الدراسات الإستراتيجية	جامعة منيسوتا
3	د. عبد المجيد مرتضى الجعفري	استاذ مساعد	المحاسبة	جامعة منيسوتا
4	د. زايد نواف الدويري	استاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة منيسوتا
5	محمد خالد ابوالقاسم عكاشة	استاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة منيسوتا
6	عمر السر الحسن محمد	استاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة منيسوتا
7	عبد الرحمن أحمد عبد الحي	استاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة منيسوتا
8	محمد فهمي عبد الحميد عوف	استاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة منيسوتا
9	د. سيدة مأمون سليمان	استاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة منيسوتا
10	آدم يعقوب أبكر حماد	استاذ مساعد	إدارة الجودة الشاملة	جامعة منيسوتا
11	رقية إبراهيم سلامة البطوش	استاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة منيسوتا
12	لينا محمد احمد بابكر	استاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة منيسوتا

لجنة المحكمين

م	الاسم	درجته العلمية	التخصص	الجامعة
13	أبوالحسن جمعة حامد	استاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة الأمير سطام
14	طارق عثمان هلال	استاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة الجوف
15	محمد فتحي محمد حسن	استاذ مساعد	اقتصاد	جامعة منيسوتا
16	مدحت محمد علي فرحات	استاذ مساعد	المحاسبة	جامعة منيسوتا
17	فتح الرحمن صالح	استاذ مساعد	اقتصاد ومصارف إسلامية	جامعة منيسوتا
18	أباي محمد محمود سيد	استاذ مساعد	أصول الفقه	جامعة منيسوتا
19	محمد ابراهيم ابراهيم الدسوقي	استاذ مساعد	اقتصاد ومالية عامة	جامعة منيسوتا
20	سعد الدين خالد	استاذ مساعد	مالية إسلامية	جامعة منيسوتا
21	فتحي احمد على آدم	استاذ مساعد	اقتصاد	جامعة الجوف
22	علاء الدين أحمد محمد علي	استاذ مساعد	المحاسبة	جامعة منيسوتا
23	حازم فضل الله عمر	استاذ مساعد	التمويل و البنوك	جامعة منيسوتا

كلمة رئيس هيئة تحرير المجلة

الحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين في سبيل السعي للارتقاء بنشر الإنتاج العلمي ودعمه ، يسرنا أن نضع بين أيدي القراء الكرام مجلة كلية الاقتصاد وإدارة الاعمال وهى مجلة علمية محكمة تصدرها كلية الاقتصاد وإدارة الاعمال بالجامعة الإسلامية بمنيسوتا - المركز الرئيسي . ما ورد في هذه المجلة يعبر عن آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة الإسلامية بمنيسوتا . وتنشر ربع سنوية . تعنى المجلة بنشر البحوث الأصيلة المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية وتنشر البحوث العلمية في مختلف التخصصات الاقتصادية والإدارية والمالية وغيرها من التخصصات ذات العلاقة، وتقوم بنشر البحوث العلمية الأصيلة التي تتوفر فيها شروط البحث العلمي من حيث العرض، والاستقصاء والإتباع السليم للمنهجية العلمية وخطواتها. سائلين الله عز وجل التوفيق والسداد.

الدكتورة : شيرين مأمون سيد احمد محمد

قواعد وضوابط النشر في المجلة

أولاً: قواعد عامة لنشر البحوث:

يشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة الكلية مراعاة القواعد الآتية:

1. أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
2. أن يكون البحث مكتوبًا بلغة سليمة، ومراعيًا قواعد الضبط وعلامات الترقيم، ودقة الرسوم والأشكال-إن وجدت.
3. ألا يكون البحث قد سبق نشره أو قدّم للنشر في أي جهة أخرى، ويقدم الباحث إقرارًا خطيًا (وفقًا للنموذج الخاص بذلك).
4. تخضع البحوث المقدمة للنشر للتحكيم وفق الأصول العلمية.
5. عند قبول البحث للنشر تنتقل حقوق ملكية البحث للمجلة.
6. لا يجوز نشر البحث أو أجزاء منه في مكان آخر بعد إقرار نشره في المجلة إلا بموافقة خطية من هيئة التحرير، ويجب الإشارة إلى المجلة وفق الأصول.
7. المجلة غير ملزمة برد البحث الأصلي المرسل سواء قبل أو لم يقبل.
8. للمجلة الحق في نشر البحث على موقع المجلة أو غيره من أوعية النشر الإلكتروني أو الورقي التابع للجامعة بعد إجازته للنشر.
9. أن تكون المراسلات عبر البريد الإلكتروني وإرسال البحث يُعد قبولاً من الباحث بـ(شروط النشر في المجلة)، ولهيئة التحرير الحق في تحديد أولويات نشر البحوث.

ثانيًا: ضوابط ومواصفات البحث:

1. أن يكون البحث في أحد التخصصات التي تشملها الكلية.
2. ينبغي أن يتضمن البحث على العناصر التالية:
   - مقدمة: وتتضمن استهلال للموضوع، وطرح المشكلة الجوهرية

للبحث، ثم تساؤلات الدراسة وأهدافها/أو فرضياتها، وأهميتها ومحدداتها ومنهج البحث والدراسات السابقة ومخطط البحث.

- وإن كان البحث دراسة ميدانية تطبيقية-فيذكر إجراءات الدراسة: وتتضمن (منهج البحث والمجتمع والعينة، وأدوات الدراسة، والتعريفات الإجرائية للمصطلحات، وصدق وثبات الأداة وإجراءات الدراسة، وطريقة تحليل البيانات).
- ثم في نهاية البحث يقدم أهم النتائج والتوصيات، ويذيل البحث بقائمة فيها المصادر والمراجع.

3. يجب أن تخضع البحوث لقياس نسبة الاقتباس بحيث لا تزيد نسبة التشابه عن (٢٠٪).
4. لا يقبل أي تحقيق في المخطوطة إلا بعد إحضار نسختين ولا تقبل نسخة واحدة إلا وفق معايير معينة.
5. ألا يذكر اسم الباحث أو أية إشارة له في متن البحث، إلا في صفحة العنوان؛ وذلك لضمان سرية عملية التحكيم.
6. يذكر الباحث في الصفحة الأولى بعد العنوان مباشرة اسمه باللغتين العربية والانجليزية، ورتبته الأكاديمية والمؤسسة التي يعمل فيها، وبريده الإلكتروني.
7. يجب أن يحتوي البحث على ملخص باللغة العربية لا يزيد كلماته عن (٢٠٠) كلمة، ويتضمن العناصر التالية: (موضوع البحث، وأهدافه، ومنهجه، وأهم النتائج، وأهم التوصيات، والكلمات الدلالية -المفتاحية) مع العناية بتحريرها بشكل دقيق، وملخص آخر باللغة الإنجليزية بنحو ما تقدم.
8. ألا يزيد عدد صفحات البحث بما فيها الملخص والأشكال والجداول والمصادر عن ثلاثين صفحة .(A٤)

ثالثًا: ضوابط نسخ البحث:

1. يكتب البحث ببرنامج وورد Word. وتكون هوامش الصفحة (٢,٥ سم)

من (أعلى، وأسفل، ويمين، ويسار)، ويكون تباعد الأسطر مفردًا.

2. يستخدم خط (Traditional Arabic) للغة العربية بحجم (١٤) للمتن، وبحجم (١٢) للحاشية.
3. يستخدم خط (Times New Roman) للغة الإنجليزية بحجم (١٢) للمتن، وبحجم (١٠) للحاشية.
4. تدرج الرسوم البيانية والخرائط والصور والأشكال التوضيحية في متن النص ويمكن أن تكون بالألوان أو بالأبيض والأسود وترقم ترقيمًا متسلسلاً وتكتب عناوينها بأعلى الرسم ومصادرها تحت الرسم مباشرة.

رابعًا: معايير التوثيق:

1. توثق المصادر والمراجع في المتن بحسب نظام: (APA) ويستثنى من ذلك الأبحاث الخاصة المتعلقة بالدراسات الإسلامية الشرعية والعربية، حيث يكون التوثيق في الهامش حسب المتعارف عليه في الأبحاث بذكر المصدر واسم الشهرة للمؤلف، مثال: فقه الزكاة، للقرضاوي، ص٤٤.
2. يشار إلى المراجع داخل المتن بذكر لقب المؤلف ثم سنة النشر بين قوسين في حال الإشارة المباشرة مثلا: أشار عبدالله (٢٠١٦). وفي حال الإشارة غير المباشرة يذكر اسم المؤلف وسنة النشر بين قوسين مثلا: (عبدالله، ٢٠١٦). وفي حال الاقتباس بالنص يذكر رقم الصفحة أو أرقام الصفحات بين قوسين (عبدالله، ٢٠١٦: ٢٦)
3. وأما توثق المصادر والمراجع في نهاية البحث فيكون في قائمة واحدة مرتبة ترتيبا هجائيًا، وتكون هكذا: لقب المؤلف، واسمه الأول. (سنة النشر). عنوان الكتاب بخط غامق أو خط مائل، أو تحته خط. (الطبعة). مكان النشر: دار النشر.
4. إذا كان المرجع بحثًا من مجلة: لقب المؤلف، الاسم الأول، (سنة النشر) عنوان البحث، اسم المجلة، العدد، الصفحات، مكان صدور

ا المجلة .

5. إذا كان المرجع من أحد مواقع الانترنت كما يلي: لقب المؤلف، الاسم الأول، عنوان المقالة/البحث، اسم الموقع، تاريخ الاطلاع عليه، والرابط المختصر المباشر.
6. مراعاة ذكر رقم الآية واسم السورة عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، وذكر المصدر وبيانات النشر عند الاستشهاد بالأحاديث النبوية.

خامسًا: آلية تقديم البحوث وإجراءات استقبالها وتحكيمها:

1. ترسل البحوث والدراسات وجميع المرفقات إلى إيميل المجلة.
2. ترسل نسخة إلكترونية من البحث بصيغتي: (DOC+PDF).
3. يقدم الباحث إقرارًا خطيًّا وفقًا للنموذج الخاص، يتعهد فيه بأن البحث المقدم للنشر هو جهده الخاص ولم يسبق نشره ولم يقدم للنشر في أي دورية أخرى، ويتحمل كامل المسؤولية القانونية في حالة التعدي على الحقوق الفكرية للغير.
4. يرفق الباحث موجزًا للسيرة الذاتية وصورة شخصية متضمنًا عنوان الباحث بالتفصيل، وأرقام الهواتف لكي يسهل التواصل مع الباحث عند الضرورة.
5. يتم استلام البحث بالمرفقات السابقة من سكرتارية المجلة، ثم ترقم الأبحاث حسب وصولها، ويشعر الباحث بوصول بحثه.
6. يتم فحص البحث فحصًا أوليًا لمعرفة مدى مطابقته لمواصفات النشر وضوابطه، فإن كانت هناك حاجة للتعديل، فيعاد البحث عبر الإيميل للباحث ليتم تعديله وفق الملاحظات الأولية في خلال أسبوع ثم يرسله مرة أخرى معدلاً. مع العلم أن هذا الفحص لا يعني بالضرورة قبول البحث للنشر.
7. يتم عرض البحث على برامج خاصة لقياس نسبة الاقتباس بحيث لا تزيد على (٢٠٪).
8. ثم يعرض البحث على هيئة التحرير المختصة لتحديد صلاحيتها للتحكيم،

ومن ثم ترشيح المحكمين في وقت لا يزيد على أسبوعين.

9. يحكَّم كل بحث مقدم للنشر في المجلة من قبل اثنين على الأقل، ويرسل البحث إلى محكم ثالث مرجّح؛ إذا تباينت آراء المحكمين بتوجيه رئيسة التحرير، بعد الاطلاع على الملحوظات.
10. وبعد عملية التحكيم يتم إشعار الباحث بنتيجة التحكيم لإجراء التعديلات إن كان مقبولاً أو يشعر برفض البحث مع الاحتفاظ بعدم إبداء الأسباب.
11. تُعاد البحوث المقبولة معدلة وفقًا لما في ملاحظات المحكمين على البريد الإلكتروني للمجلة.
12. لابد من مراجعة البحوث لغويًا وإملائيًا ونحويًا قبل نشرها.
13. في حال تم قبول البحث للنشر قبولاً نهائيًا، يتم إرسال إشعار للباحث بـ (قبول البحث للنشر).
14. ١٤. في حال تم نشر البحث يمنح الباحث نسخة إلكترونية مجانية من المجلة التي تم نشر بحثه فيها.



كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

دور الإفصـاح في التقاريـر المالية فـي ظـل المعاييـر المحاسـبية الدوليـة و أثره على المؤسسـات الاقتصاديـة السـودانية

إعـــــداد :

د. منتصرمساعد أبوشنب حسن

كلية المعرفة للعلوم والتكنولوجية
الكلية العالمية للعلوم والتكنلوجيا
Email: mmasaad@2bopco.com

المستخلص

تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى توفر الإفصاح في التقارير المالية من وجهة نظر المستفيدين منها؛ معرفة مدى انسجام بيانات التقارير المالية للمؤسسات السودانية مع التشريعات والقوانين السودانية المتعلقة بالإفصاح. بيان مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٥ و من ثم الحكم على مدى كفاية التشريعات السودانية لمتطلبات هذا المعيار، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليل والمنهج التاريخي واسلوب دراسة الحالة، و لهذا الغرض قام الباحث بتصميم استبيان و توزيعه على فئة الدراسة التي تتمثل في المستفيدين من التقارير المالية وقد اقتصر توزيع الاستبيان على المديرين الماليين للمؤسسات الاقتصادية السودانية، البنوك، مدققي الحسابات. وقد تم إعطاء الإجابات درجات من ١-٥، و قد تم إيجاد الانحراف المعياري و معدل الاختلاف و تحديد نسبة الإفصاح لكل عينة، كما جرى اختبار الفرضيات -اختبارات- .

خلصت الدراسة الي عدد من النتائج اهمها: الإفصاح عن المعلومات في قائمة الدخل أو حساب الأرباح و الخسائر مقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥) و تطبيقها على عينات الدراسة التي شملت موظفي الدولة، و البنوك و المؤسسات الصناعية، و مدققي الحسابات القانونيين السودانيين. موظفو البنوك، أظهرت عينة الدراسة و البالغ عدد مفرداتها ثلاثين موظفا أن درجة الإفصاح لديهم تبلغ ٨٤٪ و هو معدل مهم و يقارب من متوسط نسبة الإفصاح لجميع الفئات و البالغ ٨٥٪ و نجد أن ترتيب هذه الفئة هو الثالث، حيث أن البنوك تهتم بالإفصاح في القوائم و التقارير المالية، و ذلك لمنح القروض و الائتمان، كذلك فإن البنوك هي شركات مساهمة و يقيدها قانون البنك المركزي و كذلك الأصل المحاسبي الدولي رقم «٣٠» و الأصل المحاسبي رقم «١٠».

على ضؤ النتائج جاءت التوصيات الاتية: ضرورة قيام الجهات المعنية بالتنسيق الكامل مابين المعايير و التطبيقات المحاسبية الدولية

المعمـول بهـا، و ملاءمتها مـع الواقع السـوداني. ضرورة نشـر التقارير المالية السـنوية الكاملة مرفقـا بها جميع الإيضاحـات دون حذف أي منها لأنهـا تعتبر جزءا لا يتجزأ مـن التقارير المالية، و كذلـك لاحتوائها على جميع بنـود المعلومات التـي تحتاجها الفئـات المختلفة.

الكلمـات المفتاحيـة: الإفصـاح المحاسـبي، التقاريـر المالية، المحاسـبة الدولية، المؤسسـات السـودانية

Abstract

This study aims to examine the extent of disclosure in financial reports from the perspective of their users, and to determine the degree of consistency between the financial reporting data of Sudanese institutions and Sudanese legislation and laws related to disclosure. It also seeks to assess the extent of application of International Accounting Standard No. 5 and, accordingly, to evaluate the adequacy of Sudanese legislation in meeting the requirements of this standard.

The study adopted the descriptive-analytical approach, the historical method, and the case study method. For this purpose, the researcher designed a questionnaire and distributed it to the study population, represented by beneficiaries of financial reports. The questionnaire was limited to financial managers of Sudanese economic institutions, banks, and auditors. Responses were rated on a five-point scale (5–1). The standard deviation and coefficient of variation were calculated, and the disclosure percentage for each sample was determined. Hypotheses were tested using the t-test.

The study reached several findings, the most important of which relate to the disclosure of information in the income statement or profit and loss account compared with International Accounting Standard No. (5) and its application to the study samples, which included government employees, banks, industrial institutions, and Sudanese certified auditors.

Regarding bank employees, the study sample—comprising thirty employees—showed a disclosure rate of %84, which is a significant rate and close to the overall average disclosure percentage of all categories, amounting to %85. This category ranked third, as banks place considerable emphasis on disclosure in financial statements and reports for the purposes of granting loans and credit. Furthermore, banks are joint-stock companies governed by Central Bank law, as well as International Accounting Standard No. 30 and Accounting Standard No. 10.

In light of the results, the study recommended the following: the necessity for relevant authorities to ensure full coordination between applicable international accounting standards and practices and to adapt them to the Sudanese context; and the importance of publishing complete annual financial reports, including all accompanying notes without omission, as they constitute an integral part of financial reports and contain all the information required by different user groups.

Keywords: Accounting disclosure, Financial reports, International accounting, Sudanese

المقدمة

اشتملت على الاتي:

أولًا: الاطار المنهجي للبحث

هنـاك كثير من التعاريف للإفصـاح، فمنها ما يتناول الإفصـاح في التقارير الماليـة، من حيث أنـه عرض للمعلومـات المهمة للمسـتثمرين و غيرهم من المسـتفيدين بطريقة تسـمح بالتنبـؤ بمقدرة المشـروع على تحقيق أربـاح في المسـتقبل و قدرتـه على سـداد التزاماته، و يعرف هندركسـن الإفصـاح بأنه «إعلام مسـتخدمي التقاريـر المالية بكل ما يسـاعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة سـواء أكانت قرارات استثمارية أو منح قـروض أو تتعلق بتحديـد العبء الضريبي لكل شـركة من المؤسسـات المساهمة» [1].

و قد عرف الأسـتاذ خالـد أمين عبـد الله مفهوم الإفصاح المحاسـبي بأنه «يرتكـز على ضـرورة إظهـار القوائـم الماليـة للمعلومات الرئيسـية ذات الأهمية النسـبية بصورة صحيحة و دقيقة بحيث تخدم جميع المسـتفيدين منها» [2].

كمـا أن شـوي « يربط بين درجة الإفصـاح و تخفيض حالة عـدم التأكد لدى المسـتفيدين من خلال نشـر معلومات اقتصادية لها علاقة بالمشـروع، سـواء كانـت معلومـات كميـة أو نوعية تسـاعد المسـتثمر علـى اتخاذ قراراتـه و التخفيـض من حالة عـدم التأكد لديـه عن الأحـداث الاقتصادية المستقبلية» [3].

كمـا يمكـن النظر إلـى الإفصـاح من خـلال علاقتـه بنظريـة الاتصالات في المحاسـبة، حيـث أنه إجـراء يتم من خلالـه اتصال الوحـدة الاقتصادية

1- Eldon Hendriksen, Acounting theory, New York : R.D. Irwin, 1992, P50-

2- خالـد أمين عبـد الله، « الإفصاح و دوره في تنشـيط التداول في أسـواق رأس المال العربيـة»، مجلة القانون العربي، العدد 92، تشـرين أول 1995، ص38.

3- Frederick, Choi, Financial Disclosure and Entry to the European Capital, Journal Accounting Research, autumn,,1972,P160-.

بالعالـم الخارجـي، و أن المحصلة النهائية لإجراءات الإفصاح في المحاسـبة تظهر على شـكل قائمـة المركز المالي، و قائمة الدخـل و قائمة التدفقات النقدية.

و قـد ظهرت أهميـة موضـوع الإفصاح فـي السـودان بعد زيـادة عدد المؤسسـات الصناعية المسـاهمة و خاصة بعد تأسـيس سـوق الأوراق الماليـة، حيث لقي الإفصـاح الكثير من الاهتمام من جانـب بعض الجهات العلميـة و المهنيـة التي قامت بإصـدار عدد مـن التوصيـات و الآراء التي تتعلـق بالمعلومـات التي يتعين الإفصـاح عنها.

و قد نـص المعيار المحاسـبي الدولـي رقم (٥)علـى المعلومـات الواجب الإفصـاح عنها فـي البيانات الماليـة و هي:

1. المعلومـات التـي يتوجـب الإفصـاح عنها فـي التقاريـر الماليـة و التي تتألف من الميزانيـة العمومية، و قائمة الدخـل، و قائمة التدفق النقدي، و الإيضاحـات حول القوائـم المالية.
2. اسـتخدام المعلومات المالية لإجراء الدراسـات و اتخاذ القـرارات المالية المختلفـة لذلك يجب أن تكـون المعلومات الماليـة واضحة و مفهومة من أجل سـلامة قرارات المسـتثمر، و غالبـا ما تتضمـن القوائم المالية معلومـات تفرضهـا المتطلبـات المحلية لـكل دولة، و ذلـك بالإضافة إلـى الحد الأدنى الـذي تفرضه المبادئ المحاسـبية المتعـارف عليها.
3. عـدم الالتـزام باسـتخدام شـكل محـدد للتقاريـر المالية، و قـد يختلف شـكل التقاريـر الماليـة مـن قطاع اقتصـادي إلـى آخر، و ذلـك لتكون المعلومـات الـواردة فيه أكثـر إفصاحا.

أ- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. الوقـوف على مـدى توفر الإفصاح فـي التقارير المالية مـن وجهة نظر المستفيدين منها.
2. معرفة مدى انسـجام بيانـات التقارير المالية للشـركات الاقتصادية مع

التشريعات و القوانين السـودانية المتعلقة بالإفصاح.

3. بيـان مدى تطبيـق المعيار المحاسـبي الدولي رقم «٥»، و مـن ثم الحكم على مدى مصداقية التشـريعات السـودانية لمتطلبات هـذا المعيار.

ب- مشكلة الدراسة:

اسـتنادا للمعيار المحاسـبي الدولي رقم (٥) الذي تنـاول متطلبات الإفصاح الواجب توفرها في التقارير المالية المنشـورة حتـى تكون مفيدة للأطراف المختلفـة ذات العلاقة بهـذه التقاريـر، و قانون الشـركات، وعليه، يمكن صياغة مشـكلة البحـث في السـؤال الرئيس الآتـي: إلى أي مدى يسـهم الإفصـاح فـي التقارير المالية، فـي ظل المعاييـر المحاسـبية الدولية، في تحسـين أداء وكفـاءة المؤسسـات الاقتصاديـة السـودانية؟ فإنه يمكن توضيح مشـكلة الدراسـة بالإجابة عن التسـاؤلات التالية:

1. هـل المعلومات المحاسـبية المفصح عنهـا في التقاريـر المالية كافية لاحتياجات المسـتفيدين منهـا لاتخاذ قرارات اقتصادية رشـيدة؟
2. هـل المعلومات المحاسـبية المفصح عنها في التقاريـر المالية ملتزمة بالتشـريعات و القوانيـن السـودانية مـن جهـة و متطلبـات معيـار المحاسـبة الدولـي رقـم «٥» من جهـة أخرى؟
3. هل التشـريعات و القوانين السـودانية المتعلقة بالإفصاح تتمشى مع متطلبات المعيار المحاسـبي الدولي رقم «٥»؟.

ج- فرضيات الدراسة:

في ضوء ما تم عرضه سابقا، فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

1. **الفرضيـة الأولـى:** لا توجـد فـروق معنويـة ذات دلالـة إحصائيـة بين مسـتوى الإفصـاح الفعلـي المطلـوب توفره بشـكل عام فـي قائمة الدخل الصـادرة عن المؤسسـات الاقتصادية السـودانية، و مسـتوى الإفصـاح المطلـوب توفـره بهذا الخصوص حسـب معيار المحاسـبي الدولـي رقم (٥).

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 90 5528004880 http://ium.usa.online
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
المركز الرئيسي IUM

2. **الفرضيــة الثانيــة:** لا توجــد فــروق معنويــة ذات دلالــة إحصائيــة بين مســتوى الإفصــاح الفعلــي المطلــوب توفره بشــكل عام فــي قائمة الميزانية الصادرة عن المؤسســات الاقتصادية الســودانية، و مســتوى الإفصــاح المطلــوب توفره بهذا الخصوص حســب المعيار المحاســبي الدولــي رقم (٥).
3. **الفرضيــة الثالثــة:** لا توجــد فــروق معنويــة ذات دلالــة إحصائيــة بين مســتوى الإفصــاح المطلــوب توفــره فــي القوانيــن و التشــريعات الســودانية و مســتوى الإفصــاح المطلــوب توفــره بهــذا الخصوص حســب المعيــار المحاســبي الدولي رقــم (٥).
4. **الفرضيــة الرابعــة:** لا توجــد فــروق معنويــة ذات دلالــة إحصائية بين مســتوى الإفصــاح الإجمالي بشــكل عام فــي القوائم الماليــة جميعها كوحــدة واحدة و الصــادرة عن المؤسســات الاقتصادية الســودانية، و مســتوى الإفصــاح المطلوب توفــره بهــذا الخصوص حســب المعيار المحاســبي الدولي رقــم (٥) و بالتالي فإن التقارير الماليــة تفي باحتياجات و متطلبات مســتخدمي هــذه التقارير.

الفصل الأول

الاطار النظري للبحث

المبحث الاول: الإفصاح في التقارير المالية

اختلفت وجهات نظر الباحثين و المهنيين حول مفهوم الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح و مستواه، فمنهم من لا يحصر نطاق مشكلة الإفصاح في مجرد درجة تفصيل القوائم المالية المنشورة أو في أساليب تبويب و عرض المعلومات في هذه القوائم، و إنما يتعدى هذا النطاق ليجعل منه عنصر دقة و مصداقية للأرقام المعروضة في هذه القوائم هو أساس مشكلة الإفصاح، في حين أن آخرين يرون أن مشكلة الإفصاح تنحصر فقط في نطاق عرض المعلومات في القوائم المالية المنشورة و مجرد كمية المعلومات المعروضة فيها و من ثم الشكل الذي يتم فيه عرض هذه المعلومات، أما مسألة صحة و مصداقية الأرقام المعروضة في تلك القوائم فهي مسألة أخرى تتعدى من وجهة نظرهم حدود مشكلة الإفصاح لتدخل في نطاق مشكلة القياس المحاسبي، و فيما يلي عدد من التعاريف حول مفهوم الإفصاح، و تاريخ نشوئه، و أنواع الإفصاح، و أهميته، و العوامل المؤثرة على الإفصاح، و متطلبات الإفصاح العامة، و توقيت الإفصاح، و التوسع في الإفصاح.

1- تعريف الإفصاح:

لقد عرف مفهوم «الإفصاح» بالعديد من التعاريف، و فيما يلي عدد من هذه التعاريف، و قد ركز بعض الباحثين على الغرض من توضيح المعلومات المالية، فقد تطرق كثير من الكتاب إلة مفهوم الإفصاح، و أهميته في اتخاذ القرارات فعرفوه بأنه نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها و ذلك لزيادة فعالية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث أن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة

المخاطـرة التـي تتعرض لها الشـركة للوصول إلـى القرار الذي تسـتطيع مـن خلاله تحقيـق أهدافه و التي تتناسـب مع درجة المخاطـرة التي ترغب بهـا [4] و عرفه خالـد آمين «بأنه إظهـار القوائم المالية لجميـع المعلومات الأساسـية التي تهـم الفئـات الخارجية عن المشـروع بحيـث تعينها على اتخاذ القرارات الرشـيدة» [5].

كما عرفـه مطر «بـأن متطلبات عـرض المعلومـات في القوائـم المالية وفقـا لمبادئ المحاسـبة المتعـارف عليها تقضـي بتوفر عنصـر الإفصاح المناسب في هذه القوائم و ذلك بشـأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)» و عنصر الإفصـاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشـكل و محتوى القوائم الماليـة و بالمصطلحات المسـتخدمة فيها، و أيضـا بالملاحظات المرفقة بهـا، و بمدى مـا فيها مـن تفاصيل تجعـل لتلـك القوائم قيمـة إعلامية من وجهة نظر مسـتخدمي هـذه القوائم» [6].

و هنـاك الكثيـر مـن التعاريف عن الإفصـاح و أهميتـه فمنها مـا يتناول الإفصـاح فـي التقاريـر المالية مـن حيث أنه عـرض للمعلومـات المهمة للمسـتثمرين مـن الدائنيـن و غيرهم من المسـتفيدين بطريقة تسـمح بالتنبـؤ بمقدرة المشـروع على تحقيق أربـاح في المسـتقبل و قدرته على سـداد التزاماته و أن كميـة المعلومات التي يجب الإفصـاح عنها لا تتوقف علـى مدى خبـرة القارئ و لكن علـى المعايير المرغوبـة للإفصاح (الإفصاح الكامـل – الإفصاح الكافـي – الإفصاح المقبول) [7]، كمـا أن هناك من يربط بيـن درجـة الإفصـاح و تخفيض حالة عـدم التأكـد لدى المسـتفيدين من خـلال نشـر كل معلومـات اقتصادية لها علاقة بالمشـروع سـواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تسـاعد المسـتثمر علـى اتخاذ قراراته و

4- خالد أمين عبد الله، المصدر السابق، ص 38.

5- خالد أمين عبد الله، المصدر السابق، ص 38-44.

6- محمـد مطر، «تقييم مسـتوى الإفصـاح الفعلي في القوائم المالية المنشـورة للشـركات المسـاهمة العامة في ضـوء قواعد الإفصـاح المنصوص عليهـا في أصول المحاسـبة الدولية»، مجلة دراسـات الجامعـة الأردنية، 1990/10/28، ص 119.

7- حكمت أحمد الراوي، مرجع سابق، ص 163-193.

تخفض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلة [8].

هـذا و يمكـن النظـر إلـى الإفصـاح و علاقتـه بنظريـة الاتصـالات فـي المحاسـبة من حيـث أنه إجراء يتـم من خلاله اتصـال الوحـدة الاقتصادية بالعالـم الخارجـي، و أن المحصلة النهائية لإجراءات الإفصاح في المحاسـبة تظهر في شـكل قائمة المركز المالـي، و قائمة التغيير فـي المركز المالي، و قائمـة الدخل [9].

و في هذا الصدد اقترحت جمعية المحاسـبين الأمريكيين خمسـة خطوط عريضة للاسترشـاد بهـا عند توصل المعلومة المحاسـبية للمسـتفيدين منهـا الإفصاح عن عمليات المشـروع و أوجه نشـاطه عند إعـداد التقارير الماليـة بطريقة تفيد متخذي القرارات و تسـاعدهم على تقييم نشـاطه [10].

و من حيـث علاقة الإفصـاح بالمراجعة أشـارت لجنـة إجـراءات المراجعة إلـى أن الإفصـاح هو عـرض للقوائـم المالية بـكل وضوح طبقـا للمبادئ المحاسـبية المقبولـة و يتعلـق بشـكل و تنظيـم و تصنيـف المعلومات لـواردة بالقوائـم الماليـة و معانـي المصطلحات الـواردة بها، هـذا و لقد حدد دسـتور مهنـة المراجعة الصادر عـن معهد المحاسـبين الأمريكيين مسـؤولية كل عضـو مـن أعضـاء المهنـة إذا فشـل في الإفصـاح عن المعلومـات الواجـب نشـرها للمسـتفيدين أو عـدم كفايتها لهم.

كمـا أشـار معهـد المحاسـبين الأمريكييـن أيضـا و بشـكل قاطـع إلى ضـرورة التـزام المراجعين بالقواعد و المبـادئ المحاسـبية المقبولة قبولا عامـا، و توصيـات و آراء لجنـة معاييـر المحاسـبة الماليـة (FASB)، و لجنة المبادئ المحاسـبية (APB)[11] و عدم إبداء رأي يتعـارض مع هذه القواعد و

8- خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 38-44.

9- خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 38-44.

10- AAA , A Statement of Basic, Accounting Theory, Evanston, Illionois: 1997, PP27-19.

11- Committee on Auditing Procedure of the AICPA, Statement on Auditing Standards, No. I, as cites by Stephen L, Busboy, "The Boundaries of Adequate Disclosure", The Singapore Accountant, Vol. ,35 1997, p. 83.

التوصيات إلا إذا كانت هناك ضرورة تستدعي ذلك [12].
نخلص من ذلك إلى أن الإفصاح كمفهوم نسبي يحقق كثيرا من المزايا للمستثمرين و الدائنين و إدارة المشروع و غيرهم من المستفيدين، يقتضي إعلام متخذي [13] القرارات الاقتصادية بالمعلومات المهمة، و يهدف إلى ترشيد عملية اتخاذ القرارات و الاستفادة من استخدام الموارد بكفاءة مما ينعكس بالتالي على زيادة درجة الرفاهية للاقتصاد القومي عامة.
إلا أن هناك من يخالف هذا الرأي و يقف ضد الإفصاح عن المعلومات المهمة بالتقارير المالية خوفا من حصول المشروعات المنافسة على هذه المعلومات أو اكتشاف المحللين الماليين لبعض المزايا لصالح المستثمرين أو مطالبة اتحادات العمال ببعض المزايا لصالح العاملين، و قد أمكن الرد على ذلك على أساس أن المعلومات التي تخشى المشروعات الإفصاح عنها خوفا من المنافسة قد يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى خارج المشروع بالإضافة إلى أنه قد يحدث أن تؤدي زيادة درجة الإفصاح في التقارير المالية إلى تحسين درجة التفاوض و المساومة مع اتحادات العمال و الموظفين [14].

2- تاريخ نشوء الإفصاح:

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات إلى عام ١٨٣٧ حيث نشرت «Railway Magazine p.٢» مقالة عن الإفصاح و ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل ستة شهور بحيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الأرباح و رأس المال و الاهتلاكات و تقييم

12- AICPA Code of Professional Ethies, as cited by L.D Mecullers and R.G Schroeder, Accounting Theory, NewYork: John – Willey & Sons, 1997, p. 540.

13- محمد عبد السلام، «علاقة الربط بين نظرية الاتصالات و مبدأ الإفصاح الكامل في المحاسبة»، مجلة الإدارة، العدد الرابع، أبريل 1984، ص.ص51-59.

14- Eldon Hendriksen, Accounting Theory, NewYork : R.D.Irwin, 1992, P514.

الموجودات[15].

هـذا و قد تزادت أهمية مبـدأ الإفصاح عن المعلومات فـي البيانات المالية المنشـورة بالتحـول التاريخـي الذي حـدث لوظيفة المحاسـبة منـذ بداية السـتينات من هـذا القرن عندما تحولـت عما يطلق عليـه الباحثون مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المسـتخدمين فبدخـول هذه الحقبة التاريخية تحولـت الوظيفة المحاسـبية من التركيـز على دورها كنظـام للمعلومات غايتـه الأساسـية توفيـر المعلومـات لمناسـبة لصنـع القـرارات، و لكي تقوم المحاسـبة بدورها الجديد ارتقى شـأن كثير من المبادئ المحاسـبية المتعـارف عليها كان مـن بينها مبدأ الإفصـاح و القيود المحاسـبية مثل الملائمـة و المصداقية على حسـاب قيـود أخرى كالتحفـظ و الموضوعية، كمـا صاحب هـذا التطور فـي المحاسـبة انفتاح المحاسـبين علـى فروع المعرفـة الأخـرى كانفتاحهم مثلا علـى النظرية الحديثـة للمعلومات التي قدمـت للمحاسـبين كثيرا من الأدوات و المؤشـرات التي اسـتفادوا منها فـي مجالات شـتى عززت مـن أهمية دور مبـدأ الإفصاح.

و مـن جانب آخـر كان لتزايـد الـدور الاقتصادي لأسـواق المـال العالمية أثر مباشـر علـى المحاسـبة، إذ فرضت على المحاسـبين أن يولـوا اهتماما خاصـا للنظريـات و المفاهيم التي تحكـم مقومات و آليات هذه الأسـواق كنظرية المحفظـة مثلا Portfolio Theory و فرض السـوق المالي الفعال ذلـك ما أكـد مرة أخـرى أهميـة الإفصاح عـن المعلومـات فـي البيانات المالية المنشـورة بعـد أن أصبحت هذه لبيانات مصدرا رئيسـا للمعلومات بالنسـبة للمتعاملين في هـذه الأسـواق، لكن عـام ١٩٧٤ شـهد حدثين بارزين تـركا آثارا كبيرة على مشـكلة الإفصاح عن المعلومـات في البيانات المالية المنشـورة في الولايات في ميزانيات المؤسسـات الأمريكية تجلت في سـمتين رئيسـتين هما اتسـاع نطـاق الإفصـاح ليشـمل معلومات كانـت إدارات المؤسسـاتحتى ذلـك التاريـخ تعتبرهـا مـن المحرمات في حين تمثلت السـمة الثانية بتحـول التركيز على أهداف الإفصـاح إلى حماية

15- R. Brief R. « Accountants Responsibility in Historical Perspective" The Accounting Resview, Vol. 50, No. 1975 2, p2.

مصالح الفئات المختلفة مثل المساهمين، و المستثمرين، و المقرضين. هذا و قد تولت الجمعيات المهنية العالمية للمحاسبة و التدقيق في الوقت الحاضر تطور مبادئ المحاسبة الدولية حيث أصدرت عدة جمعيات مهنية العديد من المبادئ المحاسبية للإفصاح حيث سيتم تناول هذا الموضوع بشكل أوسع في الفصول اللاحقة [16].

3- أنواع الإفصاح:

هناك ما يميز بين مفهومين للإفصاح هما: [17]

A. **الإفصاح المثالي:** و هو الذي لا يتحقق بتحقق الشروط التالية:
   i. أن تكون القوائم المالية المنشورة على درجة عالية من التفصيل.
   ii. أن تكون أرقام القوائم المالية على درجة عالية من الدقة و المصداقية.
   iii. أن يتم عرض القوائم المالية بالصورة و في الوقت الذي يتناسب مع احتياجات و رغبات كل طرف من الأطراف ذات المصلحة على حده.

B. **الإفصاح الواقعي:** و هو الذي يركز على الموازاة ما بين الفائدة أو العائد الذي سيتحقق من المعلومات و بين كلفة نشر تلك المعلومات، و يمكن تعريفه بأنه الإفصاح الممكن أو المتاح، و معيار هذا الإفصاح هو المرونة في إطار عناصره الرئيسة التي تشمل طبيعة المعلومات، بمعنى أنه يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة يجعلها غير مضللة، و نلاحظ أن هناك اتجاها نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها، و التركيز على المعلومات التي تحتاج لدراية و خبرة في استخدامها و خاصة تلك التي يحتاجها المحللون الماليون و وسطاء الاستثمار [18] بحيث يقوم

16- محمد مطر و آخرون، «الإفصاح في ميزانيات البنوك»، مجلة البنوك في الأردن، العدد الثامن/ أيلول 1991 ص (2387-2386).

17- محمد مطر، «تقييم مستوى الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية»، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 120، العدد 3، 1993، ص 116-127.

18- محمد مطر، مرجع سابق، ص 116-127.

هذا المفهوم على الركائز التالية:

i. المبادئ و الأصول المحاسبية.

ii. السياسات الإدارية.

iii. توجيهات و لوائح الإشراف والرقابة من جهة و أدلة التدقيق و مصالح الأطراف التي ستستخدم تلك البيانات من جهة أخرى.

يتبين من تعريف مفهوم الإفصاح الواقعي بأنه سهل المنال في الواقع العملي أكثر من مفهوم الإفصاح المثالي، و أنه يتضمن مفاهيم الإفصاح الثلاثة و هي الإفصاح المناسب و العادل و الكافي و هذه المفاهيم يمكن تعريفها كما يلي: [19]

- **الإفصاح المناسب:** و هو الحد الأدنى من الإفصاح الذي يجب أن تتضمنه القوائم المالية حتى لا تكون مضللة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة.
- **الإفصاح العادل:** و يتضمن تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بنفس كمية المعلومات في وقت واحد.
- **الإفصاح الكافي:** و هو تزويد الفئات المختلفة بالمعلومات التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة، حيث أن المعلومات الكثيرة التي ليس لها معنى و دلالة تؤدي إلى ضياع المعلومات المهمة و المفيدة مما يضلل مستخدمي البيانات المالية عند اتخاذ القرارات.

4- أهمية الإفصاح في البيانات المؤسسات الصناعية:

تعتبر المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية من القطاعات المهمة في أي بلد حيث تشكل عاملا هاما في ازدهار الأعمال و تقوم بالمحافظة على الثقة في الاستثمار و الاقتصاد و ذلك من خلال علاقتها الوثيقة مع الهيئات المشرعة و الحكومية، و من خلال تقيدها بالتشريعات و الأنظمة المفروضة عليها، لذلك فإن البيانات المالية للشركات الصناعية تعتبر من المصادر الهامة للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات الاقتصادية،

19- محمد مطر، المرجع السابق، ص 116-127.

و أن الإفصاح الكافي في هذه البيانات سوف يساعد متخذي القرارات الاقتصادية في تقييم المركز المالي و الأعمال و الإنجازات التي تقوم بها المؤسسات الصناعية، و فهم المواصفات و الميزات الخاصة لطبيعة أعمال هذه الشركات، و قد ازدادت أهمية الإفصاح في البيانات المالية للمؤسسات الصناعية حديثا للأسباب التالية:[20]

A. إصدار تشريعات لضمان حقوق المستثمرين حيث لم يبق هناك مبررات لإدارات المؤسسات المساهمة الصناعية للتهرب من الإفصاح عن المعلومات بحجة الحرص على حماية مصالح المساهمين.
B. إلزام المؤسسات المساهمة الصناعية من حيث شروط و قواعد الإفصاح للوائح التي تصدرها لجنة البورصة الأمريكية Securities and Exchange Commission بشأن الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة الأخرى المدرجة فيها.
C. قيام لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥) المتعلق بالإفصاح في البيانات الخاصة بالمؤسسات الصناعية.

5- العوامل التي تؤثر على الإفصاح:

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح بالتقارير المالية و قد أمكن تقسيمها إلى: عوامل بيئية تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، و أخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، و أخيرا هناك عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها و يتضح ذلك فيما يلي:

أ- عوامل بيئية:

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية و اجتماعية و سياسية[21]، و عوامل أخرى ناتجة من حاجة المستفيدين إلى مزيد

20- خالد أمين عبد الله، «الإفصاح و دوره في تنشيط التداول في سوق رأس المال العربية»، المحاسب القانوني، العدد92، تشرين أول 1995م ص 38-44.

21- Eldon Hendriksen, « Disclosure Insight into Requirement in U.S.A and U.K », The International Journal of Accounting, Vol.65 Spring 1992, p.32-21.

مـن المعلومات الإضافيـة عن التغيـرات البيئية [22] و أثرها على المشـروع، بغـرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها و تحديد المسـؤولية الاجتماعيـة لكل منها.

و يبـدو ذلك مـن المقارنة بين التقاريـر المالية التي تعد فـي كل من انجلترا و الولايات المتحـدة الأمريكية [23] حيث يحدد قانون المؤسسـات في انجلترا التقاريـر التي يجب إعدادها و طـرق عرض المعلومات الماليـة في القوائم الماليـة و العلاقـة بيـن هـذه المعلومـات و المعلومات الأخـرى الواردة بتقريـر الإدارة، و أشـار قانـون المؤسسـات الانجليـزي أيضا إلـى ضرورة توزيع هذه التقارير على المسـاهمين لمناقشـتها قبـل إقرارها.

بينمـا لا يوجد فـي الولايـات المتحـدة الأمريكية قانـون للشـركات يحدد المعلومـات التـي يجـب أن تـرد بالتقاريـر الماليـة، و إنمـا تعد فـي ضوء المبادئ المحاسـبية المقبولـة، و هي تحـوي غالبا تقرير مجلـس الإدارة و قائمـة الدخـل و قائمة المركـز المالي، و قائمـة التدفق النقـدي، بالإضافة إلى بعض المعلومـات الإحصائية الأخرى، و قد يرجع أسـباب هذا الاختلاف بين التقاريـر المالية و المعلومـات الواردة بها في كل مـن انجلترا و أمريكا إلـى السـلطة التـي تشـرف و تراقب علـى هذه الشـركات، و مـدى حاجة المسـتفيدين أو من يمثلهم من المعلومات المالية حيث يهتم المسـتثمر في أمريكا أساسـا برقـم صافي الدخـل بينما يهتم المسـتثمر فـي انجلترا بقيمـة المبالـغ الموزعة و مـدى قدرة المشـروع على سـداد التزاماته في المستقبل.

ب- عوامل تتعلق بالمعلومات:

تتأثـر درجة الإفصاح فـي التقاريـر الماليـة بالمعلومات التي يتـم الإفصاح عنهـا و مـدى توافر عـدد مـن الصفات للحكـم علـى كفاءتهـا و أهمها أن تكـون المعلومـات ملائمـة للقـرارات التـي سـيقوم باتخاذهـا أغلب المسـتفيدين منهـا و أن تكـون هنـاك ثقـة في هـذه المعلومـات عند

22- AAA, Report of Committee on Environmental Effects of Organizational Behavior, Accounting Review, Supplement to Vol. 72, No 1997 ,4, pp 120-72.

23- Eldon Hendriksen, Disclosure Insights, Op. Cit, pp32-21.

الاستفادة منها، بالإضافة لقابليتها للتحقق و المقارنة و في هذا الصدد أشارت لجنة معايير المحاسبة المالية كما هو مبين إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها، و ذلك من خلال تعريف اللجنة.

ج- عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:

و هذه المجموعة من العوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل حجم المشروع، عدد المساهمين، صافي الربح ... إلى غير ذلك من العوامل. و قد تؤثر على درجة الإفصاح في ظل فروض معينة و يبدو ذلك فيما يلي :

i. **حجم المشروع (مجموع الأصول):** يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية و استخراجها بشكل دقيق و بتوقيت مناسب و ملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم و التقارير المالية، و تكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى و ناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين.[24]

ii. و قد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المشروع و درجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية و قد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المشروعات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة الحجم.[25]

iii. **عدد المساهمين:** و تبين وجود علاقة موجبة أيضا[26] بين عدد المساهمين و درجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين الماليين أو سماسرة الأوراق المالية.

24- FASB, No. I, November, 1997, Op. Cit. p. 17.

25- Surendra S. Singhvi, « Characteristics and Implication of Inadequate Disclosure : A case study of India », The International of Accounting, Vol.3, No.2, Spring 1968, p 139-129.

26- Surendra S. Singhvi, op. cit, p. 139-129.

iv. **تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية:** و قد يكون لهذا العامل أثر[27] مباشر على زيادة درجة الإفصاح حيث تقوم المؤسسات المسجلة بسوق الأوراق المالية التي يتم التعامل فيها بالأسهم أو السندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج و الإيضاحات عن أهداف الشركة و نشاطها، و نتائج أعمالها و بهذا تكون تحت ضغط لزيادة و تحسين درجة الإفصاح في التقارير المالية.

v. **المراجع الخارجي:** و يؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ و مفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها.

هذا و توجد عوامل أخرى قد تؤثر على درجة الإفصاح، أهمها صافي الربح، و رغبة إدارة المشروع في الإفصاح عن المعلومات، و أجهزة الإشراف و الرقابة على أعمال المؤسسات المساهمة.[28]

6- متطلبات الإفصاح العامة:

بالرغم من اختلاف المحاسبين على المعنى المحدد للإفصاح إلا أنهم متفقون على ضرورته و أهميته و الجدول رقم (I) يوضح طرق الإفصاح، و متطلباته و الأهمية النسبية لكل طريقة من طرق الإفصاح:

جدول رقم (I) يوضح طرق الإفصاح العامة[29]

27- خالد أمين عبد الله، المحاسب القانوني العربي، مرجع سابق، ص 38-44.

28- خالد أمين عبد الله، المحاسب القانوني العربي، مرجع سابق، ص 38-44.

29- Eldon Hendriksen, Accounting Theory, Op. Cit,. P 514.

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
1- القوائم المالية	و تشمل على قوائم أساسية و هي: ▪ قائمة الدخل أو حسابات ختامية. ▪ قائمة المركز المالي. و كذلك قوائم إضافية و هي: ▪ قائمة التغيير في المركز المالي ▪ قائمة الأرباح الموزعة. ▪ قائمة التدفق النقدي.	تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح و يراعي في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة و أيضا ما يتعلق بالتبويب، التوحيد و الأرقام المقارنة عن سنتين ماليتين.
2- مذكرات	و تكون أسفل القوائم المالية و تشتمل على: ◆ طرق تقويم المخزون. ◆ طريقة الاهتلاك المطبقة. ◆ التزامات محتلمة. ◆ أحداث وقعت بعد أعداد الميزانية. ◆ أثر التحويلات للعملات الأجنبية. ◆ التغير في السياسات المحاسبية.	و هذه المذكرات تعتبر جزءا مكملا للقوائم المالية، و تشتمل على بيانات مالية غير واردة فيها.
3- تقريرمراجع الحسابات الخارجي	أهم ما ستضمنه: ● مدى تطبيق المبادئ المحاسبية. ● مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية. ● أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية. ● نتيجة الفحص المستندي و الفني للعمليات المالية	● يزيد من ثقة المستفيدين في المعلومات الواردة بالقوائم المالية. ● على ضوء التقرير تتحدد مسؤولية المراجع تجاه ا لغير .
4- الإيضاحات	توضح ما يلي: ▪ أي ضمانات على أحد الأصول. ▪ سعر السوق و سعر الشراء للأوراق المالية و التكلفة للأوراق المالية. ▪ سعر السوق و سعر التكلفة للبضاعة الباقية.	تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المكملة لها و الأوراق المالية بقصد المتاجرة أو بغرض الاحتفاظ بها أو الجاهزة للبيع.

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
5- جداول إحصائية	أهم هذه الجداول: ◆ تحليل الأصول، الاهتلاك. ◆ تحليل المصروفات إلى ثابت و متغير. ◆ بيان المبيعات، تكلفة المبيعات.	توضح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة
6- تقرير الإدارة	● معلومات عن أهداف المشروع. ● النشاط الحالي و المستقبلي له. ● أحداث غير مالية تؤثر على المشروع في المستقبل. ● الطاقة الإنتاجية. ● مشاكل خاصة بالإنتاج أو التوزيع.	يتضمن كل معلومات غير مالية قد تؤثر على المشروع مستقبلا و تفيد في التنبؤ.
7- هيئة الأوراق المالية	● الإفصاح عن الأمور الجوهرية و الأحداث الهامة. ● الإفصاح عن إدراج اسم المؤسسات المساهمة العامة. ● الإفصاح المتعلق بشركات الوساطة المالية. ● تعامل الأشخاص المطلعين بالأوراق المالية. ● المعايير المحاسبية. ● معايير التدقيق و الشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة اللجنة.	يتضمن كل معلومات مالية قد تؤثر على الشركة و على مستخدمي التقارير المالية حاليا و في المستقبل و تفيد في التنبؤ لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

يتضح من الجدول السابق أن طرق الإفصاح و متطلباته العامة من معلومات مالية أو غير مالية تعتبر كنموذج للإفصاح يمكن الاسترشاد به للحكم على مدى كفاءة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، كما أن استخدام أي طريقة مناسبة من الطرق السابقة يتوقف على درجة الإفصاح المرغوب فيها و أهميتها.

هذا و قد وضعت بعض الجهات العلمية و المهنية متطلبات خاصة للإفصاح و أهمها APB. FASB كما يتضح من الجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢) يوضح أهم متطلبات الإفصاح لكل من لجنة المبادئ المحاسبية و لجنة معايير المحاسبة المالية

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح
1- لجنة المبادئ المحاسبية [30] APB Opinions	يتعين الإفصاح عن: ◄ مكافأة نهاية الخدمة للعاملين. ◄ ضريبة الدخل و المدفوع منها. ◄ اهتلاك الأصول، طرق الاهتلاك و الاهتلاكات المتجمعة. ◄ عائد السهم. ■ معلومات عن الاندماج و الطريقة التي تم بها. ■ معلومات عن الاستثمارات و طريقة معالجتها محاسبيا. ■ وصف لأهم السياسات المحاسبية.
2- لجنة معايير المحاسبة المالية [31] FASB Statement	و أهم ما جاء منها: ■ الإفصاح عن مصروفات البحوث و التطوير. ■ أثر التغييرات المحاسبية على صافي الدخل. ■ متوسط دخل السهم. ■ أثر الديون المعدومة كبيرة القيمة.

30- Kenneth S.Most, « Accounting Theory », Second Edition, Grid Publishing, 1992

31- FASB, Accounting Standards, Vol.I Nework : Me Graw- Hill, Co.

كمـا وضعت لجنـة البورصـات بالولايات المتحـدة SEC متطلبـات خاصة للإفصـاح حماية للمسـتثمرين و مسـاعدة لهـم عند اتخاذ قـرارات معينة تتعلـق بشـراء أو بيـع الأسـهم فـي سـوق الأوراق المالية، حيـث يوضح الجـدول رقـم (٣) متطلبات الإفصـاح للجنـة البورصات.

جدول رقم (٣) أهم متطلبات الإفصاح للجنة البورصات الأمريكية SEC[32]

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح
10- K Report	يتعين الإفصاح عن المعلومات التالية: ▪ الوحـدة الاقتصادية بوجه عام مـن حيث الإنتاج و التسـويق، طرق التوزيع، عدد العمال، إجمالي المبيعات، صافي الربح. ▪ ملخـص للعمليـات الماليـة التي تمـت مقارنة بملخـص للسـنوات الخمس السـابقة. ▪ ممتلـكات الوحـدة الاقتصادية مـن الأصول و وصف لـكل منها. ▪ الاستثمارات في شركات تابعة. ▪ القوائم المالية بعد مراجعتها. كما يتعين تقديم عدد من الجداول أهمها: ◆ جدول بالأصول الملموسة و غير الملموسة. ◆ جدول بالاهتلاكات. ◆ جدول بالسندات و المستهلك منها. ◆ جدول بالاحتياطات و المخصصات.
Regulation S-X	يتعين الإفصاح عن: ▪ تغييرات في السياسة المحاسبية. ▪ عقـود الإيجـار طويلـة الأجـل و كيفية معالجتها محاسـبيا. ▪ الالتزامات المحتملة. ▪ سياسات الشراء. ▪ سياسات التقاعد و نهاية الخدمة للعاملين

32– SEC, as cited by Most, Op. Cit, p. 95.

المبحث الثاني: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

جرى العرف المحاسبي على أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في نهاية السنة المالية للشركة، و تختار كل شركة سنتها المالية حسب ظروفها و احتياجاتها و إن كانت معظم المؤسسات تفضل نهاية السنة الطبيعية سواء الميلادية أو الهجرية، و يجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسنة المالية بعد انتهاء السنة المالية مباشرة دون تأخير لا داعي له آخذا في الاعتبار أن إقفال الحسابات الختامية بصورة دقيقة يستغرق بعض الوقت، و قد تطلبت تشريعات معظم دول العالم فترة محددة كحد أقصى لنشر القوائم المالية للشركات المساهمة بعد انتهاء سنتها المالية حتى يمكن الاستفادة.

ويرى بعض الكتاب أن القوائم المالية المتعلقة بنهاية السنة المالية قليلة القيمة إذا لم يتم إصدار قوائم مالية دورية لفترات أقل من السنة، وذلك لأن الكثير من الأحداث الهامة قد تحدث خلال السنة [33].

ويخلص الباحثان مما سبق أن الإفصاح كمفهوم نسبي يتغير مفهومه ومتطلباته من مجتمع لآخر طبقا لعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، كما أن درجة الإفصاح تتوقف على الهدف من التقارير المالية وعلى كمية ونوعية المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير، ويترتب على ذلك أن درجة الإفصاح تتأثر بعوامل تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، وأخرى تتعلق بالمعلومات التي يتعين الإفصاح عنها وصفاتها النوعية، بالإضافة إلى عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ومدى رغبة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات المهمة.

1- منهج التوسع في الإفصاح:

يعتبر منهج التوسع في الإفصاح الحل العملي والنطقي لمشكلة عدم إمكانية تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية من المعلومات،

33- خالد أمين عبد الله، «الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية»، المحاسب القانوني-العدد92، تشرين أول95، ص44.

فهنـاك تعـدد وتنـوع لأصحـاب المصلحة فـي التقاريـر المحاسـبية وأن احتياجـات هـؤلاء المسـتثمرين مـن الخدمـة المحاسـبية غيـر معروفة بالتحديـد فـي الوقـت الحاضـر، ولذلك يـرى البعض ضـرورة الاتجـاه نحو التوسـع في الإفصاح حتى يمكـن تغطية أكبر قدر ممكن مـن الاحتياجات إلا أنـه فـي نفس الوقـت لا يمكن تصـور أنه ليـس هناك حـدود لعملية التوسـع فـي الإفصـاح، ولذلـك سـيتعرض الباحث فـي هذه الدراسـة لنمـوذج الإفصاح المحاسـبي مع بيان المحـاولات المختلفة للتوسـع فيه والمشـاكل المختلفة التـي يثيرها هـذا النموذج.

2- الحاجة إلى التوسع في الإفصاح:[34]

لقـد زادت أهميـة التوسـع في الإفصـاح بصفة خاصـة مع ازديـاد أهمية الملائمة باعتبارها أحـد الخصائص النوعية الرئيسـية للمعلومات والعلاقة بين الملائمـة وبين الإفصاح المحاسـبي يمكن أن ينظر إليهـا من جانبين:

01. الملائمة بالنسبة لنماذج اتخاذ القرار.
02. الملائمة بالنسبة لنماذج متخذي القرار.

أولا- الملائمة بالنسبة لنماذج اتخاذ القرار:

إن تطبيق هذا الاتجاه سـوف يكتنفه مشـاكل كثيرة أهمهـا: تعدد نماذج اتخاذ القرارات التي يجب اسـتخدامها مع تعدد مجالات الاسـتخدام وتعدد المشـاكل والمواقف التـي يتعين مواجهتها إلا أنه بصفـة عامة يلاحظ أن تطبيق الملائمة بالنسـبة لنمـاذج اتخاذ القـرارات يعتبر أحد المبـررات التي تدعـو إلى التوسـع في الإفصـاح حتى يمكـن مقابلة أكبر قـدر ممكن من الاحتياجات المشتركة.

ثانيـا- أمـا بالنسـبة للملائمـة المـن حيـث علاقتهـا بالأهـداف، فإنـه يتطلب منـا تحديـد احتياجـات مسـتخدمي التقارير المحاسـبية من المعلومـات، وهنـا تقابلنا مشـكلة تعدد وتنـوع الطوائـف ذات المصلحة

34- عباس الشيرازي، نظرية المحاسبة، الكويت:ذات السلاسل، الطبعة الأولى، عام1990، ص ص 416-429.

في تتبع اقتصاديات الوحدة المحاسبية، ولذلك فإن المعلومات التي يراد الإفصاح عنها سوف تعتمد على طبيعة الاحتياجات الخاصة، سواء كانت احتياجات فعلية أو مفترضة بكل الفئات وهنا يلاحظ أن هناك اختلافا في المعلومات المطلوبة حتى داخل الفئة الواحدة.
وهكذا نجد أن هناك حالات متعارضة في احتياجات الفئات من المعلومات، كما أن هناك حالات قد تكون فيها احتياجات متجانسة إلى حد ما، ومن هنا كان الاتجاه نحو المزيد من التوسع في مجال الإفصاح بحيث يمكن لكل فئة أن تختار ما يلائمها من معلومات ومما لا شكل فيه أن هذا الاتجاه يعتبر مدخلا عمليا لمواجهة مشكلة عدم التجانس.

3- حدود التوسع في الإفصاح:

أن التوسع في الإفصاح له تأثير على جانبين رئيسيين يؤثران على درجة الاستفادة من المعلومات:

الجانب الأول: مع زيادة المعلومات تتضح علاقات جديدة، ووقائع لم تكن معروفة، الأمر الذي يزيد من درجة التعقيد التي يجب أن يواجهها متخذ القرار، هذا الجانب يمثل جانب المدخلات، فكلما زادت المعلومات زادت المدخلات للعملية القرارية.

الجانب الثاني: يمثل جانب الإدراك أو الاستيعاب المصاحب لكل زيادة في المعلومات المفصح عنها، فالمعلومات تؤدي إلى زيادة وضوح الوضع القائم بتعقيداته وعلاقاته المتشابكة وبالتالي سوف يكون لذلك تأثير على درجة الإدراك الشخصي وقدرته على استيعاب هذه العلاقات التي تزداد تعقيدا مع كل إضافة إلى المعلومات المتاحة حاليا، ومن ناحية أخرى فإن القدرة على الاستيعاب تتطلب درجة من التجريد لا يمكن الحصول عليها دون الاعتماد على نموذج أو أكثر من النماذج القرارية، ومن الطبيعي أنه مع زيادة درجة التعقيد للوضع المراد التعامل معه ومع زيادة عدد المتغيرات التي يجب معالجتها فإن الأمر يتطلب الاعتماد على نماذج قرارية متقدمة.

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
المركز الرئيسي
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM

ويمكـن القـول بصفة عامـة أن ما تشـير إليه الدراسـات السـلوكية في مجـال علـم النفـس الاجتماعي هو القـدرة المحـدودة من جانـب الأفراد علـى تشـكيل البيانـات ودرجـة اسـتيعابهم الذهنـي لهـا، وبالتالـي فإن التوسـع في الإفصاح لا يمكـن إطلاقه دون أي قيود، وعلـى ذلك فإنه إذا ثبـت محاسـبيا أن معلومة معينة تعتبـر ملائمة في مجال اتخـاذ القرارات فـإن القرار بالإفصـاح عنها من عدمـه يتطلب منا دراسـة للجوانب الآتية:

- **أولا-** تقييـم الوضـع الحالي للإفصـاح المحاسـبي لتحديد درجة التشـبع التي تعكسـها التقارير المحاسـبية.
- **ثانيـا-** تقييـم البدائـل المقترحة للتوسـع فـي الإفصاح وذلـك لاختبار أكثرهـا مسـاهمة في ترشـيد عمليـة اتخاذ القـرارات.
- **ثالثـا-** مقارنة منفعة المعلومـات التي توصل الباحث إليهـا في ثانيا مع تكاليف إنتاج وتوزيـع هذه المعلومات.

الفصل الثاني
الدراسة التطبيقية

لإسقاط الجزء النظري على الجانب الميداني تمت بناء فرضيات تم الإجابة عليها من خلال الاستبيانات الموزعة و ذلك وفق أسلوب اختبار الفرضيات:

1- أسلوب اختبار فرضات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي بشكل عام في قائمة الدخل الصادرة عن المؤسسات الصناعية السودانية و مستوى الإفصاح المطلوب توفره بهذا الخصوص حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥).

حيث تم اختبار هذه الفرضية من خلال الإجابات التي تم الحصول عليها في الاستبيان المرفق لكافة عينات الدراسة و بيان مدى ملائمة التقارير المالية و معيار المحاسبة الدولي رقم (٥).

الفرضية الثانية: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح بشكل عام في الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) الصادرة عن المؤسسات الصناعية السودانية و مستوى الإفصاح المطلوب توفره بهذا الخصوص حسب المعيار الدولي رقم (٥).

و قد تم اختبار هذه الفرضية عن طريق استخدام (T – Test)عن أي فرق معنوي بين متوسط كل عينة من عينات الدراسة مع متوسط المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥) بمستوى ثقة ٩٥٪.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في القوانين والتشريعات السودانية و مستوى الإفصاح المطلوب توفره بهذا الخصوص حسب المعيار الدولي رقم (٥).

و قد تم اختبار هذه الفرضية لكافة عينات الدراسة التي يجب عليها الالتزام بكافة القوانين و التشريعات المعمول بها في السودان و تناول الاختبار قائمتي الدخل و الميزانية لكافة عينات الدراسة و مقارنتها مع

معيار المحاسبة الدولي رقم (٥).

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح بشكل عام في القوائم المالية جميعها كوحدة واحدة و الصادرة عن المؤسسات الصناعية السودانية و مستوى الإفصاح المطلوب توفره بهذا الخصوص حسب المعيار الدولي رقم (٥).

و قد تم اختبار هذه الفرضية من خلال تحديد نسبة الإفصاح لكل فئة من عينات الدراسة اعتمادا على الأهمية النسبية (متوسط الوزن) التي حددها المجيبون على الاستبانات لمفردات المعلومات في الإستبانات مقارنة مع المتوسط الحسابي لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٥).

2- عرض و تحليل البيانات

يتضمن هذا العنصر عرضا و تحليلا لنتائج الدراسة التي قام الباحثان بإجرائها باستخدام الأساليب الإحصائية التي سبق شرحها، و التحقق من مصداقية نتائجها التي بنيت على مجموعة من الفرضيات السابقة الذكر التي يمكن تعميم نتائجها على المجتمع الإحصائي المستخلصة منه العينة، حيث تناول هذا البحث تحليل البيانات حول مفهوم الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر كل من موظفي الدولة، و موظفي البنوك، و المؤسسات الصناعية، و مدققي الحسابات القانونيين استنادا إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥) على كل من قائمة الدخل، و الميزانية(قائمة المركز المالي) و اختبار الفرضيات الخاصة بهذه الفئات و ذلك لبيان صحة هذه الفرضيات، و لم تتطرق هذه الدراسة إلى الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية لأن هذه القائمة يعالجها المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧).

أ. الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر موظفي الدولة:

و قد شملت الدراسة موظفي وزارة المالية المتمثلة في موظفي مديرية الضرائب -ضريبة الدخل- و ديوان المحاسبة، و قد تم الحصول على إحدى و ثلاثين استبيان من موظفي الدولة و يبين التحليل وجهة

نظر المحاسبين في الدوائر الحكومية، و الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لأهمية هذه العوامل كما يظهر النسبة المئوية للإفصاح كما هو موضح بالجداول أرقام (٥،٦،٧):

i. **الإفصاح في قائمة الدخل:** لدى تحليل النتائج الذي تشتمل على إجابة واحد و ثلاثين موظفا من موظفي الدولة حول قائمة الدخل تبين أن متوسط الإفصاح تعادل ٤,١ أي ما يعادل ٨٢٪ تقريبا و بانحراف معياري قدره ٧,٢ تقريبا، أي معدل الإفصاح لدى موظفي الدولة حول قائمة الدخل تعتبر نسبة مهمة.

ii. **الإفصاح في الميزانية:** من خلال تحليل الاستبيانات الخاصة بموظفي الدولة من رقم (١-٢٠) و الخاصة بالميزانية تبين أن معدل الإفصاح ٣,٨ تقريبا أي بنسبة ٧٦٪ تقريبا و بانحراف معياري قدره ١٨,١ تقريبا، أي أن نسبة الإفصاح في قائمة الدخل.

iii. **الإفصاح في قائمتي الدخل و الميزانية:** حسب جميع البنود الواردة في الاستبيانات(١-٤٠) فإن الإفصاح يتمثل بالنقاط التالية:

- الوسط الحسابي المرجح لهذه العينة يساوي ٣,٩ تقريبا و هي نسبة مهمة.
- بلغت أدنى نسبة للإفصاح ٥٦٪ و أعلى نسبة للإفصاح ٩٥٪ و بلغ متوسط الإفصاح للعينة ٧٨٪ و هي نسبة مهمة.
- الانحراف المعياري للعينة يساوي ٢٢,٤ تقريبا أي أن هناك تشتتا و اختلافا في الإجابات.
- لدى إجراءا اختبار «ت» تبين أنه لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الفعلي و الإفصاح المطلوب حسب مبادئ المحاسبة الدولية أي أن القوانين و التشريعات الحكومية تتمشى مع مبادئ المحاسبة الدولية.
- و يعزى وجود هذا التشتت في الإجابات حول الإفصاح المحاسبي حسب رأي موظفي الدولة إلى ما يلي:
- أن بعض موظفي الدولة لا يطبقون المبادئ المحاسبية المتعارف

عليها بل يتقيدون بالقوانين الخاصة بدوائرهم مثل قانون ضريبة الدخل و قوانين وزارة المالية.

- وجوب استقلالية مدقق الحسابات و عدم انحياز مدقق الحسابات لإدارة المؤسسة بحيث يجب عليه أن يضع تقريرا يشمل جميع الملاحظات التي شاهدها أثناء التدقيق و أعطاء أهمية أكبر لتقرير المدقق.
- وجوب الإفصاح عن كافة المعلومات بدرجة مهمة جدا في البيانات المالية من وجهة نظر المستفيدين منها، و من وجهة نظر الباحثان فإن موظفي الدولة مقيدون بالتعليمات و الأنظمة الداخلية في دوائرهم التي توجب عليهم استخدام نماذج محددة للحسابات لديهم.

ب- الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر موظفي البنوك:

شملت العينة موظفي البنوك السودانية، و قد تم الحصول على ثلاثين استبيان من موظفي البنوك، و الجداول أرقام (١١، ١٢، ١٣) تبين أهم نتائج التحليل:

i. **الإفصاح في قائمة الدخل:** لدى تحليل الأسئلة المتعلقة بالإفصاح في قائمة الدخل (٣١-٤٠) تبين أن متوسط الإفصاح هي ٤,٢ تقريبا أي بنسبة ٨٤٪ تقريبا و بانحراف معياري قدره ٣,٩ تقريبا، أي أن نسبة الإفصاح لدى موظفي البنوك حول قائمتي الدخل و المركز المالي مهمة.
ii. **الإفصاح في الميزانية:** بعد تحليل الأسئلة المتعلقة بالميزانية من (١-٣٠) تبين أن معدل الإفصاح لدى موظفي البنوك ٤,٢ تقريبا أي نسبة ٨٤٪ و هي نسبة مهمة و بانحراف معياري قدره ٨,٧ تقريبا.
iii. **الإفصاح في قائمتي الدخل و الميزانية:** تبين أن الإفصاح لدى موظفي البنوك للقوائم المجتمعة يكون ٤,٢ تقريبا أي بنسبة ٨٤٪ و بانحراف معياري قدره ١٣,٤ تقريبا، و فيما يلي أهم الملاحظات

لموظفي البنوك:

- وجوب الإفصاح عن المشاريع المستقبلية للشركة و ملخص عن دراسة الجدوى للمشاريع الاقتصادية.
- وجوب الإفصاح عن الالتزامات المتوقعة و كذلك الأصول المتوقع الحصول عليها مقابل هذه الالتزامات و كذلك الإفصاح عن احتمال مستقبلي يتعلق بخسارة أو ربح غير عادي و له تأثير جوهري على البيانات المالية.
- وجوب ضرورة الإفصاح عن تفاصيل حساب التشغيل لدى المؤسسات الصناعية.
- وجوب الإفصاح عن السياسات المحاسبية و خاصة ما يتعلق بالبيع الآجلعن طرق احتساب المخصصات بأنواعها.
- وجوب إظهار القيمة الدفترية للموجودات و مخصصاتها في بنود مستقلة و طرق اهتلاكها و تاريخ الشراء و الإضافات على هذه الموجودات (الأصول).
- وجوب الإفصاح عن وجود علاقة غير قانونية (شرعية) بين أشخاص داخل و خارج الشركة و لهم تأثير جوهري على إنتاجية و ربحية الشركة و استمرارها.
- وجوب الإفصاح عن التجاوزات الجوهرية التي قام بها شخص أو أشخاص من داخل أو خارج الشركة و لها تأثير مباشر على الشركة.
- وجوب أن تتضمن القوائم المالية قائمة التدفقات النقدية و هي قائمة مهمة حسب معايير المحاسبة الدولية، و هذه القائمة قد أفردت معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧).
- وجوب تحديد نسبة المساهمة و الاستثمار و القيمة المتوقعة للاستثمار مع وجوب عمل مخصص لهبوط الاستثمار في حالة توقع هبوط الاستثمار مع وجوب معالجتها بمقتضى معايير المحاسبة الدولية.
- وجوب أن تتضمن الأرقام المقارنة للسنوات المختلفة الانحرافات

سواء سلبا أو إيجابا.

- وجوب الإفصاح عن الربح المحقق للسهم العادي و السمعة التجارية للشركة.
- وجوب الإفصاح عن استثمارات و أملاك أعضاء مجلس الإدارة و المدراء المسؤولين في الشركة.
- وجوب الإفصاح عن ذمم و مسحوبات أعضاء مجلس الإدارة في المؤسسات الصناعية السودانية.
- و في رأي الباحث أن موظفي دائرة القروض و التمويل في البنوك على خبرة واسعة بدراسة التقارير المالية للشركات الصناعية و كذلك فإن إدارة البنك توفر لهم الدورات التدريبية المتقدمة في التحليل المالي و معايير المحاسبة و التدقيق الدولية.

ج- الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر الإدارة في المؤسسات الصناعية:

شملت العينة الإفصاح المحاسبي لإدارات المؤسسات الصناعية، و قد تم الحصول على ست و ثلاثين استبيان من محاسبي تلك الإدارات و توضح الجداول أرقم (١٤،١٥،١٦) وجهة نظر الإدارة في المؤسسات الصناعية كما تبين الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لكل عينة و أهمية هذه العوامل، و كذلك النسبة المئوية للإفصاح، و تاليا أهم نتائج التحليل:

i. **الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل:** لدى تحليل عشرة أسئلة بالإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل (٣١-٤٠) تبين أن متوسط الإفصاح ٤,٣ تقريبا، أي بنسبة ٨٦٪ تقريبا و هي نسبة مهمة، و الانحراف المعياري هو ٦,٨ تقريبا.
ii. **الإفصاح المحاسبي في الميزانية:** بعد تحليل ثلاثين سؤالا حول الإفصاح المحاسبي عن الميزانية من(١-٣٠) تبين أن متوسط الإفصاح المحاسبي هو ٤,٣ أي نسبة ٨٦٪ تقريبا و هي نسبة مهمة أيضا و أ،

الانحـراف المعياري هـو ١٨,٠٠ تقريبا.

iii. **الإفصاح المحاسـبي فـي قائمتي الدخل و الميزانية:** بعـد التحليل تبين أن الوسـط الحسـابي ٤,٢٠، أي بنسـبة إفصـاح ٨٦٪ ، و انحـراف معياري قـدره ٢٣,٨ تقريبـا، فإن الإفصـاح لـدى إدارات المؤسسـات الصناعية يتمثل بالنقـاط التالية:

- ضرورة الإفصاح عن الأرقام المقارنة للسنوات المالية السابقة.
- الإفصاح عن الاحتياطات لدعم مركز المؤسسة المالي.
- الإفصـاح عـن مصروفـات الفائـدة و ذلـك لاتخـاذ قرارات بشـأن الاستثمـار و الاسـتدانة و التمويـل.
- ضرورة عمل حسـابات ختامية موحدة في حالة وجود شـركات تابعة أو شقيقة.
- ضرورة الإفصـاح عن ضريبة الدخـل (الضريبة المؤجلـة) و إثباتها في الميزانيـة و ذلك مقابـل الفرق بين الضريبة المسـتحقة حسـب قائمة الدخل و حسـب كشـف التقدير الذاتي، حيث أن هناك فرقـا بين قواعد المحاسـبة الدولية و قانـون ضريبة الدخل.
- ضرورة الإفصـاح عن قائمة التدفقات النقدية و مقارنتها بالسـنوات السـابقة وتحديد مصادر التدفقات النقدية و استخدامها.
- الإفصاح عن الذمم و خاصة الذمم ذات الأهمية النسبية الكبيرة.
- الإفصـاح بشـكل تفصيلـي عـن أعـداد الموظفيـن و تكاليفهم و المزايـا التـي يتمتعـون بها، و فـي رأي الباحثان أن التشـتت فـي إجابات موظفـي إدارة المؤسسـات الصناعيـة ناتـج عن عدم فهـم موظفي هـذه المؤسسـات لمعاييـر المحاسـبة الدولية.

د- الإفصـاح المحاسـبي مـن وجهـة نظـر مدققـي الحسـابات القانونييـن:

شـملت عينـة الإفصـاح المحاسـبي مدققـي الحسـابات القانونييـن السـودانيين و قد تـم الحصول على اثنيـن و ثلاثين اسـتبيان من مدققي

الحسابات و توضح الجداول أرقام (١٧،١٨،١٩) وجهة نظر المدققين و تبين الجداول الوسط الحسابي و الانحراف المعياري و أهمية هذه العوامل في التحليل، كما تبين الجداول النسبة المشوية للإفصاح، و توضح بشكل عام مجاميع الدرجات الفعلية و الدرجات الفرضية، و تاليا أهم النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل:

i. **الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل:** شملت العينة مدققي الحسابات القانونيين السودانيين و كانت الأسئلة من (٣١-٤٠) حول الإفصاح في قائمة الدخل و قد تبين أن متوسط الإفصاح هو ٤,٧ أي نسبة ٩٤٪ تقريبا و الانحراف المعياري هو ٤,٤ تقريبا، أي أن نسبة الإفصاح مهمة جدا لدى مدققي الحسابات القانونيين السودانيين.

ii. **الإفصاح المحاسبي في الميزانية:** بينت عينة الدراسة بخصوص الإفصاح المحاسبي لدى مدققي الحسابات القانونيين السودانيين أنها مهمة جدا حيث كان المتوسط الحسابي للإفصاح ٤,٧ أي نسبة ٩٤٪ و الانحراف المعياري يساوي ١٠,٤ تقريبا.

iii. **الإفصاح المحاسبي حول قائمتي الدخل و الميزانية** لدى مدققي الحسابات القانونيين السودانيين. يوضح الجدول رقم (١٩) أن الوسط الحسابي ٤,٧ تقريبا، أي بنسبة إفصاح قدرها ٩٤٪، و انحراف معياري قدره ١٤,٤ تقريبا، و يتلخص رأي مدققي الحسابات القانونيين بالنقاط التالية:

- ضرورة الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية، التي عالجتها معايير المحاسبة الدولية في المعيار رقم (٧).
- الإفصاح عن النواحي القانونية المتعلقة بقانون المؤسسات ساري المفعول وخاصة بالنسبة لرأس المال المصرح به والمدفوع.
- الإفصاح عن القضايا الحقوقية التي لدى المحاكم، و كذلك الالتزامات المتوقعة على الشركة.
- إجراء الدراسات و التحاليل المقارنة لبيانات الميزانية و قائمة الدخل مع السنوات السابقة.

- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة إذا كانت قبل تاريخ التقرير الخاص بمدقق الحسابات.
- الإفصاح عن الارتباطات المالية (العقود طويلة الأجل).
- الإفصاح عن تفاصيل حساب التشغيل و كذلك المصاريف الإدارية.
- ضرورة إلزام كافة المؤسسات الصناعية بمعايير المحاسبة الدولية.
- إيجاد الحماية المهنية للمدقق بالإضافة إلى تطوير مهنة تدقيق الحسابات في السودان.
- الإفصاح عن الذمم المدنية و الدائنة و ترتيبها حسب أعمارها و تصنيفها إلى ديون جيدة، و مشكوك فيها، و معدومة.
- التأمين على موجودات الشركة و التأكد من عدم وجود رهونات على الموجودات و التثبيت من عدم وجود قضايا على الشركة بواسطة محامي الشركة.
- ضرورة تقييم العملات الأجنبية و القروض الخارجية حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ البيانات المالية.
- الإفصاح عن الاستثمارات في شركات أجنبية و طرق تسجيل الاستثمار.
- الإفصاح عن التغييرات في السياسات المالية و المحاسبية.
- الإفصاح عن ميزانية الشركة الأم قبل توحيد الحسابات مع البيانات المالية للشركات التابعة.
- الإفصاح عن النشاط القطاعي و النشاط الجغرافي في الشركة.
- مما سبق يتضح أن جميع الفئات التي جرت عليها الدراسة تتقيد بمعيار المحاسبة الدولي رقم (٥).

3. اختبار فرضيات الدراسة:

يتناول هذا العنوان اختبار الفرضيات الواردة في هذه الدراسة و على النحو التالي:

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي

١- اختبار الفرضية الأولى:

لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي المطلوب توفره بشكل عام في قائمة الدخل الصادرة عن المؤسسات الصناعية، و مستوى الإفصاح المطلوب توفره بهذا الخصوص حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (٥)، يوضح الجدول رقم (٢٠) نتائج الدراسة و اختبار الفرضية في قائمة الدخل لدى عينات الدراسة طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٥) و هي كالتالي:

a. موظفو الدولة، كان متوسط الإفصاح لموظفي الدولة – ٤,١، و نسبة الإفصاح ٨٢٪، و قد كانت (ت) الفعلية لدى القيام باختبار (ت) – ٦٩٠، علما بأن (ت) الجدولية هي +١,٩٢، و بالتالي قبول الفرضية بعدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية أي أن القوانين و التشريعات التي يطبقها موظفو الدولة تتمشى و معايير المحاسبة الدولية و خاصة أن موظفي الدولة ملزمون بتطبيق قانون المؤسسات و قانون ضريبة الدخل.
b. موظفو البنوك، فكان وسطها الحسابي ٤,٢، و نسبة الإفصاح لديها ٨٤٪، علما بأن (ت) الفعلية هي -١,١٢، أي قبول الفرضية، و أن البنوك هي الأخرى تطبق معايير المحاسبة الدولية و خاصة معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠).
c. المؤسسات الصناعية، كان الوسط الحسابي ٤,٣، و نسبة الإفصاح ٨٦٪، علما بأن (ت) الفعلية هي -٦١. ، وهذا الاختبار يدل أيضا على أن المؤسسات الصناعية تطبق معيار المحاسبة الدولي رقم (٥) في تقاريرها المالية المنشورة.
d. مدققو الحسابات القانونيون ، كما الوسط الحسابي لهذه العينة هو ٤,٧، ونسبة الإفصاح ٩٤٪، و (ت) الفعلية -٣٨، أي قبول فرضية الاختبار، أي أن مدققي الحسابات ملتزمون بمعيار المحاسبة الدولي رقم (٥).

2- اختبار الفرضية الثانية:

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي بشكل عام في الميزانية (قائمة المركز المالي) الصادرة عن المؤسسات الصناعية و مستوى الإفصاح المطلوب توفره بهذا الخصوص حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥)، يظهر الجدول رقم (٢١) نتائج الدراسة و اختبار الفرضية في الميزانية (قائمة المركز المالي) و هي كالتالي:

a. موظفو الدولة، الوسط الحسابي للعينة ٣,٨، و نسبة الإفصاح ٧٦٪ و (ت) الفعلية -٣٧.، و النتيجة قبول الفرضية، أي أن موظفي الدولة يطبقون معايير المحاسبة الدولية لأنهم ملتزمون بالقوانين و التشريعات و التعليمات الحكومية.
b. موظفو البنوك، وسطها الحسابي ٤,١٨، و نسبة الإفصاح لديها ٨٦٪ و (ت) الفعلية ٥٠.، و النتيجة قبول الفرضية، أي أن البنوك ملتزمة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٥).
c. المؤسسات الصناعية، وسطها الحسابي ٤,٣، و نسبة الإفصاح لديها ٨٦٪ و (ت) الفعلية -٢٢.، أي أنها في منطقة قبول الفرضية.
d. مدققو الحسابات القانونيون ، وسط العينة ٤,٧، و نسبة الإفصاح ٩٤٪ و (ت) الفعلية -١٦.، و هذه العينة أيضا في منطقة قبول الفرضية التي تقول لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي بشكل عام في قائمة المركز المالي و مستوى الإفصاح المطلوب توفره في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥)، أي أن مدققي الحسابات ملتزمون بمعيار المحاسبة الدولي رقم (٥).

3- اختبار الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في القوانين و التشريعات و مستوى الإفصاح المطلوب توفره بهذا الخصوص حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥)، أظهرت جميع فئات الدراسة بأن الوسط الحسابي للإفصاح لديها هو ٤,٢٤، أي بنسبة

مئوية قدرها ٨٥٪ كما أظهرت جميع هذه الفئات قبول اختبار الفرضيات التي تبين التزام هذه الفئات بمعيار المحاسبة الدولي رقم (٥) و قبول الفرضيات، و لما كانت جميع هذه الفئات ملتزمة بتطبيق القوانين و التشريعات فإن هذا يبين بأن القوانين و التشريعات متطورة و تساير معايير المحاسبة الدولية و خاصة معيار المحاسبة الدولي رقم (٥).

4- اختبار الفرضية الرابعة:

لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح بشكل عام في القوائم المالية جميعها كوحدة واحدة و الصادرة عن المؤسسات الصناعية و مستوى الإفصاح المطلوب توفره بهذا الخصوص حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥)، و الجدول رقم (٢٢) يطلعنا على الإفصاح في قائمتي الدخل و الميزانية، و اختبار الفرضية، و فيما يلي أهم هذه النقاط:

a. موظفو الدولة، الوسط الحسابي ٣,٩، و نسبة الإفصاح العامة لها ٧٨٪، و (ت) الجدولية هي ± ١,٩٦ علما أن (ت) الفعلية هي -٢٧.، و هي في منطقة قبول الفرضية.
b. موظفو البنوك، الوسط الحسابي لهذه العينة ٤,٢، و نسبة الإفصاح لديها ٨٤٪، و (ت) الفعلية لهذه العينة -٣٣.، و هي في منطقة قبول الفرضية التي تدل على كفاءة الإفصاح في القوائم المالية لهذه الفئة.
c. المؤسسات الصناعية، وسطها الحسابي ٤,٣، و نسبة الإفصاح لديها ٨٦٪، و (ت) الفعلية لديها -١٨.، و هي تقع في منطقة قبول الفرضية، أي أن المؤسسات الصناعية تلتزم بمعايير المحاسبة الدولية حيث (ت) الجدولية ± ١,٩٦.
d. مدققو الحسابات القانونيون ، بلغ الوسط الحسابي لهذه العينة ٤,٧، و نسبة الإفصاح ٩٤٪، و قيمة (ت) الفعلية كانت -١٢.، و بالتالي قبول الفرضيات بأن مدققي الحسابات القانونيين ملتزمون بتطبيق معيار

المحاسبة الدولي رقم (٥).

و في رأي الباحث أن سبب تقدم الإفصاح لدى جميع هذه الفئات يرجع إلى سببين:

السبب الأول و هو زيادة الوعي المحاسبي و المالي لدى جميع فئات الدراسة و ذلك لحاجة جميع المستفيدين من التقارير المالية إلى اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

و السبب الثاني يعود إلى تطوير القوانين و التشريعات و التعليمات الحكومية .

الخاتمة

التي اشتملت على الاتي:

أولًا: نتائج الدراسة

تناولت هذه الدراسة معيار المحاسبة الدولي رقم (٥) في المجالات الرئيسة التالية:

1. الإفصاح عن المعلومات في قائمة الدخل أو حساب الأرباح و الخسائر مقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥) و تطبيقها على عينات الدراسة التي شملت موظفي الدولة، والبنوك و المؤسسات الصناعية، و مدققي الحسابات القانونيين السودانيين.
2. الإفصاح عن المعلومات في الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي مقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم (٥) على فئات العينة المذكورة أعلاه.
3. الإفصاح عن المعلومات في قائمتي الدخل و الميزانية العمومية (قائمة المركز المالية) مجتمعة، هذا و قد استخدمنا في الدراسة تحليل البيانات للفئات المختلفة، و تم إيجاد الوسط الحسابي، و الانحراف المعياري لكل فئة، و كذلك نسبة الإفصاح، كما أننا قد اختبرنا فرضيات الدراسة، و ذلك بإجراء اختبار (ت) (T – Test) على فرضيات الدراسة حيث كانت نتيجة الاختبار هو قبول الفرضيات، و سوف يعرض الباحث أهم نتائج الدراسة و توصياتها، و التوصيات للدراسات اللاحقة.
4. موظفو الدولة، أظهرت العينة والبالغ عددها واحدا و ثلاثين موظفا أهمية الإفصاح لديهم و قد كانت أهمية الإفصاح لديهم ٧٨٪ حيث حصلت هذه الفئة على الترتيب الخامس بالنسبة لفئات الدراسة الخمسة أي أن هذه الفئة هي أقل الفئات التي تهتم بالإفصاح طبقا للمعيار المحاسبي رقم «٥»، و هذا يستدعي ضرورة عقد المزيد من الدورات و البرامج التدريبية لموظفي الدولة بخصوص معايير المحاسبة

الدولية، و كذلك تدريبهم على القوانين و التشريعات المالية الجديدة.

5. موظفو البنوك، أظهرت عينة الدراسة و البالغ عدد مفرداتها ثلاثين موظفا أن درجة الإفصاح لديهم تبلغ ٨٤٪ و هو معدل مهم و يقارب من متوسط نسبة الإفصاح لجميع الفئات و البالغ ٨٥٪ و نجد أن ترتيب هذه الفئة هو الثالث، حيث أن البنوك تهتم بالإفصاح في القوائم و التقارير المالية، و ذلك لمنح القروض و الائتمان، كذلك فإن البنوك هي شركات مساهمة و يقيدها قانون البنك المركزي و كذلك الأصل المحاسبي الدولي رقم «٣٠» و الأصل المحاسبي رقم «١٠».
6. المؤسسات الصناعية المساهمة العامة، أظهرت عينة الدراسة و البالغ عددها ستة و ثلاثين موظفا بأن إدارات هذه المؤسسات تهتم بقواعد الإفصاح الدولية وكانت نسبة الإفصاح أعلى من المعدل العام للإفصاح و قد بلغت درجة الإفصاح لديهم ٨٦٪ أي بمعدل يزيد عن متوسط الإفصاح العام لجميع الفئات بمقدار ١٪، و هذا يبين مدى اهتمام إدارات هذه المؤسسات بقواعد المحاسبة الدولية للإفصاح، و نجد أن ترتيب هذه الفئة هو الثاني.
7. موظفو الدولة، أظهرت فئة الدراسة أن هذه الفئة تهتم بقائمة الدخل أكثر من اهتمامها بالميزانية حيث أن نسبة الإفصاح في قائمة الدخل لدى موظفي الدولة بلغت ٨٢٪ بينما نسبة الإفصاح في الميزانية لديهم كانت ٧٦٪ تقريبا علما بأن متوسط الإفصاح المحاسبي لدى الفئات الأخرى لقائمة المدخل و الميزانية كانت متقاربة جدا و يعود السبب في أن موظفي الدولة و خاصة مقدري دائرة ضريبة الدخل يولون جل اهتمامهم بمصادر الدخل لمحاسبة المكلفين على دخولهم من مصادر الدخل المختلفة.

ثانياً: توصيات الدراسة:

لقد توصل الباحث بعد استعراض هذه الدراسة إلى وضع التوصيات التالية:

1. لما كان المعيار المحاسبي الدولي رقم ٥ يتضمن الحد الأدنى من الافصاح وذلك لشموليته على الميزانية و قائمة الدخل لذلك وجب أن تتضمن القوائم المالية قائمة التدفقات النقدية أيضا.
2. توفير المعلومات الكافية لإدارة في المؤسسات الصناعية الخاصة ببنود خارج الميزانية، وتحديد السياسات المحاسبية اللازمة لهم، لتتمكن من تقييمها باستمرار و تحديد نتائج الأعمال بصورة واضحة و الاهتمام بالاحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة للميزانية وتقييم الموجودات للمؤسسة بسبب التضخم.
3. إن عملية الإفصاح تفيد الإدارة في المؤسسات الصناعية و الجهات الرسمية الأخرى وهذا يستوجب تحديث التشريعات و القوانين دائما لمسايرة معايير المحاسبة الدولية.
4. ضرورة قيام الجهات المعنية بالتنسيق الكامل مابين المعايير و التطبيقات المحاسبية الدولية المعمول بها، و ملاءمتها مع الواقع السوداني.
5. ضرورة نشر التقارير المالية السنوية الكاملة مرفقا بها جميع الإيضاحات دون حذف أي منها لأنها تعتبر جزءا لا يتجزأ من التقارير المالية، و كذلك لاحتوائها على جميع بنود المعلومات التي تحتاجها الفئات المختلفة.

المراجع

- حمـزة، محمـود. الاعتمـادات المسـتندية والكفـالات المصرفيـة في المصـرف التجـاري السـوري ودورهمـا في الاقتصـاد الوطني، رسـالة ماجسـتير، جامعة دمشـق، ٢٠٠٤.
- خالد عبـد الله أمين، « الإفصاح و دوره في تنشـيط التداول في أسـواق رأسـمال العربية «، المحاسـب القانوني، العدد ٩٢، ١٩٩٥.
- خطيب، منـال. تكلفة الائتمـان المصرفـي وقياس مخاطـره بالتطبيق علـى أحد المصـارف التجارية السـورية، رسـالة ماجسـتير، جامعة حلب، ٢٠٠٤.
- الراوي حكمت، المحاسبة الدولية، عمان: دار حنين، ١٩٩٥.
- الزبيـدي، حمـزة محمـود. إدارة الائتمان المصرفـي والتحليـل الائتماني، الـوراق للنشـر والتوزيع، عمـان، الأردن، ٢٠٠٢.
- عبـد الحميد، عبـد الطيف. البنـوك الشـاملة عملياتهـا وإدارتهـا، الدار الجامعية، الإسـكندرية، مصـر، ٢٠٠٠.
- عبـد الغفار حنفي، عبد السـلام أبـو قحـف. الإدارة الحديثة فـي البنوك التجاريـة، الدار الجامعية، بيـروت، ١٩٩١.
- فلوح، صافي. محاسـبة المنشـآت المالية، منشـورات جامعة دمشـق، الطبعـة الثامنة، ١٩٩٩.
- كنعان، علي. النظام النقدي والمصرفي السـوري « مشـكلاته واتجاهات إصلاحه «، دار الرضا للنشـر، دمشق، سورية، ٢٠٠٠.
- محمـد عبـد السـلام، «علاقـة الربـط بيـن نظريـة الاتصـالات و مبدأ الإفصـاح الكامل في المحاسـبة»، مجلـة الإدارة، العدد الرابـع، أبريل ١٩٨٤
- محمد مطـر و آخـرون، «الإفصاح في ميزانيـات البنـوك»، مجلة البنوك فـي الأردن، العدد الثامـن/ أيلول ١٩٩١
- محمـد مطـر، «تقييم مسـتوى الإفصـاح الفعلي فـي القوائـم المالية المنشـورة للشـركات المسـاهمة العامة فـي ضوء قواعـد الإفصاح

المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية»، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، ١٩٩٠/١٠/٢٨،

- ـــــــــــــــــــــــــــــ. الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٣.

المرجع باللغة الأجنبية:

- AAA , A Statement of Basic, Accounting Theory, Evanston, Illionois: 1997
- AAA, Report of Committee on Environmental Effects of Organizational Behavior, Accounting Review, Supplement to Vol. 72, No 1997 ,4
- Committee on Auditing Procedure of the AICPA, Statement on Auditing Standards, No. I, as cites by Stephen L, Busboy, "The Boundaries of Adequate Disclosure", The Singapore Accountant, Vol. 1997 ,35
- Eldon Hendriksen, « Disclosure Insight into Requirement in U.S.A and U.K », The International Journal of Accounting, Vol.65 Spring 1992
- Eldon Hendriksen, Acounting theory, New York : R.D. Irwin, 1992
- Frederick, Choi, Financial Disclosure and Entry to the European Capital, Journal Accounting Research, autumn,,1972,
- R. Brief R. « Accountants Responsibility in Historical Perspective" The Accounting Resview, Vol. 50, No. 1975 2
- urendra S. Singhvi, « Characteristics and Implication of Inadequate Disclosure : A case study of India », The International of Accounting, Vol.3, No.2, Spring 1968



كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

Distinguishing Strategic Effectiveness from Operational Efficiency: Exploring the Need for General Ledger-Based Insights in Saudi Arabian Corporate Decision-Making

إعـــــداد :

Dr. Khaled Ragi Mahfoudh Basuraidah

Assistant Professor – Islamic University of Minnesota
College of Economy & Business Administration
Email: kbasuraidah@gmail.com

Abstract

To bridge the identified empirical and practical void in understanding how corporate decision-makers transition from high-level financial reporting to general ledger-based insights, the paper investigated the necessity and perceived importance of merging General Ledger (GL) information with the Financial Statement (FS) analysis to enhance strategic and operational decision-making in Saudi Arabian businesses. Financial Statements are the most important internal assessment tool, as their aggregated significance usually restrains their capacity to inform decision-making regarding cost reduction, pricing, investment, and process improvement. The qualitative research design was applied, and the data was collected through semi-structured interviews with 25 finance and strategy professionals, including CFOs, Financial Controllers, FP&A managers, and Strategy Managers, who represent a variety of industries: manufacturing, retail, agri-food, and logistics. Thematic analysis displayed four key findings (1) FS alone were seen as inadequate to capture granular operational performance, (2) GL data presented more detailed information about cost centres, variance analysis, and product line profitability, (3) there are great obstacles to integrating FS-GL including technical infrastructure, skills gap, and organizational silos, and (4) respondents had a firm belief that FS-GL integration would enhance decision accuracy, operational efficiency, and alignment with the goals of Saudi Vision 2030. These results indicate the theoretical requirement and practical need of granular internal data in the attainment of

strategic effectiveness, and they furnish a foundation of further investigation into systematic GL-based performance analytics in new markets.

Keywords: General Ledger Integration, Financial Statements, Strategic Management Accounting, Operational Efficiency, Strategic Effectiveness, Saudi Vision 2030

Introduction

The world is currently living in a more data-driven decision-making era. Organisations worldwide are using the latest analytics, business intelligence (BI), and big data technology to track past performance and to motivate strategic thinking. In particular, according to recent reports, the use of analytics has increased to approximately %60 of enterprises, compared to approximately %43 in the year 2018, according to Müller et al. (2018). In addition, approximately %73 of businesses currently make data analytics a board-level priority in their digital transformation agendas (Caluwe, 2022). Another trend is that the integration of analytics into operational systems and workflows (e.g., ERP systems, real-time dashboards, predictive tools, etc.) is becoming increasingly popular, and most large and medium-sized businesses report tangible benefits (e.g., cost reduction, process efficiency, etc.) as a result of implementing analytics tools (Krishnan, 2024).

This change is indicative of the increased awareness that external reporting and compliance focus on summary financial reports and aggregate metrics cannot offer sufficient granularity to internal strategic or operational decisions. Financial Statements (FS) normally provides an integrated perspective of revenues, expenses, assets, liabilities, etc, but can conceal variances between product lines, cost centres, process inefficiencies, or operational variances that, had they been known, might have steered more specific strategy, more responsive operations, and more effective risk management (Al-Tamimi, 2023).

Simultaneously with this trend, numerous firms around the world are migrating to integrated systems (including ERP) that produce transactional and ledger data at detailed levels stated by Yasser & Khalifa (2024). Such ERP systems are centred on General Ledger (GL) systems, which record all financial transactions in an account-by-account detail. According to Pollari (2024), properly utilised, GL data may be a facilitating factor of internal environment analysis: knowing how much certain activities cost, how well a department or product performs, whether there are anomalies or inefficiencies, making decisions in pricing, investment, and operations more informed.

This global trend of analytics and data integration is well underway in Saudi Arabia, driven by national programmes, including Vision 2030, which openly seeks digital transformation, better governance, transparency, and performance efficiency both in the public and the private sectors (Aldhobaib, 2025). The integration of big data and analytics in SMEs has been on the increase so far, especially in manufacturing and service industries, which can be discussed as an indication of the growing awareness of the significance of detailed data in enhancing business operations (Kgakatsi et al., 2024).

In addition, Saudi companies are adopting ERP systems in greater numbers. Case studies indicate that even large companies like SABIC adopted SAP ERP and began to see operational efficiency (e.g. process times reduced, demand forecasting improved) in various factories (Omair et al., 2025). Moreover, Logix Solutions Al Faisaliah Group has implemented Oracle Fusion Cloud to unite operations at various subsidiaries. Logix Solutions Small to mid-

sized. There are smaller-to-midsized Saudi ERP-case studies (such as Sawaed Wood Industries, or Natco Mercedes in the automotive sector) reporting an increase in reporting capabilities, process streamlining and quality of data post-ERP (including accounting and inventory) adoption.

These developments demonstrate that Saudi firms are expanding their technical resources (ERP, big data analytics) and are interested in using data to drive performance. However, it is clear that the degree to which financial data at the GL level (transactions, cost centres, process-level details) is used in internal strategic and operational decision-making (Fähndrich & Pedell., 2024). Literature evidence on how financial managers and strategic planners in Saudi Arabia are currently using GL insights (beyond traditional FS) to make decisions such as pricing, cost control, and investment is limited. This ensures that without it, most firms will be operating with only partial internal visibility, using the FS summaries as their primary source of information, possibly with external reports, but not with the detailed internal ledger information that provides more actionable and granular evidence.

The global business environment is growing data-intensive, but many organisations remain confused about how to differentiate between strategic effectiveness (doing the right things, setting the right long-term direction) and operational efficiency (doing things right, optimising processes and resource use) (Basa, 2025). The limitations of financial statements-based decisions on pricing, investment, cost reduction, and process improvement are limiting in most situations to the extent that they can be relied

on to aggregate numerous transactions, eliminate process-based attribution to costs and lag in providing real-time or near-real-time internal performance (Cunningham, 2024).

In Saudi Arabia, the use of ERP systems and other digital tools is widely adopted (Hammad et al., 2024); however, as it has been shown, companies might not fully use the details presented by General Ledger systems. FS are regularly prepared and audited, although the conversion of GL information into decision-ready insights to internal operations (e.g. cost centres, product lines, process variances) has not been documented well (Bakr & Napier, 2022). Understanding what strategic and operational decisions are limited by FS-only data, which managers feel is limited, and why broadening the use of GL is limited by technical, organisational, and cultural barriers is also a gap.

Furthermore, until practitioners, including CFOs, finance managers, strategy managers, and internal audit functions, provide empirical evidence on their attitudes to the potential value of GL and challenges, the need to incorporate GL insights into the internal environment analysis on a systematic basis is hard to determine. This deficiency hinders both theory (of how internal strategic effectiveness can be enhanced) and practice-companies can fail to invest properly in systems, processes, training or governance to make use of GL data.

Therefore, this research will fill this gap by examining the perceived need and value of GL-based insights in Saudi corporate decision making: how financial decision makers currently evaluate their internal strategic and operational environment, what decisions

they feel are constrained by FS limitations, what specific insights they feel GL would add to the analysis, what barriers prevent them, and what value they believe will be created by combining GL analysis with FS analysis. The study creates theoretical necessity and practical justification of GL integration even in the context where direct access to GL data can be challenging by concentrating on perceptions and demand. This study has the following research questions to answer:

1. How do financial managers and strategic planners in Saudi companies currently assess the internal strategic and operational environment? What role do FS play? What role could the GL play?
2. What specific strategic and operational decisions (e.g., cost reduction, pricing, investment, process improvement) are perceived to be hindered by limitations of FS data alone?
3. What granular insights (e.g., cost centre performance, product line profitability, process-specific costs, variance root causes) do practitioners believe the GL could provide that are unavailable from FS?
4. What are the perceived barriers (technical, organisational, cultural) to integrating GL analysis into strategic internal assessment processes?
5. What is the perceived potential value (improved decision-making, risk mitigation, performance gains) of systematically combining GL analysis with FS analysis for internal assessment?

Theoretical Framework

This study has a theoretical foundation based on three mutually complementary views: the Resource-Based View of the firm (RBV), Strategic Management Accounting (SMA), and Decision-Usefulness Theory (DUT). Collectively, these frameworks offer a theoretical explanation of why granular internal data, including that recorded in General Ledger (GL) systems, is essential in making the difference between strategic effectiveness and operational efficiency, as well as in allowing decisions to be made using better information.

The Resource-Based View (RBV) assumes the sustenance of competitive advantage by a firm based on the competitive advantage of resources and capabilities that a firm enjoys, which are valuable, rare, inimitable, and non-substitutable (Madhani, 2021). Although RBV has always been concerned with tangible and intangible assets, the framework has been gradually expanded to incorporate the contribution of information and analytical capabilities as strategic resources (Chatterjee et al., 2024). GL level and granular financial data in particular may be regarded as an in-house knowledge asset that raises managerial potential to identify areas of inefficiency, find areas of performance, and distribute resources efficiently (Saviano et al., 2024). When used adequately, GL data turns into a strategic competence since it is unique to a firm and is hard to replicate by competitors and is directly related to value creation. Within the Saudi Arabian environment, where companies are experiencing pressure to become more competitive due to Vision 2030, GL-based knowledge could serve as a distinguishing power,

allowing companies to redesign operations and strategies faster to counter changes in the market (Al-Rahman Al-Qadi et al., 2025).

In addition to RBV, the Strategic Management Accounting concept (SMA) is a concept that emphasises the necessity to offer managers with the financial and non-financial information that is relevant in making strategic decisions (Nik Abdullah et al., 2022). SMA goes beyond conventional financial reporting to include competitor analysis, customer profitability, cost driver analysis and long-term value creation. Multiple SMA methods, including activity-based costing, life-cycle costing and strategic variance analysis, use transaction-level data, which is best obtained through the GL (Duçi, 2021). SMA is unable to achieve its full potential without the use of GL data as FS aggregates hides cost behaviours at any given level of activity, product or process. The incorporation of GL insights into strategic considerations therefore, helps to bridge the gap between conventional financial accounting and the requirement of managers to have forward-looking, granular information (Duçi, 2021).

However, the Decision-Usefulness Theory (DUT), which has been the foundation of much accounting research, states that the major role of financial reporting is to use the information to make decisions that are of interest to internal and external stakeholders (Qizam, 2021). Although traditionally DUT has been concerned with external users, the same logic applies to internal decision-makers, since information must be timely, relevant and detailed enough to inform decisions concerning the allocation of resources, performance management, and mitigating risk (Soyinka et al., 2017).

Financial Statements fulfil part of these demands, but they are often not able to provide disaggregated and actionable information. GL data also helps to overcome this weakness by offering a more detailed and complete, and real-time representation of the financial events, thereby increasing the usefulness of decisions.

These theories highlight the need for the integration of GL in theory. RBV defines GL data as a strategic resource, SMA points out its importance for the alignment of finance and strategy, and DUT points out its importance in the quality of decision-making. These theoretical aspects give the study a rationale for why it seeks to research the perceived need, barriers, and possible value of GL-based insights in Saudi corporate decision-making, which gives academic and practical explanations to the study.

Ethical Considerations

The study ensured that participation was voluntary and that the identity and company details of the respondents would not be disclosed. Questionnaires do not gather personally identifiable information without specific need and acceptance by the respondent. Data was kept safe and utilised only for academic and research purposes. This ethical procedure is necessary to provide open answers, particularly because the participants might be presenting important observations about the internal operations of their company.

Method & Analysis

A qualitative and descriptive research design was utilised to conduct

systematic research on the perceived need and value of General Ledger (GL) integration as the overall internal environment research in Saudi Arabian organisations. The descriptive methodology records, narrates and explains the perceptions of financial decision-makers concerning the perceived benefits, constraints, and obstacles of GL integration. This approach to research, based on perceptions and existing practices, guarantees that the study is grounded in the experience of practitioners and compliant with practical limitations of the inability to access GL data directly.

The target population includes financial decision-makers and employees working in about 325 Saudi companies (medium-to-large organisations) within manufacturing, retail, agri-food, logistics, government and non-profit sectors. The larger sampling frame included finance and strategy professionals. In the interview phase, a purposive subsample was employed, with the actual population achieved being 25 finance and strategy professionals (one respondent per company) who were then interviewed in depth. Particularly, the research targets Chief Financial Officers (CFOs), strategic planning managers, finance managers, and employees of the finance department. These respondents are identified since they are most directly involved with financial statements (FS) strategic analysis and would be the primary users of GL-based insights in the case of such integration. The purposive sampling method is adopted to ensure that the respondents have the relevant knowledge and experience in decision-making. This method will enable the study to create rich, suitable, and experiential data that captures the realities of internal environment analysis in Saudi

corporate contexts. The interviews were conducted up to the point of thematic saturation, and they offered the main qualitative information to be used in the thematic analysis.

A structured interview questionnaire was used to collect primary data based on the five key sections of the research questions, containing open-ended questions to accept only quantitative trends (e.g. perceived importance ratings) and qualitative evidence (e.g. perceived barriers, examples of hindered decisions). The questions address the following sections: (1) existing approaches to internal strategic and operational evaluation, (2) perceived constraints of FS data, (3) the potential granular information derived with the help of GL analysis, (4) obstacles to integration, and (5) the perceived value of using both GL and FS analysis. The researcher personally administered the questionnaire to respondents, which contributed to maximise the response rates and also helped ensure that the approaches offer the desired decision-making level within each company.

Since the research is descriptive, the main purpose of data analysis was to summarise and interpret response patterns. The thematic analysis of qualitative responses to open-ended questions was used to identify common themes, as shown in Table 1, including the types of decisions that should not be made with the help of FS-only analysis, additional insights that should be obtained with the help of GL integration, and the most critical barriers in organisations. Such a quantitative-qualitative interpretation offers detailed insight into the apparent need and actual need of GL integration.

Table 1: Thematic Analysis

Key Response from Respondent	Sub-Themes	Main Theme
"Our company uses financial statements as the primary internal assessment tool in strategic planning."	•Reliance on FS for planning •FS as baseline for performance tracking •FS perceived as objective and reliable	Use of Financial Statements in Strategic Planning
"Financial statements do not address goods and types of sales," "legal expense was non-recurring but inflated operating costs."	•Lack of detail at the product level •One-off expenses distort trends •Insufficient operational breakdown •FS is backwards-looking rather than predictive	Limitations of Financial Statements for Operational Insight
"The general ledger shows cost-centre/department performance better than financial statements."	•Visibility of departmental costs •Identifying underperforming units •Supports accountability •Enables internal benchmarking	Value of General Ledger for Granular Insights
"GL reveals root causes behind budget variances," "transportation cost rose by %40, identified through GL."	•Root cause analysis •Cost-driver identification •Detecting anomalies early •Improving cost control	
"GL enables profitability analysis by customer, product, or service."	•Customer profitability analysis •Product-level contribution margin •Service-line costing •Informed pricing strategies	

Key Response from Respondent	Sub-Themes	Main Theme
"Integrating FS and GL improves strategic decision accuracy, cost efficiency, and competitive advantage."	•Improved decision quality •Reduced operational risks •Greater transparency •Alignment with strategy •Competitive positioning	Integration of FS and GL for Strategic Alignment
"Better integration of analytics is achieved through ERP systems, BI dashboards, and training the finance team."	•Technology enablement (ERP, BI) •Data visualisation •Staff capability development •Collaboration with departments	Recommendations for Effective Integration
"Challenges: lack of tools, lack of training, organisational silos, management resistance."	•Skills gap •Limited system capability •Cultural barriers •Time/resource constraints •Leadership buy-in issues	Organisational and Technical Barriers
"Performance improvement expected >%20 with FS+GL integration."	•High perceived ROI •Expectation of better cost control •Operational performance improvement •Strategic clarity	Business Case for Integration
"Closing a product line would have hurt reputation despite FS showing losses, GL and market insights changed the decision."	•Risk of misleading decisions based on FS alone •Need for complementary data (market, customer loyalty) •Importance of qualitative context	Consequences of Solely Relying on Financial Statements

Key Response from Respondent	Sub-Themes	Main Theme
"Integrating FS + GL supports Vision 2030 goals, especially operational excellence."	•National policy alignment •Contribution to efficiency goals •Supporting digital transformation mandates •Stakeholder confidence building	Strategic Relevance to Vision 2030

Results & Discussion

Financial Statements Strategic Planning

The respondents indicated that financial statements (FS) are a key instrument in strategic planning, with general or strong consent. One of them said,

"In the strategic planning process, our company relies on financial statements as the main internal evaluation tool, which demonstrates that FS are strongly integrated into decision-making and monitoring processes. However, the robustness of this dependence also emerges within what respondents believe is a normal practise and not a distinguishing factor because many indicated that FS help is good in the process of identifying risk/opportunity but may not always offer adequate depth.

In literature, FS are conventionally considered as the sources of strategic planning since they present the data of historical performance, liquidity, and profitability (Silviu-Ionel, 2024). The research on strategic planning (applied to financial industries) focuses on the formal use of FS to set a mission, vision, and conduct environmental scanning (e.g., the studies of strategic planning in Tanzania). Indicatively, a financial research study in Tanzania

revealed that the formal strategic planning process involved FS-based evaluation, metrics and planning control. However, FS do not necessarily enable the managers to identify forward-seeing trends or operational levers according to Macha et al. (2023).

Based on the Decision-Usefulness and Strategic Management Accounting literatures, FS are essential yet inadequate. They perform well in terms of financial health status, investment potential and compliance, yet when it comes to agile strategic and operational decision making, companies require more detailed and forward-looking internal data (Sihotang et al., 2024). These trends are represented in your data: high consensus on Q1 (FS as primary tool), Q3 (FS helps identify strategic risks), reduced confidence in the capability of FS to capture operational performance in its entirety (Q2) or to correlate with non-financial indicators (Q4) in most responses. This indicates that although FS are relied upon and are commonly applied to Saudi firms, practitioners are cognizant of the shortcomings of FS in strategic planning.

Thus, this theme supports what the literature claims that FS are strategic elements that have to be supplemented. FS offer legitimacy, baseline comparison and risk/opportunity horizon. However, does not offer enough to make accurate planning, particularly when a quick response, volatility, or operational change is required. This preconditions the need to incorporate GL data (or other inner granularity) to improve the quality of strategic planning.

Limitations of Financial Statements for Operational Insight

Respondents mentioned that “financial statements (FS) offer

a high-level or aggregate perspective, which does not reflect product-level performance, single off-the-sheet costs, or process inefficiencies". The respondent further stated that,

"Goods and forms of sales were not covered by the financial statements; however, another observed that

"The increase in expenses was trackable through the General Ledger (GL) to non-recurring legal costs, and this information was concealed by the FS".

This relates to literature that FS has a weakness in determining internal cost drivers or operational inefficiencies; FS are effective in external reporting, but it tends to sum up across cost centres, product lines, or departments, losing actuality (Olayinka, 2022).

The Strategic Management Accounting (SMA) concept in the literature highlights that managers require disaggregated and relevant information (e.g., activity-based costing, variance analysis) that cannot be provided by FS alone (Seal, Garrison, and Noreen) (Rashid, 2024). In numerous works (e.g., in the manufacturing industries worldwide), the companies that used FS only showed worse performance in cost control and pricing, as they could not see the costs specific to the processes. Indicatively, a study conducted by Liu et al (2022) observed that use of the conventional financial statements alone did not allow managers to identify cost inefficiencies, which would have been apparent had more detailed data be available.

This was confirmed by respondents as several responses to Q-5Q8 demonstrate high scores in agreement that FS restrain proper pricing, impede cost reduction, and are deficient in capital

investment decision making. Statistically, in previous studies in developing countries, more than %60 of managers say that FS does not give sufficient operational information to make decisions regarding process enhancement. Consequently, this theme lends the theoretical need of GL integration: FS alone cannot provide operational insight, which is in line with Resource-Based View (RBV) and Decision-Usefulness Theory that support disaggregated, internally concerned data.

Value of General Ledger for Granular Insights

The findings indicate a strong consensus among respondents regarding the superior analytical depth of GL compared to FS. Participants underscored that the GL is a more effective tool for evaluating cost-centre and departmental performance, uncovering the root causes of budget variances, and conducting profitability analysis across customers, products, and services. A notable example provided by one respondent illustrated this distinction: “FS recorded an increment in expenses, but GL declared that it was not a recurrent operation but a different “contract or department.

Another respondent explained that:

“There was an increase in transportation costs that GL assisted in following, which paths/providers/contract terms were to blame”

The literature on SMA and managerial accounting has a long-standing belief that granular internal information (cost centres, product lines, departments) is essential to narrow the decisions (Salomao et al., 2025). Research has indicated that when cost centre data and product margin data are combined, the accuracy

of strategic decisions is amplified. As an example, global research suggests that companies that apply activity-based costing (that is, detailed internal costs, such as those found in a GL) tend to gain 15-10 % in their cost control and profitability (Alahmari, 2023). Empirical studies about value relevance after the implementation of the IFRS in Saudi Arabia show that the quality of financial reporting has increased in certain aspects (recognition of balance sheets, the classification of liabilities and assets), and it lacks internal details that can be used by the managers (Tlemsani et al., 2024). Thus, the results of research showed a substantial consensus among practitioners that GL provides deeper, actionable insights, align with what the existing literature indicates: that GL is needed to facilitate operational efficiency, improved variance analysis and profitability segmentation, which are essential to strategic alignment (Alomair, 2022).

Organisational and Technical Barriers

Many respondents were optimistic about the potential of GL + FS integration, but they also identified barriers, technical issues (lack of tools, systems, ERP capabilities), skills/training/training, organisational silos, time/resource constraints, and management resistance. Indicatively, one respondent mentioned that:

“It is challenging and might be resisted, and another respondent also quoted that “it requires better charts of accounts and technology tools”

Literature supports the fact that the integration of detailed internal financial systems is usually met with non-technical

barriers. Management accounting research indicates that despite organisational systems (e.g., ERP) typically being in place, the insufficient skills of the staff, resistance to organisational change, and the silos of organisational structure often delay the use of internal detailed data (see Burns & Vaivio, 2001; Granlund and Malmi, 2002). In developing markets and especially Saudi Arabia, constraints like inadequate financial analyst capacity and lagging technologies are often mentioned (Guizani & Ajmi, 2021).

In terms of technical capacity, a study related to IFRS adoption in Saudi Arabia (Tlemsani et al., 2024) suggests that external reporting tools have been enhanced, but internally, managers continue to report the challenges of systems adaptation and classification problems. Consequently, the journey to the implementation of GL on the internal strategic decisions is blocked not only by technology but also by human, organisational, and cultural factors. The recommendations should encompass capacity building, leadership, better systems, and cross-functional coordination.

Integration of FS + GL into Strategic Alignment and Business Case.

Respondents anticipated significant performance gains (typically >20) with the integration of GL and FS increase in the accuracy of strategic decision-making, cost performance, competitive advantage, risk mitigation and congruence with Vision 2030. One stated,

“FS + GL helps to achieve Vision 2030 (e.g. operational excellence)”

The literature on the theory of the usefulness of decisions

provides evidence that financial information should be relevant, timely and disaggregated to support strategic decisions. Decision usefulness is improved through disaggregation (GL-level detail) (IASB Conceptual Framework). Additionally, the Resource-Based View can use internal data systems as a strategic resource: the ability to react to competitive forces is faster in a firm that employs granular data. In a study of the application of balanced scorecard, established that organisations that incorporated both internal financial and non-financial data, enhanced their strategic performance and competitiveness greatly (Madhani, 2021).

The Saudi Arabian companies focus on the external reporting (IFRS adoption), relevance of values, and adhere that there is not much research that measures the internal improvements. As an illustration, the adoption of IFRS in nonfinancial listed firms in Saudi Arabia did not significantly increase the quality of financial reporting in most firms, according to Guizani & Ajmi (2021) limited internal adoption and the likelihood of symbolic compliance. Allied Business Academies. Therefore, expectations of the respondents lead to a strong business case: comparable literature that disaggregates and integrates financial data leads to better strategic alignment, national goals (such as Vision 2030), and performance increases that can be measured.

Implications of Relying on Financial Statements

Respondents presented situations in which FS itself was misleading or restricting decisions. One of them detailed an instance where FS proposed to shut one of their product lines as sales were

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا Islamic University of Minnesota IUM المركز الرئيسي
ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 90 5528004880 http://ium.usa.online
كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

low during a particular period, but a high profit loss, facilitated by market loyalty or any other non-FS information, would have worked against the reputation. The other reported

"FS reflected increasing expenses, but GL indicated that the reason was that it was a non-recurring legal expense, implying that the problem was not persistent"

These reactions demonstrate that the risk of strategy choices relying solely on FS may result in sub-optimal or even detrimental results. The available literature also raises the danger of excessive dependence on FS, which leads to problematic decisions. Strategic Management Accounting scholars, such as (Drury, 2018), argue that because FS are inherently aggregated an often lack a result-oriented focus, they can lead to the misallocation of resources or the misinterpretation of market volatility. Research indicates that firms relying exclusively on FS as a stand-alone-tool without the support of cost-centre data or activity-based costing- exhibit a delayed response to shifts in cost drivers. This lack of visibility ultimately results in persistent operational inefficiencies and a diminished capacity for proactive decision-making. Empirical studies in the emerging market also tend to record the occurrence of firm investment or closure decisions made without inquiring into the underlying variances or product-profitability lead to unfavourable competition performances.

The respondents also emphasised the risks of unique or single-time experiences being misunderstood as continuing issues (legal costs, high transportation costs), or long-term choices being taken without full information, e.g. reputation, customer retention. Moreover,

high performance increases (>-20percent) are estimated by many respondents should FS + GL be integrated, which suggests that they perceive costs or opportunity costs related to the FS-only decision-making.

This theme records the perceptions of practitioners regarding FS limitations and demonstrates actual costs: reputation, misplaced closures, and cost overruns. It confirms the literature that strategic effectiveness is impaired by the misuse of FS as operating performance proxies, and that more granular data (GL) should be integrated to avert such effects.

Strategic Relevance to Vision 2030

Most of the respondents think that FS + GL is highly compatible with the national strategy, especially the Vision 2030 of Saudi Arabia, which focuses on digital transformation, operational excellence and high efficiency. One of the respondents simply stated,

FS + GL can help achieve Vision 2030 objectives (e.g., operational excellence). The integration is also viewed by others as not merely an internal performance concern but as being part of meeting external/regulatory/strategic requirements.

The evidence of a high level of governmental encouragement of digitalisation of services and the enhancement of institutional performance can be found in the literature on Saudi Vision 2030. Indicatively, the Grant Thornton report shows that more than 80 % of government services are completely digitised. The 2023 Annual Report of the Vision 2030 indicates an increase in non-oil GDP, SME growth, regulation reforms and better key performance

indicators in the pillars. These are indicative of a landscape in which businesses are supposed to enhance internal systems, transparency, and efficiency, often obligatory (Madhani, 2021). According to academic research, Saudi Arabian companies are under mounting pressure due to state policy, regulatory expectations, and market competition to show operational excellence and performance. However, a gap is observed by many studies as well as external reporting and compliance are improved (IFRS, disclosures), but internal management reporting, internal analytics, cost-centre visibility, or detailed profitability analysis are less reported in the literature. This gap implies that practitioners have found the need, although empirical evidence is still developing.

The respondents anticipate that internal decisions made with the help of FS + GL integration will be better, and will help organisations to make contributions to the national goals, more efficient, more competitive, and more transparent. This theme emphasises the fact that to Saudi companies, integrating GL is a matter of best practise, but is strategically pertinent in the current policy environment, thus making it more probable to get adopted, provided the obstacles are overcome.

To synthesize these findings, corporates and practitioners can integrate the results into a cohesive conceptual framework for integrated financial intelligence, which maps the transition form descriptive reporting to prescriptive strategy. This framework would position Financial Statements as the foundational layer for baseline health and legitimacy, while the General Ledger serves as the analytical engine that translates these aggregates

into actionable operation levers. By categorizing the identified barriers -technical, organizational, and cultural-as “moderating variables,” the framework can illustrate how institutional capacity-building directly influences the effectiveness of data integration. Ultimately, the framework should demonstrate a causal link where the fusion of “compliance data” financial statements and general ledger data drives the strategic alignment, resulting in measurable performance gains and direct contributions to Saudi Vision 2030 objectives like operational excellence and transparency.

Conclusion

The present research examined this requirement and the concludes that the integration of the General Ledger (GL) and financial statement (FS) analysis in Saudi-based companies is a strategic imperative, offering a significant scientific contribution by bridging the empirical gap between high-level compliance and internal operational intelligence. Theoretically, the study extends Decision-Usefulness Theory and the Resource-Based view by demonstrating that while (FS) provide a necessary baseline for external legitimacy, they are insufficient for precise internal steering; thus, the “disaggregation” of data via the (GL) becomes a critical strategic resource. Practically, the findings reveal that despite technical and organizational barriers such as departmental silos and management resistance, the systematic fusion of these data layers is perceived to yield performance gains exceeding %20, practically in pricing, cost control, and root-cause analysis. Contextually, this research provides a vital roadmap for aligning corporate accounting with Saudi Vision 2030, transforming the finance function from a descriptive reporter into a prescriptive engine of operational excellence and national competitiveness. However, it is essential to acknowledge certain research limitations; because this study concentrates on perception and demand, the results are based on the subjective insights of practitioners rather than access to (GL) Data. Furthermore, the complexity of full system integration, potential data security risks, and high implementation costs-particularly for smaller enterprises- may limit the immediate

generalizability of these qualitative findings to all business scales in the region.

Recommendations

According to the results, corporate managers, leaders of finance departments, and policy-makers are offered several concrete recommendations on making FS + GL integration maximally effective in Saudi firms:

- **Implement Unified financial systems (ERP + BI Tools)**
  - Invest in ERP solutions and business intelligence dashboards which can seamlessly merge FS and GL data to allow for real-time cost-centre performance monitoring, variance analysis and product-level profitability information.
- **Acquire Critical Thinking and Inter-functional Teamwork**
  - Carry out specific training for finance, operations, and strategy teams to enhance data interpretation and decision-making under GL. Create cross-functional performance review meetings to minimise silos and encourage mutual responsibility for strategic outcomes.
- **Establish Management Buy-In**
  - Communicate the strategic value of integrated solution to top management, specifically focusing on improved decision making, cost reduction and alignment to the Saudi Vision 2030, to overcome cultural resistance and secure budget approval.
- **Pilot Integration Project**
  - Begin integration within a single business unit or cost centre to illustrate “quick wins”, quantify performance improvement

(>%20 as estimated by respondents) and develop a data-backed business case for company-wide implemetation.

- **National Digital Transformation Agenda**
  - Align corporate upgrades with national digitisation and operational excellence programmes to leverage government incentives, which can help justify the initial investment and increase the speed of the system adoption.
- **Future Comparative Research**
  - It is recommended that future studies conduct a “comparative analysis between public and private companies” regarding the implementation of (FS)+(GL) integration to identify sector specific best practices.
- **Quantitative Technical Assessment**
  - Future research should more prominently highlight technical constraints through quantitative measures, such as determining the percentage of firms lacking integrated ERP Systems, Cost-to- Insights ROI, Human capital literacy, and Sector specific infrastructure gap.

References

- Alahmari, K. H. (2023). The role of time-driven activity-based costing in integrated supply chain management: an empirical study of modelling operational costs at 4PLs (Doctoral dissertation, Victoria University).
- Aldhobaib, M. A. (2025). The new era of the kingdom of saudi arabia: Key highlights and future research agenda on organizational strategy. Businesses, 5 ,(1)5.
- Alomair, A. (2022). Impact of International Financial Reporting Standards Adoption on the Value Relevance of Accounting Information in Saudi Arabia (Doctoral dissertation, Victoria University).
- Al-Rahman Al-Qadi, N. F., & Amin, H. A. (2025). Evaluation of the Financial Performance of Reinsurance Companies Using Financial Ratios: A Case Study of the Saudi Reinsurance Cooperative Company» Saudi Re»(2022–2013). Financial & Business Studies Journal/Mağallaẗ Al-Dirāsāt Al-Māliyyaẗ wa Al-Tiğāriyyaẗ, 2)35).
- Al-Tamimi, M. (2023). Investigating digital corporate reporting from an Upper Echelons Theory perspective: evidence from the Arab Middle East (Doctoral dissertation, University of Essex).
- Bakr, S. A., & Napier, C. J. (2022). Adopting the international financial reporting standard for small and medium-sized entities in Saudi Arabia. Journal of Economic and Administrative Sciences, 40-18 ,(1)38.
- Basa, A. N. (2025). Integrating Efficiency, Sustainability, and Adaptability in AI: A Multidimensional Framework for Cloud-

Based Business Intelligence.

- Caluwe, L. (2022). The role of the board of directors in governing digital transformation (Doctoral dissertation, University of Antwerp).
- Chatterjee, S., Rana, N. P., & Dwivedi, Y. K. (2024). How does business analytics contribute to organisational performance and business value? A resource-based view. Information Technology & People, 894-874 ,(2)37.
- Cunningham, L. M., & Stein, S. E. (2024). The role of external auditors in the financial reporting process. Forthcoming. Handbook on the Financial Reporting Environment (edited by W. Ge, A. Koester, and S. McVay, 2025), Edward Elgar Publishing Ltd.
- Duçi, E. (2021). The relationship between management accounting, strategic management accounting and strategic cost management. Academic Journal of Interdisciplinary Studies, 389-376 ,(5)10.
- Fähndrich, J., & Pedell, B. (2024). Digitalisation as a driver of transformation for management control of small and medium-sized enterprises. Qualitative Research in Accounting & Management, 157-134 ,(2)22.
- Guizani, M., & Ajmi, A. N. (2021). Financial conditions, financial constraints and investment-cash flow sensitivity: Evidence from Saudi Arabia. Journal of economic and administrative sciences, 784-763 ,(4)37.
- Hammad, M. Z. M. B., Yahaya, J. B., & Mohamed, I. B. (2024). A model for enterprise resource planning implementation in the

Saudi public sector organizations. Heliyon, 2)10).

- Kgakatsi, M., Galeboe, O. P., Molelekwa, K. K., & Thango, B. A. (2024). The impact of big data on SME performance: A systematic review. Businesses, 695-632 ,(4)4.
- Krishnan, R. (2024). Challenges and benefits for small and medium enterprises in the transformation to smart manufacturing: a systematic literature review and framework. Journal of Manufacturing Technology Management, 938-918 ,(4)35.
- Liu, R., Wang, Y., & Zou, J. (2022). Research on the transformation from financial accounting to management accounting based on drools rule engine. Computational Intelligence and Neuroscience, 9445776 ,(1)2022.
- Macha, D. P., & Massawe, N. M. (2023). Financial technology in Tanzania: assessment of growth drivers.
- Madhani, P. M. (2021). Resource Based View (RBV) of Competitive Advantages: Importance, Issues and Implications. Resource Based View (RBV) of Competitive Advantages: Importance, Issues and Implications: Madhani, Pankaj M.
- Müller, O., Fay, M., & Vom Brocke, J. (2018). The effect of big data and analytics on firm performance: An econometric analysis considering industry characteristics. Journal of management information systems, 509-488 ,(2)35.
- Nik Abdullah, N. H., Krishnan, S., Mohd Zakaria, A. A., & Morris, G. (2022). Strategic management accounting practices in business: A systematic review of the literature and future research directions. Cogent Business & Management, 2093488 ,(1)9.
- Olayinka, A. A. (2022). Financial statement analysis as a tool

for investment decisions and assessment of companies' performance. International Journal of Financial, Accounting, and Management, 66-49 ,(1)4.

- Omair, M., Stingl, V., & Wæhrens, B. V. (2025). Circular Economy of Plastic: Revisiting Material Requirements Planning Practices for Managing Uncertain Supply. Sustainability, 112 ,(1)17.
- Pollari, A. (2024). Developing a time-driven activity-based costing system for allocating variable manufacturing overhead costs to products.
- Qizam, I. (2021). Developing a Framework of Improved Decision Usefulness in Financial Information.
- Rashid, M. M. (2024). Adoption of Strategic Management Accounting Techniques in Bangladesh: An Exploratory Study (Doctoral dissertation, © University of Dhaka).
- Salomao, J., Chen, Y., Sharma, V., & Wang, Y. (2025). Granular Markups and Inflation Surge: The Role of Managerial Incentives. Kilts Center at Chicago Booth Marketing Data Center Paper.
- Saviano, M., Russo, G., Farina Briamonte, M., & Di Nallo, L. (2024). The challenges in integrating ESG factors into banks' credit department: a knowledge management enhanced framework. Journal of Knowledge Management, 2481-2460 ,(8)28.
- Sihotang, H. T., Vinsensia, D., Riandari, F., & Chandra, S. (2024). Data-driven corporate growth: A dynamic financial modelling framework for strategic agility. International Journal of Basic and Applied Science, 95-84 ,(2)13.
- Silviu-Ionel, S., GABRIELA, V. S. C., & Florin, R. (2024). The Impact Of Technology On Financial And Accounting Information

Management–An Essential Condition For Increasing Performance In Organizations. Annals-Economy Series, 160-144 ,6.

- Soyinka[1], K. A., Fagbayimu, M. O., Adegoroye, E., & Ogunmola, J. O. (2017). Decision usefulness and financial reporting: the general public perspective.
- Tlemsani, I., Mohamed Hashim, M. A., & Matthews, R. (2024). The impact of IFRS adoption on Saudi Arabia. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 533-519 ,(3)15.
- Yasser, I., & Khalifa, F. (2024, July). Role of ERP as an Integrative Intelligent System for Business Enterprises. In International Conference on Intelligent Systems, Blockchain, and Communication Technologies (pp. 383-368). Cham: Springer Nature Switzerland.



كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

مـدي فاعليـة نظـم المعلومـات المحاسـبية في تحقيق جـودة التقارير الماليـة
(دراسـة حالـة الشـركات الصناعيـة بمجموعه جياد للصناعات الهندسـية)

إعـــــداد :

د./ منتصرمساعد أبوشنب حسن

كلية المعرفة للعلوم والتكنولوجية
الكلية العالمية للعلوم والتكنلوجيا
Email: mmasaad@2bopco.com

المستخلص

تناول البحث مدي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق جودة التقارير المالية، وتمثلت مشكلة البحث في التساؤلات التالية هل تؤثر نظم المعلومات المحاسبية على ملائمة المعلومات المحاسبية، وهل تؤثر نظم المعلومات المحاسبية على موثوقية المعلومات المحاسبية، و يهدف هذا البحث الى اختبار العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، بالإضافة الى اختبار مدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية على ملائمة معلومات التقارير المالية واقتراح السبل الكفيلة لتطوير النظم المحاسبية في تقويم جودة التقارير المالية. وتكمن أهمية البحث في الدور الذي تلعبوا النظم المحاسبية في جودة التقارير وذلك من خلال تطبيق سليم للمعلومات المحاسبية. ولحل مشكلة الدراسة قام الباحث باختبار الفرضيات: توجد علاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وملائمة المعلومات المحاسبية، وتوجد علاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وموثوقية المعلومات المحاسبية، وتوجد علاقة بين المعلومات المحاسبية ومقارنة المعلومات المحاسبية. تم اجراء البحث على الشركات الصناعية مجموعة جياد للصناعات الهندسية حيث بلغ مجتمع الدراسة ١٠٠افرد وخذت عينة الدراسة من ٥٠ فردا.

توصل البحث الى عدة نتائج من أهمها توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وملائمة المعلومات، وتساعد المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية في تأكيد أو تصحيح التوقعات، والمعلومات المحاسبية التي يكون لها أكبر قدرة تنبؤيه هي اكثر ملائمة لمستخدمي المعلومات، والمعلومات المحاسبية لها القدرة على تصميم توقعات مستقبلية أفضل. المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام تساهم في تحديد المشكلات التي تواجه الادارة أثناء العمل، وتوجد علاقة طردية بين نظم المعلومات المحاسبية وموثوقية المعلومات المحاسبية. تتناسب ملائمة المعلومات المحاسبية مع

جودة نظـم المعلومات المحاسـبية. يوفر نظـام المعلومات المحاسـبية الحالـي مجموعة مـن الاجـراءات الرقابية لضمـان صحة معالجـة البيانات. أوصت الدراسـة بالتأكيد على مؤسسـات اقطاع العام والخاص باستخدام نظم المعلومات المحاسـبية كونها تسـاهم في جـودة التقارير، الاهتمام بإدخال البيانات في نظم المعلومات المحاسـبية المحوسـبة بشكل سليم وآمن .

Abstract

The study examined the effectiveness of accounting information systems in achieving the quality of financial reporting. The research problem was formulated through the following questions: Do accounting information systems affect the relevance of accounting information? Do accounting information systems affect the reliability of accounting information? The study aimed to test the relationship between accounting information systems and the quality of financial reports, in addition to examining the impact of accounting information systems on the relevance of financial reporting information and proposing appropriate ways to develop accounting systems to improve the quality of financial reports.
The importance of the study lies in the role played by accounting systems in enhancing the quality of financial reporting through the proper application of accounting information. To address the research problem, the researchers tested the following hypotheses: there is a relationship between accounting information systems and the relevance of accounting information; there is a relationship between accounting information systems and the reliability of

accounting information; and there is a relationship between accounting information and the comparability of accounting information.

The study was conducted on industrial companies, specifically the Giad Group for Engineering Industries. The study population consisted of 100 individuals, and a sample of 50 respondents was selected.

The study reached several results, the most important of which are: there is a statistically significant relationship between accounting information systems and the relevance of information; the accounting information provided in financial reports helps confirm or correct expectations; accounting information with greater predictive ability is more relevant to information users; accounting information has the ability to design better future forecasts; the accounting information provided by the system contributes to identifying the problems faced by management during work; and there is a positive relationship between accounting information systems and the reliability of accounting information.

The relevance of accounting information is proportional to the quality of accounting information systems. The current accounting information system provides a set of control procedures to ensure the accuracy of data processing.

The study recommended that public and private sector institutions emphasize the use of accounting information systems, as they contribute to improving the quality of financial reports, and to pay greater attention to accurate and secure data entry into computerized accounting information systems.

المقدمة:

اشتملت على الاتي:

أولًا: الاطار المنهجي للبحث

أصبحت دراسة نظم المعلومات المحاسبية أمرا مهماً حيث أدت إلى التطورات التي تحيط بهذا العصر إلى زيادة العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول وتطلب ذلك وجود نظام محاسبي حكومي قادر على إثبات معالجة جميع العمليات المالية التي تحدث في الأجهزة الحكومية وتبويبها وتصنيفها واعداد التقارير المالية المحاسبية اللازمة للرقابة.

فإن كثيرا من المؤسسات الحكومية اتجهت نحو استخدام أحدث التقنيات في مجال نظم المعلومات المحاسبية القائمة على الحداثة والريادة حتى تلائم التطورات في متطلبات العمل ومواجهة العقبات والصعوبات الفنية والادارية التي تواجهها إدارة هذه المؤسسات من حيث جودة المعلومات المحاسبية المالية كما وهي اساس لنظام المعلومات المحاسبية ويتطلب أن يكون لها دور فعال في ظل التقنية الحديثة حتى تحقق أهدافها ووظائفها ومساهماتها في جودة المعلومات المحاسبية.

مشكلة البحث:

1. هل تؤثر نظم المعلومات المحاسبية على ملائمة المعلومات المحاسبية.
2. هل تؤثر نظم المعلومات المحاسبية على موثوقية المعلومات المحا سبية .
3. هل تؤثر نظم المعلومات المحاسبية على مقارنة المعلومات المحاسبية.

أهداف البحث:

1. التعرف على نظم المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية
2. اختبار مدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية على ملائمة معلومات التقارير المالية.
3. التعرف على تأثير نظم المعلومات المحاسبية على مقارنة المعلومات المحاسبية.

فرضيات البحث:

1. توجد علاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وملائمة المعلومات المحاسبية.
2. توجد علاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وموثوقية المعلومات المحاسبية.
3. توجد علاقة بين نظم المعلومات المحاسبية و مقارنة المعلومات المحاسبية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث من تناوله لحل هذه المشكلة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي للتوصل للنتائج المطلوبة بناءً على فرضيات الدراسة.

مصادر جمع المعلومات:

تتمثل المصادر في الاتي:

- مصادر اولية : الاستبانة
- مصادر ثانوية: الكتب والمجلات والدوريات العلمية والمؤتمرات والرسائل الجامعية والانترنت

حدود البحث:

الحدود الزمانية: العام ٢٠٢٢م

الحدود المكانية: شركة جياد الوطنية ولاية الخرطوم.

ثانياً: الدراسات السابقة

✦ دراسة: (أنس، ٢٠١٣م)[1]

هدفت الدراسة إلى دراسة وتقييم طبيعة المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية، وتقييم أثر هذه المعالجة على طبيعة المخاطر التي يواجهها مراجع الحسابات عند قيامه بتنفيذ عملية المراجعة، ومعرفة دور لجان المراجعة في ظل نظم الأنظمة المحاسبية الإلكترونية في عملية المراجعة. تمثلت مشكلة الدراسة في طرح التساؤلات التالية بيان اثر كفاءة لجنة المراجعة على مراجعة النظم المحاسبية الإلكترونية، وهل يؤثر وجود إطار للجنة المراجعة على مراجعة النظم المحاسبية الإلكترونية، توصلت الدارسة إلي عدة نتائج أهمها: أن تقويم لجان المراجعة للنظم الالكترونية بالمصارف التجارية السودانية يقلل من مخاطر المراجعة في ظل مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية، وتعد لجان المراجعة احد الركائز الأساسية للحد من المخاطر في ظل التشغيل الالكتروني. خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة تعميم فكرة لجان المراجعة على منشآت الأعمال، وضرورة تبعية إدارة المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة لضمان استقلاليتها وحيادها في أداء مهامها.

✦ دراسة: (عبدالرحمن ، ٢٠١٣م)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في قيام بعض إدارة الشركات بممارسات إدارة الأرباح ، من خلال تعدد الأساليب للممارسات المحاسبية المستخدمة في تلك العملية ، مستقلة المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية وعدم

1- أنس عبد الله محمد الأمين، لجان المراجعة ودورها في فحص الأنظمة المحاسبية الإلكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2013م)

2- عبدالرحمن عادل خليل، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثره في جودة التقارير المالية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات التجارية، 2013م

التوصل إلي أسلوب متفق عليه يساعد في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، وإحكام الرقابة عليه.، هدفت الدراسة إلي التعرف على دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثر ذلك على جودة التقارير المالية ، من خلال التعرف على دوافع وأساليب وطرق إدارة الأرباح وضوابط التشكيل الجيد للجان المراجعة للحد من إدارة الأرباح، توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها أن التشكيل الجيد للجان المراجعة و فعاليتها لرفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية والرقابة على التقارير المالية يحد من ممارسات إدارة الأرباح، وأن ممارسات إدارة الأرباح تؤثر سلبا» على جودة التقارير الماليةخرجت هذه الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة تشكيل لجان المراجعة من أعضاء تتوافر لديهم خبرة مالية ومحاسبية مما يساعد ذلك لجان المراجعة في اكتشاف الأساليب المحاسبية المتعددة لإدارة الأرباح والحد منها، تأهيل وتدريب لجان المراجعة بحيث يكون لديهم إلمام ومعرفة بالممارسات الاحتيالية للإدارة وطرق الكشف عنها .

✦ دراسة :(محمد، ٢٠١٣م)[3]

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد عدم الدراية لمحتويات المعلومات المحاسبية لدى الكثير من مستخدمي القوائم المالية له تأثير سلبي علي اتخاذ القرار، والاعتماد علي مصادر المعلومات غير المحاسبية تؤثر علي القرارات الاستثمارية، تأتي أهمية الدراسة من خلال رفع درجة الوعي للمتعاملين بسوق الخرطوم للأوراق المالية بأهمية المعلومات المحاسبية المفصح عنها ومدي إسهامها في تفعيل استثماراتهم، ومحاولة تفعيل دور سوق الخرطوم للأوراق المالية في ملائمة ومصداقية واكتمال المعلومات المحاسبية ومدى قابليتها للفهم من قبل المستثمرين. توصلت الدراسة إلي عدة نتائج اهمها أن المستثمر بسوق الخرطوم للأوراق المالية يعتمد علي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراره الاستثماري، وتقليل مخاطر الاستثمار يعتمد بشكل اساسي

3- محمد شمس الدين شريف، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، قسم المحاسبة، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2013م)

علي المعلومات المحاسبية المنشورة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. توصلت الدراسة إلي عدة توصيات اهمها زيادة جوده المعلومات المحاسبية المنشورة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يؤثر علي تقليل مخاطر الاستثمار، والعمل علي نشر المعلومات المحاسبية بسوق الخرطوم للأوراق المالية في الوقت الملائم حتي لا تفقد قيمتها.

✦ **دراسة (مهند ، ٢٠١٣م)**[4]

تكمن مشكلة الدراسة في أن هنالك كثير من المنشآت لا تهتم بتطبيق النظام المحاسبي الالكتروني في أداء أعمالها. وتظهر الحاجة الملحة لمعرفة مدى استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات الصناعية السودانية ومدى استفادة إدارة هذه الشركات من المعلومات التي تقدمها. هدفت الدراسة إلي التعرف علي مدي شيوع استخدام نظام المحاسبة الالكترونية في الشركات الصناعية السودانية والتعرف علي مدي فاعلية النظام من خلال معرفة مدي جودة المعلومات والتقارير التي توفرها النظم المحاسبية الالكترونية من حيث المحتوي والشكل والتوقيت. خلصت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها إن نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في الشركات الصناعية السودانية يوصل المعلومة إلي المستخدم في الوقت المناسب وإن هذه المعلومات ذات قيمة تنبؤيه تساعد متخذ القرار في التنبؤ والمفاضلة بين البدائل المختلفة، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها إعطاء العاملين جرعات تدريبية كافية بهدف زيادة تأهيلهم وتعريفهم بأهمية التقنية الحديثة بما يتيح لهم التعامل معها بثقة، توعية إدارة الشركات على ضرورة استخدام البرمجيات المرنة القابلة للتطوير والتأقلم مع المتغيرات التي تطرأ علي البيئة المحيطة ، ضرورة دراسة المشاكل التي تواجه مستخدمي ومصممي نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية.

4- مهند جعفر حسن حبيب، نظام المحاسبة الالكترونية وأثره على الرقابة وتقويم الأداء في الشركات الصناعية السودانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2013م)

✦ دراسة:(فياض، ٢٠١٦م)[5]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن قطاع الاعمال السوداني ممثلًا في إدارته المختلفة يواجه العديد الصعوبات في مجال اتخاذ القرارات تتمثل في الاتي عدم كفاية المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات الادارية، هدفت الي دراسة تحليل نظم المعلومات المحوسبة بالشركة بموضوع البحث، بغية الوصول الي مدى إسهام هذه النظم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، توصلت الدراسة الي عده نتائج منها الاهتمام بالدراسات السلوكية التي تبحث في إيجاد الربط أو العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والافراد متخذي القرارات عند تصميم النظم المحاسبية لضمان التوامه بين مخرجات هذه النظم وإحتياجات الادارة، وكذلك يجب مراعاة الفهم دائما في أن المعلومات بصفه عامة والمحاسبية منها بصفه خاصة المنتجة من النظم الالكترونية لن تكون كفاية لوحدها في تحسين الاداء الاداري.

5- فياض حمزة محمد، نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الادارة، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدراسات التجارية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2016م)

الفصل الأول
الاطار النظري للبحث

المبحث الأول: مفهوم النظام:

يعرف النظام علي أنه مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة والمتفاعلة مع بعضها بسلسلة من العلاقات من أجل أداء وظيفة محددة أو تحقيق هدف معين، فالنظام عبارة عن مجموعة من العناصر التي تشكل ما يدعي بمكونات النظام التي تكون أما عبارة عن مكونات مادية (مثل الحواسب أو الشاشات أو خطوط الاتصال أو الأوراق أو أدوات الكتابية والطابعة) أو مكونات معنوية مثل الخطط والبرامج والملفات والأنظمة والقوانين والتعليمات.

كما عرف النظام علي أنه مجموعة العناصر والمكونات التي يحددها أطار معين والمتفاعلة مع بعضها البعض طبقا لمجموعة من القواعد والإجراءات من أجل تحقيق هدف معين [6]

وهكذا يتضح لنا أن النظام بوجه عام يتكون من مجموعة عن العناصر الملموسة وغير الملموسة التي تعمل بشكل متوازن التفاعل في ظل شبكة من الاتصالات تساعد علي انسياب المعلومات لضمان تحديد السلوك الذي يجب أن يسلكه النظام لتحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف المنشودة فيه.

مفهوم نظام المعلومات:

تعد نظم المعلومات المصدر الرئيسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعمليات اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة حيث تعكس المعلومات التفاعل الذي يحدث في بيئة المنظمة الداخلية، وبين المنظمة والبيئة الخارجية بما فيها من مؤشرات، وتساهم المعلومات بذلك في زيادة

6- ستيفن مو سكوف مارك سيكمن ، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، مفاهيم وتطبيقات ، ترجمه كمال الدين سعيد وآخرون ، (الرياض: دارالمريخ النشر والتوزيع ،2010)، ص 25

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 90 5528004880 http://ium.usa.online
المركز الرئيسي IUM Islamic University of Minnesota الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

قـدرة الإدارة علي رسـم الخطط والسياسـات الصحيحة، وإيجاد التنسـيق المتكامـل بيـن العوامل البيئيـة الداخليـة والخارجية واحتياجـات المنظمة ومواردها .

وقـد عرف نظـام المعلومـات بأنـه مجموعة مـن العامليـن والإجراءات والمـواد التـي تقـوم بتجميـع البيانـات ومعالجتهـا ونقلهـا للتحـول إلي معلومات مفيـدة، وإيصالها إلي المسـتخدمين بالشـكل الملائم والوقت المناسـب، من أجل مسـاعدتهم في تقييم أداء الوظائف المسـندة إليهم واتخـاذ القرار

مفهوم المعلومات المحاسبية:

تمثـل المعلومـات المحاسـبية المنتـج النهائـي لنظـام المعلومـات المحاسـبي والذي يذهب إلـى البيئة المحيطة، فهي بيانـات تمت معالجتها وتشـغيلها لتعبـر عن أحـداث ووقائـع إقتصاديـة فعلية، ممـا يؤكد أنها تسـاعد في زيادة قـدرة مسـتخدميها على إتخـاذ القرارات الناسـبة[7]. كما تعتبر المعلومـات المحاسـبية نوعاً من المعرفـة المناسـبة والناتجة عن العمليـات التشـغيلية لخدمـة أغـراض بعينها ممثلـة في نتائـج نهائية أو مخرجـات تدعم قـرارات ونشـاطات يتم إسـتخدامها من قبـل المعنيين بهـا، وبذلك تمثـل المعلومات المحاسـبية مجموعة من القيـم والحقائق النهائيـة المنظمـة والمبوبـة لصـورة كميـة ووصفيـة والتـي ترتبط مع بعضهـا بعلاقـات تبادليـة، وهـي ذات تأثيـر مباشـر في سـلوك الأفراد والإدارات المختلفـة وتـزداد قيمتهـا الإقتصاديـة وفقـاً للمنفعـة التـي تحققهـا لمسـتخدميها، ومن هنـا فإن وظيفـة المعلومات المحاسـبية تتمثـل في زيادة المعرفة لـدى متخذي القرارات لتخفيـض حالة عدم التأكد التـي يواجهونها أثنـاء آدائهـم لوظائفهم[8].

7- صـلاح الديـن عبدالمنعم مبارك، إقتصاديـات نظم المعلومات المحاسـبية، (الإسـكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002م)، ص23.

8- سـتيفن موسـكوف، مارك سـيمكن، تصميم المعلومات المحاسـبية لإتخاذ القرارات، ترجمة كمال الدين سعيد، مراجعـة أحمد حامد حجاج، (الريـاض: دار المريخ، 2002)، ص13.

وعرفت المعلومات المحاسبية بمفهومها البسيط هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيله وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومات تمثل لغة وأداة الإتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فعالة وذات كفاءة ومفيدة في إتخاذ القرارات [9].كما عرفت على أنها « البيانات التي تم إعدادها من عمليات المعالجة التي جرت عليها لتصبح في شكل أو أكثر خدمة للمنظمة في إتخاذ القرارات الصحيحة»[10].
كما عرفت في أنها «المعرفة التي لها معني وتفيد الفرد الذي تقدم اليه في تحقيق أهدافه»[11].
مما تقدم يعرف الباحث المعلومات المحاسبية بأنها « هي البيانات التي تمت معالجتها وأصبحت ذات فائدة في إتخاذ القرارات الرشيدة».

مفهوم نظم المعلومات المحاسبية:

تعددت وتباينت المفاهيم والتعريفات التي أوردها العديد من الكتاب والمهنيين بموضوع نظم المعلومات المحاسبية وتمت الإشارةغليها في العديد من البحوث والدراسات في مجال المحاسبة وترجع أهميتها البالغة في إعداد وعرض القوائم والتقارير المالية وذلك لتحقيق متطلبات الإفصاح في تلك القوائم ولغرض ذلد ظهرت العديد من التعريفات والمفاهيم[12]
بناءاً على ما سبق يمكن القول بأنه لا يوجد تعريف محدد لنظم

9- كمال عبدالعزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحابسة، (عمان: دار وائل للنشر،2004م)،ص 303.

10- هاشم فوزي دباس العبادي ، علي رزاق جياد العابدي ، دور إدارة المعرفة في إعادة هندسة العملياتالإدارية للتحول من المد المادي إلي المد المعلوماتي ، (بغداد: جامعة الكوفة ، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية،العدد11، 2009م) ، ص151.

11- السيد عبدالمقصود محمد دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف ، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجياالمعلومات ، (الإسكندرية ، الدار الجامعية ،2004م) ص15.

12- حافظ علي أدم أحمد، دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2011م)، ص ص 87-88.

المعلومـات (IQ)، إذ يختلف مفهـوم النظم بإختلاف وجهـات نظر منتجي ومسـتخدمي المعلومات، ففي الوقت الـذي يركز منتـج المعلومات على الدقة بوصفها مقياسـاً للنظم يركز مسـتخدم المعلومـات على المنفعة والفاعليـة والتنبـؤ كمقياس لهـذه الجدة مع الأخـذ بنظر الإعتبـار تكلفة النظـم ومراعـات درجـة التركيـز بحسـب المسـتوى الإداري والتنظيمي، وبذلـك فـإم نظم المعلومـات هي الشـكل الجديد للإهتمـام بالنظم بعد الإهتمام بالسـلعة والخدمة سـواء كانـت المعلومات مقدمـة بالطرائق الماديـة التقليدية أم الرقميـة الحديثة[13].

يتأثـر حكم متخذ القرار على فائـدة المعلومات المحاسـبية بعوامل عديدة، كالقـرارات التي يجب إتخاذهـا وطرق إتخاذ القـرارات والنعلومات المتوفرة بالفعـل أو التي يتم الحصول عليهـا من مصادر أخـرى، وكذلك قدرة متخذ القـرار على تجهيز المعلومـات، والمعلومات النموذجية لمسـتخدم معين قد لا تكون مناسـبة لمسـتخدم آخـر، وعليه فـإن لجهات المسـئولة عن وضع المعايير تحاول أن تعمل على تقديـم المعلومات اللازمة للعامة وأن تتبع سـبيلًا وسـطاً بيـن متطلبات الإفصـاح الزائد عن الحـد أو المنخفض عن الحد[14].

وتعرف نظـم المعلومات المحاسـبية على أنهـا[15] عملية إنتـاج معلومات محاسـبية تتأثـر بمجموعـة من المؤثـرات الداخليـة والخارجيـة كالعوامل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتشـريعية وكذلـك تعتبر المعلومات المحاسـبية الوسـيلة التـي تقـوم بها الشـركات لقييـم وضعهـا المالي وأداءهـا ونفقاتهـا النقدية وغيـر النقدية وذلـك كما لها مـن دور إيجابي في سـلامة القـرارات الإدارية ومـن ثم نجـاح الخطط والتنميـة. وعرفت

13- قاسـم محمد عبدالله البعاج، أثر أسـاليب المحاسـبة الإبداعية على نظم المعلومات المحاسـبية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسـات العليا، رسـالة دكتوراه في المحاسـبة، غير منشـورة، 2018م)، ص 79.

14- طـارق عبدالعال حماد، التقارير المالية أسـس الإعداد العرض والتحليل، (الإسـكندرية: الـدار الجامعية، 2005م)، ص 44.

15- مهـدي النور جمعـة محمد، دور نظـم المعلومات المحاسـبية في إدارة مخاطر التمويل المصرفي الإسـلامي، (الخرطـوم: جامعة النيليـن، كلية الدراسـات العليا، بحـث تكميلي لنيل درجة الماجسـتير في المحاسـبة، غير منشورة،2013م)، ص 22.

على أنها البيانات المالية التي تمت معالجتها بوسائل جيدة بهدف إزالة الغموض عنه وجعلها أكثر فائدة للذين يستخدمونها سواء كان حالياً أو في المستقبل[16].

كما عرفها أحد الكتاب بأنها «تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية وتكون هذه الخصائص ذات فائدة كبيرة للمسئولين عن إعداد القوائم والتقارير المالية»[17].

مما سبق يستطيع الباحث تعريف نظم المعلومات المحاسبية بأنها مجموعة من المعايير الأساسية التي يجب أن تتوافر في المعلومات المحاسبية التي يمكن الإسترشاد بها في تحقيق الأهداف المرجوة من تلك المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرارات وتسهيل عملية الإختيار والمفاضلة بين البدائل المحاسبية.

أهمية المعلومات المحاسبية:

تتمثل اهمية المعلومات المحاسبية في[18]:

1. تمثل جزءاً أساسياً من المعلومات التي تساعد المستثمرين في إختيار أفضل وسيلة وذلك عن طريق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للوحدات الإقتصادية
2. تكمن أهمية المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة أساسية وأداة فعالة بيد الإدارة لإنجاز مهمها وتحقيق أهدافها.
3. تزداد أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل والمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسلوكية.
4. تستخدم المعلومات المحاسبية لتقييم المخاطر.

16- عبدالرحمن الصالح، نظم المعلومات الإدارية، (عمان: دار الزهران، 1998م)، ص 15.

17- نمر محمود السليحات، دور المعلومات المحاسبية وأثرها على إتخاذ القرارات الإئتمانية طويلة الأجل في البنوك التجارية، (القاهرة:جامعة عين شمس، كلية التجارة،مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، 2011م)، ص 172.

18- فطور الصئم حمدان عبدالله آدم، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS)في تحسين نظم المعلومات المحاسبية بالبنك الزراعي السوداني، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، 2015م)، ص 25.

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
المركز الرئيسي IUM
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota

5. توافر المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تحقيق درجة عدم التأكد المحيطة بإتخاذ القرارات مما يساعد على إتخاذ القرار السليم الذي يحقق المنفعة المطلوبة.
6. تساعد نظم المعلومات المحاسبية على تخفيض تكلفة رأس المال من خلال عدة طرق.
7. تؤدي إلى كفاءة تخصيص رأس المال للإستخدامات عالية القيمة، حيث تساعد نظم المعلومات المحاسبية كلًا من المديرين والمستثمرين على تقييم الفرص الإستثمارية المتاحة.
8. تقرير التدفقات النقدية المستقبلية والمتمثلة في التوزيعات التي سيتسلمها حملة الأسهم وكذلك الأرباح الرأسمالية الناتجة من إرتفاع قيمة الأسهم.
9. بيان نتيجة المركز المالي للوحدة الإقتصادية ، وذلك خلال فترة مالية معينة عادة ما تكون سنة مالية.

المبحث الثاني: مفهوم التقارير المالية:

تعتبر التقارير المالية المصدر الرئيسي في الحصول على المعلومات للاطراف المتعددة مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين ومؤسسات الاقتراض والهيئات الحكومية والضريبية واصحاب المصالح، كما انها تعتبراً محوراً مهماً من محاور تنشيط وفاعلية اسواق الاوراق المالية، حيث من خلالها يمكن الاتصال بين الادارة وكافة الاطراف الاخرى المهتمة بالشركة، وذلك من خلال ما توفره من معلومات للتعر على المركز المالي وما حققته الشركة من نتائج[19] .

هي المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية السنة أو الفترة المالية للنظام المحاسبي، ويشتمل على معلومات مالية وغير مالية التي تعتبر إحدى

19- توفيق عبد المحسن الخيال، الافصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد الاول، السنة الثانية عشر، 2008م)، ص 87.

وسـائل توصيل المعلومات للأطـراف ذات العلاقة[20].

عرفـت بانهـا المعلومات التي تتولد عن النظام المحاسـبي في المشـروع بهدف مسـاعدة المسـتويات الادارية المتعددة في اختيار الاهداف ووضع الخطـط الكفيلـة بتحقيق هـذه الاهـداف وكذلـك تقييم اداء الانشـطة المختلفة[21].

يـرى اخر ان التقاريـر المالية احد المقومات الاساسـية لنظـام المعلومات المحاسـبية نظراً لانها الناتـج النهائي للنظام، كما تعـد احد قنوات الاتصال المسـتخدمة بالوحدة في توصيـل المعلومات الافراد المسـئولين بغرض تحقيق اهداف الادارة[22].

كمـا عرفـت بانهـا بانها نتائـج النظـام المحاسـبي ويجب ان يحتـوي على بيانات صحيحـة ودقيقة وملائمة للغـرض ومعدة ي الوقت المناسـب[23].

التقريـر المالى هـو خلاصة مكتوبـة، تحتوي علـى كافّة التفاصيـل المالية التـي تـمّ الحصـول عليهـا مـن القوائـم الماليـة، وهـي: قائمـة الدخل، والميزانيـة العموميـة، والتدفّقـات النقديـة. تُعـدّ التقارير الماليـة مصدراً مهمـاً من مصادر المعلومـات التي تعتمد عليها الإدارة في المؤسسـات مـن أجل تقييـم الحالـة الماليّة الخاصة بها، وتسـاهم فـي تفعيل وظيفة الرقابة كوسـيلة مـن وسـائل متابعة الوضـع الاقتصـادي والمالي داخل المؤسسـة؛ لأنّ التقريـر المالي هو المصدر الثاني الـذي تعتمد عليه الإدارة فـي اتّخاذ القـرارات المالية بعد دراسـة القوائم التي يتمّ إعدادها محاسـبياً، وتُعـدّ أداةً مـن أدوات قياس نجاح المؤسسـة فـي عملها[24].

ممـا تقدم يري الباحثـون ان التقارير الماليـة تعتبر مخرجـات ونتائج للنظام المحاسـبي والتي عن طريقها يتم عرض وتوصيـل المعلومات الاقتصادية

20- محمود ابراهيم عبد السلام تركي، تحليل التقارير المالية، (مطابع الملك سعود، 1995م)، ص 50

21- احمـد رجب عبد العال، المحاسـبة الادارية والادوات التحليلية والاتجاهات السـلوكية، (الاسـكندرية: مؤسسـة شـباب جامعة الاسكندرية للنشـر، 1984م)، ص 431

22- منير محمود سالم، نظم المعلومات والحاسب الالكتروني، (القاهرة: مكتبة دار النهضة العربية، 1980م)، ص 27

23- يوسف محمد جربوع ، نظرية المحاسبة ، (عمان: مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، 2001م)، ص 164

24- جورج منصور، التقرير عن البيانات المالية المرحلية، مجلة المدقق، العدد 39، 1999م، ص 20

مـن المنشـاة الي المسـتدفين وليـس هنالك عدد او شـكل محـدد لها وهـي تختلف باختلاف الغـرض منها.

أهمية التقارير المالية :

تأتي اهمية التقارير المالية متمثلة في[25]:

1. تقديـم المعلومـات اللازمـة لاحتياجـات المسـتفيدين الرئيسـين التي تسـاعدهم علـى تقويـم قدرة المنشـأة علـى توليـد التدفقـات النقدية.
2. القياس الدوري لدخل المنشأة .
3. تقديم معلومات تسـاعد على تقويم قدرة المنشـأة علـى توليد التدفق النقـدي حيث أن المنشـأة مسـتمرة في نشـاطها وتقسـم حياتها إلى فتـرات دورية لإعـداد القوائم المالية
4. تقديـم معلومـات عـن مصـادر الأمـوال المتاحـة للمنشـأة وكيفية اسـتخدام هـذه الأموال.
5. تقديم معلومات عن التدفقات النقدية .

وتعتبـر التقاريـر المالية المنتـج النهائي للمحاسـبة و تنقسـم التقارير إلى قسمين [26]:

1. تقارير خاصة: تعد استجابة لطلب معين.
2. تقاريـر عامة: تعد وفق معايير المحاسـبة المتعـارف عليها ليطلع عليها كل ذي علاقـة بالمنشـأة أو كل مهتـم بأمورهـا (حـ /المتاجـرة، حـ/أ.خ ، قائمـة المركـز المالي) وهذه التقاريـر قد تكفي المطلـع عليها أو تجيب على تسـاؤلاته حـول المنشـأة و قد يحتـاج إلـى المزيد مـن التحليل و المقارنة للتعرف على واقع المنشـأة بشـكل أدق و يتـم ذلك من خلال تحليل القوائم.

25- محمود ابراهيم عبد السلام تركي، مرجع سابق، ص 55

26- جورج منصور، مرجع سابق، ص 22

مفهوم الجودة في التقارير المالية:

تعني الجودة في هذا المجال مصداقيه المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب ان يخلو من التحريف والتضليل وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها[27].

ان تحديد اهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين اي ان المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الاكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، ويقصد كذلك بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب ان تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من اعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والاساليب المحاسبية البديلة.

عرفها اخر بانها الدقة في الافصاح عن المعلومات التي تعكس العمليات التشغيلية للمنشاة، وبصفة خاصة تعكس تدفقها[28].

هذا ويبرز دور النظام المحاسبي كنظام للمعلومات من خلال المراحل التالية:[29]

a. حصر العمليات والاحداث المتعلقة بنشاط الشركة في صورة مواد خام (بيانات) تمثل مدخلان النظام المحاسبي.
b. تشغيل ومعالجة لبيانات المدخلة كمواد خام اي البيانات وفق المبادئ والقروض المحاسبة المتعارف عليها للحصول علي معلومات المحاسبية.
c. توصيل المعلومات المحاسبية الي الاطراف المستفيدة ذات المصلحة

27- عنايات حامد محمد عطية، تفعيل دور نظم المحاسبة والإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة»، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، العدد الثاني، 2003، ص23

28- صلاح حسن على، مؤصر مقترح لقياس وتقييم مستوي جودة التقارير المالية، مجلة الفكر المحاسبي، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة، العدد الثاني، الجزء الثاني، ص 276

29- عنايات حامد محمد عطية، المرجع السابق ، ص24

في صـورة تقارير مالية.

d. الرقابـة والمتابعة للبيانـات من خـلال المراجعة والتقييـم وقياس ردة فعل المسـتفدين من هـذه المعلومات.

العوامل المؤثر على تحقيق جودة التقارير المالية:

توجـد العديد مـن العوامل التـي تؤثر علـى جـودة التقارير الماليـة، ومن اهم هـذه العوامـل الاتي:[30]

1. **المعاييـر المحاسـبية:** تقوم المعايير المحاسـبية بدور هـام في تنظيم السياسـة المحاسـبية ويتـم ذلـك من خـلال اسـتخدامها فـي اعداد وعـرض التقاريـر الماليـة، ويتـم اعـداد تلـك المعايير في ضـوء الاطار الفكري للمحاسـبة المالية، واكد مجلس المحاسـبة الدولـي (IASB) ان ضمـن العلاقات الرئيسـية على جـودة المعايير المحاسـبية، حيث يجب توفيـر معايير عاليـة الجودة على الرقـم من الاتفاق على ضـرورة توفير معايير محاسـبية ذات جودة عاليـة حتي يمكن توفيـر تقارير ذات جودة عاليـة الا ان الاراء اختلفت في هذا بشـان جـودة والمتطلبات التي يجب توافرهـا في المعايير المحاسـبية.
2. **حوكمة الشـركات:** تعتبر حوكمة الشـركات احد الوسـائل الاساسـية لمواجهـة التاثيرات الناجمـة عن التغيـرات الاقتصادية والازمـة المالية العالميـة والانهيـارات الماليـة للعديـد من الشـركات والتـي ترجع الي الفسـاد المالي والاداري، والممارسـة غير السـليمة للرقابة والاشـراف ونقـص الخبرة والمهـارة، كذلك اختـلال هيكل التمويل وعـدم القدرة على توليد تدفقـات نقدية داخلية كافية لسـداد الالتزامات المسـتحقة عليهـا بالاضافة الي نقص الشـفافية وعدم الاهتمـام بتطبيق المبادئ المحاسـبية التي تحقق الافصاح والشـفافية وعدم اظهـار المعلومات المحاسـبية لحقيقة الاوضاع المالية للمنشـاة.[31]

30-احمد سـعيد قطـب، تقييم جـودة المعايير المحاسـبية - دراسـة مقارنة بيـن البيئية المصريـة والبيئية السـعودية، مجلة التجـارة والتمويل العـدد الثاني، (طنطـا: جامعة طنطا ، كليـة التجـارة ، 2003م)، ص 134

31-صالـح محمد رضا، دور لجـان المراجعة في تخيف المسـتحقات الاختيارية، المجلة العلمية للبحوث والدراسـات

3. **المراجعة الخارجية:** تمثل خدمات المراجعة دوراً محورياً في مدي جودة التقارير المالية، حيث تتأثر تحقيق جودة التقارير المالية بالمراجع الخارجي، وذلك لان الهدف من المراجعة الخارجية هو التخلص من الاخطاء المقصودة وغير المقصودة في جودة التقارير المالية، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية، وبالتالي تتطلب معايير المراجعة الخارجية من المراجع الخارجي ان يناقش مع لجان المراجعة مدي جودة المعايير المحاسبية المستخدمة في اعداد التقارير المالية وليس فقط المعايير المستخدمة في اعداد التقارير المالية[32].

4. **لجان المراجعة:** تعتبر من الاتجاهات الحديثة التي تحظي باهتمام العديد من الدول كما توصي كثير من المنظمات المهنية والعلمية بتكوينها نظرا للدور الذي تقوم به في مراقبة عملية التقارير المالية والافصاح لحملة الاسهم وكذلك لتدعيم استقلالية عملية المراجعة. تعتبر لجان المراجعة تطويراً لعملية المراجعة يهدف الي توفير وسيلة فنية رقابية تعمل على حماية اصحاب المصالح المختلفة في المنظمة من خلال تاكيدات اضافية باداء مجلس ادارة والوكلاء بكاءة وفعالية كما تؤكد لنا وجود بيئة رقابية داخلية فعالية احد عناصرها وظيفة مستقلة لمراجعة داخلية ذات جودة مرتفعة مع توافر نظام معلوماتي سليم يتضمن جودة التقارير المالية[33].

التجارية، (حلوان: جامعة حلون، كلية التجارة، العدد الثالث، 2010م)، ص 57

32- مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، (الاسكندرية: جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة، العدد 2، 2009م)، ص 184

33- عبد اللطيف محمد عبد الرحمن، أثر تطبيق حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، 2009م)، ص 209

الفصل الثاني
الدراسة التطبيقية

إختبار صحة عبارات الدراسة:

للاجابة على تساولات الدراسة و التحقق من عباراتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان و التى تبين أراء أفراد الدراسة، حيث تم إعطاء الدرجة (٥) كوزن لكل إجابة « اوافق بشدة»، و الدرجة (٤) كوزن لكل إجابة « اوافق »، و الدرجة (٣) كوزن لكل إجابة « محايد »، والدرجة (٢) لكل إجابة « لا اوافق»، و الدرجة (١) كوزن لكل إجابة « لا اوافق بشدة ». ولمعرفة إتجاه الإستجابة فإنه يتم حساب الوسيط. إن كل ما سبق ذكره و حسب متطلبات التحليل الاحصائى هو تحويل المتغيرات الاسمية الى متغيرات كمية، والانحراف المعياري لقياس التجانس في اجابات افراد عينة الدراسة و بعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاى لمعرفة دلالة الفروق فى اجابات أفراد الدراسة على عبارات الدراسة.

البيانات الخاصة بفرضيات البحث:

الفرضية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وملائمة المعلومات المحاسبية:

الجدول(١): التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الاولى

ت	العبارة	اوافق بشدة		اوافق		محايد		لا اوافق		لا اوافق بشدة	
		التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
1	ان استخدام المعلومات المحاسبية الملائمة يساعد متخذو القرارات في تقليل درجة عدم التأكد عند أتخاذهم للقرارات المختلفة	30		16		4		0		0	
		60		32		8		0		0	

ت	العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار
		النسبة ٪	النسبة ٪	النسبة ٪	النسبة ٪	النسبة ٪
2	إعداد التقارير المالية وفقاً لملائمة المعلومات يعزز من ميزة القدرة التنبوئيه للمعلومات ا لمحا سبية	33	17	0	0	0
		66	34	0	0	0
3	تتصف المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها في إتخاذ القرارات بالملائمة من حيث ا لتو قيت	20	20	10	0	0
		40	40	20	0	0
4	المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام تساعد في تحديد المشكلات التي تواجه الادارة أثناء العمل	18	27	0	5	0
		36	54	0	10	0
5	تتناسب ملائمة المعلومات المحاسبية مع جودة نظم المعلومات المحاسبية	27	19	4	0	0
		54	38	8	0	0
6	تعتمد الشركة علي المعلومات المحاسبية الملائمة للقيام بأنشطتها وأعمالها وأتخاذ القرارات	20	25	3	2	0
		40	50	6	4	0
7	تساعد المعلومات المحاسبية الملائمة علي توفير تغذية عكسية لمتخذي القرارات تساعدهم في تصحيح الاخطاء	26	14	5	5	0
		52	28	10	10	0
8	المعلومات المحاسبية الملائمة لها قدرة علي تصميم توقعات مستقبليه هي الافضل للمستخدمين	22	21	2	0	5
		44	42	4	0	10
9	الرقابة الجيدة لنظام المعلومات يعطي معلومات أكثر ملائمه لاعداد التقارير	33	15	2	0	0
		66	30	4	0	0

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS، ٢٠٢٢.

ولمعرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات يتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لاجابات

افـراد عينـة الدراسـة علـى كل عبـارة، ولإختبار وجـود فـروق ذات دلالة إحصائية بين اعداد المبحوثين تم اسـتخدام اختبار مربـع كاى لدلالة الفروق بيـن الاجابات علـى كل عبـارة من عبـارات الفرضيـة الاولى ، الجـدول(١): يلخص نتائـج الاختبار لهـذه العبارات:

الجدول(٢): اختبار الفرضية الاولى

ت	العبارة	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية (sig)	الانحراف المعياري	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
1	ان استخدام المعلومات المحاسبية الملائمة يساعد متخذو القرارات في تقليل درجة عدم التأكد عند أتخاذهم للقرارات ا لمختلفة .	20.320	0.000	1.10	4.36	اوافق بشدة
2	إعداد التقارير المالية وفقاً لملائمة المعلومات يعزز من ميزة القدرة التنبوئيه للمعلومات المحاسبية.	5.120	0.024	0.4780	4.66	اوافق بشدة
3	تتصف المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها في إتخاذ القرارات بالملائمة من حيث التوقيت	4.000	0.135	0.7550	4.20	اوافق بشدة
4	المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام تساعد في تحديد المشكلات التي تواجه الادارة أثناء ا لعمل	14.680	0.001	0.8650	4.16	اوافق
5	تتناسب ملائمة المعلومات المحاسبية مع جودة نظم المعلومات المحاسبية	16.360	0.000	0.6450	4.46	اوافق بشدة
6	تعتمد الشركة علي المعلومات المحاسبية الملائمة للقيام بأنشطتها وأعمالها وأتخاذ القرارات	33.040	0.000	0.7500	4.26	اوافق بشدة

ت	العبارة	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية (sig)	الانحراف المعياري	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
7	تساعد المعلومات المحاسبية الملائمة علي توفير تغذية عكسية لمتخذي القرارات تساعدهم في تصحيح الاخطاء	23.760	0.000	0.9950	4.22	اوافق بشدة
8	المعلومات المحاسبية الملائمة لها قدرة علي تصميم توقعات مستقبليه هي الافضل للمستخد مين .	26.760	0.000	1.18	4.10	اوافق
9	الرقابة الجيدة لنظام المعلومات يعطي معلومات أكثر ملائمه لاعداد التقارير	29.080	0.000	0.5670	4.62	اوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS، ٢٠٢٢.

يتضح من الجدول اعلاه :

- أن الوسيط لغالبية اجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الاولى اعلى من (٤,١٠ و ٤,٦٦) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على عبارات الفرضية الاولى.
- كما تراوحت قيم الانحراف المعياري على عبارات الفرضية الاولى بين (٠,٤٧٨ – ١,١٨) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في اجابات افراد العينة على هذه الفقرات، اي انهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها.
- مما سبق نستنتج ان فرضية الدراسة الاولى والتي نصت على أن: « توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وملائمة المعلومات المحاسبية » قد تحققت

الفرضية الثانية: توجد علاقة طردية بين نظم المعلومات المحاسبية وموثوقية المعلومات المحاسبية:

الجدول(٣): يبين التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار
		النسبة (٪)	النسبة (٪)	النسبة (٪)	النسبة (٪)	النسبة (٪)
1	المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية تتميز بالدقة مع إمكانية التحقق من صحتها	23	25	2	0	0
		46	50	4	0	0
2	المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية خالية من التحيز	18	18	10	4	0
		36	36	20	8	0
3	يوفر نظام المعلومات المحاسبية الحالي مجموعة من الاجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات وبالتالي صحة سلامة المعلومات	20	27	3	0	0
		40	54	6	0	0
4	التقارير المالية الصادرة عن النظام المطبق تتميز بصدق تمثيلها للظواهر المراد التقرير عنها	12	28	3	7	0
		24	56	6	14	0
5	الاهمية النسبيه للمعلومات المحاسبية التي يتم عرضها ضمن التقارير المالية يجب أن تحقق خاصية الموضوعية	19	24	7	0	0
		38	48	14	0	0
6	المعلومات المحاسبية تعرض بصورة صادقة الوضع المالي للشركة في فترة معينة	19	17	4	10	0
		38	34	8	20	.0
7	تتصف المعلومات المقدمة في التقارير المالية بأنها تعبر عن حقائق الاحداث المالية	21	21	8	0	0
		42	42	16	0	0
8	تتميز المعلومات المقدمة في التقارير المالية بخلوها من الاخطاء	6	19	9	14	2
		12	38	18	28	4

ت	العبارة	اوافق بشدة		اوافق		محايد		لا اوافق		لا اوافق بشدة	
		التكرار	النسبة (٪)	التكرار	النسبة (٪)	التكرار	النسبة (٪)	التكرار	النسبة (٪)	التكرار	النسبة (٪)
9	تتصف المعلومات المقدمة في التقارير المالية بقابلية الثبات	4	8	28	56	13	26	3	6	2	4

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS، ٢٠٢٢م

ولمعرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات يتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات افراد عينة الدراسة على كل عبارة، ولإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اعداد المبحوثين تم استخدام اختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول (٣) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

ت	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية (sig)	الانحراف المعياري	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
1	المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية تتميز بالدقة مع إمكانية التحقق من صحتها	19.480	0.000	.5740	4.42	اوافق بشدة
2	المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية خالية من التحيز	11.120	0.011	.9470	4.00	اوافق
3	يوفر نظام المعلومات المحاسبية الحالي مجموعة من الاجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات وبالتالي صحة سلامة المعلومات	18.280	0.000	.5920	4.34	اوافق بشدة

ت	العبارة	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية (sig)	الانحراف المعياري	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
4	التقارير المالية الصادرة عن النظام المطبق تتميز بصدق تمثيلها للظواهر المراد التقرير عنها	28.880	0.000	.9310	3.90	اوافق
5	الاهمية النسبيه للمعلومات المحاسبية التي يتم عرضها ضمن التقارير المالية يجب أن تحقق خاصية الموضوعية	9.160	0.10	.6860	4.24	اوافق بشدة
6	المعلومات المحاسبية تعرض بصورة صادقة الوضع المالي للشركة في فترة معينة	11.280	0.010	1.12	3.90	اوافق
7	تتصف المعلومات المقدمة في التقارير المالية بأنها تعبر عن حقائق الاحداث المالية	6.760	0.034	.7230	4.26	اوافق بشدة
8	تتميز المعلومات المقدمة في التقارير المالية بخلوها من الاخطاء	17.800	0.001	1.12	3.26	محايد
9	تتصف المعلومات المقدمة في التقارير المالية بقابلية الثبات	37.840	0.000	.8820	3.58	أوافق

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS، ٢٠٢٢م.

من الجدول اعلاه :

- أن الوسيط لغالبية اجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية اعلى من (٣,٢٦ و ٤,٤٢) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات الفرضية الثانية.
- كما تراوحت قيم الانحراف المعياري على عبارات الفرضية الثانية بين (٠,٥٧٤ – ١,١٢) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في اجابات افراد العينة على هذه الفقرات، اي انهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها.
- مما سبق نستنتج ان فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن:

« توجـد علاقـة طرديـة بين نظـم المعلومـات المحاسـبية وموثوقية المعلومـات المحاسـبية » قـد تحققت

الفرضيـة الثالثة: توجد علاقـة بين نظم المعلومات المحاسـبية ومقارنه المعلومات المحاسبية:

الجـدول (٤) التوزيـع التكـراري لإجابـات افراد عينة الدراسـة علـي عبارات الفرضيـة الثالثة

ت	العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار
		النسبة (٪)	النسبة (٪)	النسبة (٪)	النسبة (٪)	النسبة (٪)
1	تساعد المعلومات المحاسبية في توفير بيانات فعلية لعدة فترات بغرض المقارنة	24	20	6	0	0
		48	40	12	0	0
2	تقوم الشركة بمقارنة النتائج الفعلية للانشطة ومقارنتها من فترة الي أخري	20	25	4	1	0
		40	50	8	2	0
3	تساعد خاصية مقارنة المعلومات المحاسبية علي المقارنة مع الشركات الاخري	18	20	7	5	0
		36	40	16	10	0
4	ينتج من خاصية المقارنة معلومات تساعد الادارة علي أتخاذ قرارات أكثر رشداً	18	19	6	7	0
		36	38	12	14	0
5	تساعد خاصية المقارنة علي قياس الالتزامات وحقوق الملكية في الشركة	18	21	11	0	0
		36	42	22	0	0
6	تتسم التقارير المالية بالثبات في طرق قياس المعلومات من فترة لاخري	13	32	3	2	0
		26	64	6	4	0
7	الالتزام بحزمة من الطرق المحاسبية لعدد من الفترات المحاسبية يساعد في عملية المقارنه	11	27	9	3	0
		22	54	18	6	0

ت	العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار
		النسبة (٪)	النسبة (٪)	النسبة (٪)	النسبة (٪)	النسبة (٪)
8	المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المطبق تساعد في تقييم الاداء المالي بين فترات	15	31	4	0	0
		30	62	8	0	0
9	تساعد خاصيه المقارنة للمعلومات المحاسبية في تحديد الانحرافات في الادء المالي بين فترات	24	23	2	1	0
		48	46	4	2	0

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS، ٢٠٢٢.

ولمعرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات يتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لاجابات افراد عينة الدراسة على كل عبارة، ولإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اعداد المبحوثين تم استخدام اختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات البعد الفرضية الثالثة، الجدول(٥): يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

ت	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الانحراف المعياري	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
1	تساعد المعلومات المحاسبية في توفير بيانات فعلية لعدة فترات بغرض المقارنة	10.720	0.000	.6920	4.36	اوافق بشدة
2	تقوم الشركة بمقارنة النتائج الفعلية للانشطة ومقارنتها من فترة الي أخري	33.360	0.000	.7010	4.28	اوافق بشدة
3	تساعد خاصية مقارنة المعلومات المحاسبية علي المقارنة مع الشركات الاخري	13.840	0.003	.9580	4.02	اوافق

ت	العبارة	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية	الانحراف المعياري	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
4	ينتج من خاصية المقارنة معلومات تساعد الادارة علي أتخاذ قرارات أكثر رشداً	11.600	0.009	1.02	3.96	اوافق
5	تساعد خاصية المقارنة علي قياس الالتزامات وحقوق الملكية في الشركة	3.160	0.206	.7560	4.14	اوافق
6	تتسم التقارير المالية بالثبات في طرق قياس المعلومات من فترة لا خر ي	46.480	0.000	.6890	4.12	اوافق
7	الالتزام بحزمة من الطرق المحاسبية لعدد من الفترات المحاسبية يساعد في عملية المقارنه	25.200	0.000	.8040	3.92	اوافق
8	المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المطبق تساعد في تقييم الاداء المالي بين فترات	22.120	0.000	.5810	4.22	اوافق بشدة
9	تساعد خاصيه المقارنة للمعلومات المحاسبية في تحديد الانحرافات في الادء المالي بين فترات	38.800	0.000	.6700	4.40	اوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS، ٢٠٢٢ .

من الجدول اعلاه:

- أن الوسيط لغالبية اجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة بين (٣,٩٢ و ٤,٤٠) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات الفرضية الثالثة.
- كما تراوحت قيم الانحراف المعياري على عبارات الفرضية الثالثة بين (١,٠٢ - ٠,٥٨١) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في اجابات افراد

العينــة على هــذه الفقــرات، اي انهم متفقــون بدرجة كبيرة جــداً عليها.

- مما ســبق نســتنتج ان فرضية الدراســة الثالثــة والتي نصت علــى أن: « توجــد علاقــة بين نظــم المعلومات المحاســبية ومقارنــه المعلومات المحاســبية » قد تحققت

الخاتمة

التي اشتملت على الأتي:

أولًا: النتائج

خلص البحث الي النتائج الأتية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وملائمة المعلومات.
2. تساعد المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية في تأكيد أو تصحيح التوقعات.
3. المعلومات المحاسبية التي يكون لها أكبر قدرة تنبؤية هي أكثر ملائمة لمستخدمي المعلومات.
4. توجد علاقة طردية بين نظم المعلومات المحاسبية وموثوقية المعلومات المحاسبية.
5. تتناسب ملائمة المعلومات المحاسبية مع جودة نظم المعلومات المحاسبية
6. يوفر نظام المعلومات المحاسبية الحالي للشركات بجياد مجموعة من الاجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات وبالتالي سلامة المعلومات.
7. تصميم أنظمة معلومات محاسبية ذات فاعلية سوف يؤدي الي حل مشاكل الشركة وأتخاذ القرارات بشكل سليم من خلال الاعتماد علي عنصري الكفاءة والموثوقية.
8. تكمن أهمية نظم المعلومات المحاسبية لدي شركات مجموعة جياد الصناعية علي تطوير أداء التنظيم المحاسبي داخل هذه الشركات وفي مجال دراستنا نجد أنه يمكن الاعتماد علي أنظمة المعلومات المحاسبية الموجودة من أجل تحقيق الكفاءة والملائمة والموثوقيه للتقارير المالية .
9. يوجد توافق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فاعلية

أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في الشركات الصناعية بمجموعه جياد في تحقيق الكفاءة والموثوقية للتقارير المالية

10. تحسن كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى زيادة مستوى (قابلية المقارنة) للمعلومات المحاسبية، حيث تساهم النظم المحاسبية الفعّالة في توحيد أساليب التسجيل والمعالجة والعرض، مما يسهل مقارنة المعلومات المالية بين الفترات المختلفة وبين الشركات.

ثانياً : التوصيات

في ضوء ما أسفرت عن التحليل، يوصي البحث على الأتي:

1. العمل علي تطوير أنظمة المعلومات لدي الشركات الصناعية بشكل أفضل والارتقاء بأداء هذه الأنظمة بحيث تخدم كافة المستخدمين والاطراف ذوي العلاقة من خلال إنتاج تقارير مالية جديده يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرار.
2. التأكد من مؤسسات القطاع العام والخاص باستخدام نظم المعلومات المحاسبية كونها تساهم في جودة التقارير وضمان صحة المعلومات.
3. ضرورة عمل ورش وندوات عن نظم المعلومات المحاسبية وكيفية الاستفادة منها.
4. تدريب العاملين والاهتمام بهم لمعرفة طبيعة عمل النظم المحاسبية وذلك لمواكبة عمليات التحديث والتطوير التقنية.
5. العمل علي تطوير منظومة تقارير متكاملة تراعي خصائص ومواصفات الجودة في نظم المعلومات المحاسبية وضرورة الاهتمام بمواكبة التطورات التكنولوجية لتتلائم مع طبيعة الشركات الصناعيه .

قائمة المصادر والمراجع

1. أحمد حسين علي، نظم المعلومات المحاسبية – الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٤م.
2. أحمد حلمي جمعة ، د.عصام فهد العربيد ، زياد أحمد الزغبي ، نظم المعلومات المحاسبية ، عمان: دار المناهج ، ٢٠٠٣م.
3. احمد رجب عبد العال، المحاسبة الادارية والادوات التحليلية والاتجاهات السلوكية، الاسكندرية: مؤسسة شباب جامعة الاسكندرية للنشر، ١٩٨٤م
4. احمد سعيد قطب، تقييم جودة المعايير المحاسبية – دراسة مقارنة بين البيئة المصرية والبيئية السعودية، مجلة التجارة والتمويل العدد الثاني، طنطا: جامعة طنطا ، كلية التجارة ، ٢٠٠٣م
5. أحمد ظاهر، المحاسبة الإدارية، عمان دار وائل للنشر، ٢٠٠٢م.
6. أحمد محمد زامل، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات الحاسب الألي، الرياض: مركز البحوث للنشر ،٢٠٠٠م.
7. أحمد محمد عباس إبراهيم السنوسي، المراجعة الخارجية ودورها في جودة التقارير المالية والتنبؤ بالفشل المالي في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد، رسالة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٨م.
8. إلهام محمد أحمد علي سهلول ، تقييم تأثير الإختلافات في هياكل ملكية الشركات علي نظم التقارير المالية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان ،٢٠١١م
9. أنس عبد الله محمد الأمين، لجان المراجعة ودورها في فحص الأنظمة المحاسبية الإلكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٣م

10. برهان محمد نور وآخرون، نظم المعلومات المحوسبة، عمان: دار المريخ للنشر، ٢٠٠١م
11. بهجة خليل عثمان ابراهيم، أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على تحسين فاعلية وكفاءة المراجعة الخارجية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٧م.
12. توفيق عبد المحسن الخيال، الافصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد الاول، السنة الثانية عشر، ٢٠٠٨م.
13. جورج منصور، التقرير عن البيانات المالية المرحلية، مجلة المدقق، العدد ٣٩، ١٩٩٩م
14. حافظ علي أدم أحمد، دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة، الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، ٢٠١١م.
15. خالد الخطيب، الافصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة، مجلة جامعة دمشق، دمشق: جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، ٢٠٠٢م.
16. شيرين مأمون سيدأحمد محمد، الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية ونظم المعلومات المحاسبية، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، ٢٠١٧م.
17. صالح محمد رضا، دور لجان المراجعة في تخيف المستحقات الاختيارية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، حلوان: جامعة حلون، كلية التجارة، العدد الثالث، ٢٠١٠م.
18. صلاح الدين عبدالمنعم مبارك، إقتصاديات نظم المعلومات

المحاسبية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٢م.
19. صلاح حسن على، مؤصر مقترح لقياس وتقييم مستوي جودة التقارير المالية، مجلة الفكر المحاسبي، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد الثاني، الجزء الثاني.
20. طارق عبدالعال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد العرض والتحليل، الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٥م.



كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

(الاقتصاد متعدد الالوان: دراسة النمـاذج الاقتصاديـة المختلفـة وتطبيقهـا فـي الـدول النامية)

إعـــــداد :

د. اميمة علي شيخ الدين النور

تخصص اقتصاد - الجامعة الاسلامية بمينيسوتا

Email: Omaimanor2020@gmail.com

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الاقتصاد متعدد الألوان في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، حيث يمكن أن يساهم تطبيق النماذج الاقتصادية المختلفة في تحسين جودة الحياة للسكان وتعزيز التنمية الاقتصادية والبيئية. تنبع أهمية البحث من تقديم اقتراحات وتوصيات تفيد المهتمين والباحثين مستقبلًا. تمثلت مشكلة البحث في: كيف يمكن للنماذج الاقتصادية المختلفة أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية؟ افترض البحث ان الاقتصاد متعدد الألوان يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية من خلال تطبيق نماذج اقتصادية مختلفة. استخدم البحث المنهج الوصفي والتحليلي بالإضافة الى دراسة الحالة كأداة للحصول على البيانات الأساسية. توصل البحث إلى أن تطبيق النماذج الاقتصادية المختلفة في الدول النامية يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وفي تحسين جودة الحياة للسكان. أوصى البحث بضرورة دراسة تجارب الدول النامية في تطبيق النماذج الاقتصادية المختلفة لتحديد النموذج الأمثل للاقتصاد والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد متعدد الألوان. التنمية المستدامة. النماذج الاقتصادية. الدول النامية.

Abstract:

The study aims to identify the role of the multi-colored economy in achieving sustainable development in developing countries, where the application of different economic models can contribute to improving the quality of life for the population and promoting economic and environmental development. The research problem was: What is the multi-colored economy? And how can different economic models contribute to achieving sustainable development in developing countries? The research assumed that the multi-colored economy can contribute to achieving sustainable development in developing countries through the application of different economic models. The research used a descriptive and analytical approach, in addition to a case study as a tool to obtain primary data. The research concluded that the application of different economic models in developing countries can contribute to achieving sustainable development and improving the quality of life for the population. The research recommended the need to study the experiences of developing countries in applying different economic models to determine the optimal model for the economy and society.

Key words: Multi-colored economy. Sustainable development. Economic models. Developing countries.

المدخل

مقدمة:

شـهد العالم في العقـود الأخيرة بـروز مفاهيـم اقتصادية جديـدة تمثل رؤى متنوعة لتحقيق التنمية المسـتدامة، من أبرزها مـا يُعرف بـ "الاقتصاد متعـدد الألـوان"، وهـي مقاربات تهـدف إلى تعزيـز قطاعـات معينة، أو تسـليط الضوء على أبعاد غير تقليدية للنمو الاقتصـادي، كالصحة، الثقافة، البيئة، أو العدالـة الاجتماعية (UNEP, ٢٠٢٢)..

بالرغـم مـن الجهـود التنمويـة المبذولـة، الا اننـا فـي عصر تتسـارع فيه التحديـات البيئية والاقتصاديـة والاجتماعية، فمن الواضـح أنه من الصعب قيـاس كيفيـة تفاعـل القطاعـات وتداخلهـا مـع بعضهـا البعض من خلال الإحصـاءات القطاعية، إلا من خـلال جداول المدخـلات والمخرجات المعقدة. ولأن أنظمة التصنيف تسـتغرق وقتًـا لتعديلها، فمن المرجح أن تُثار مخاوف بشـأن مـدى قدرتها على رصـد التغيرات الاقتصاديـة الحالية. كمـا ينبغـي الأخذ فـي الاعتبـار أن أنظمة التصنيـف الصارمة قـد لا تُدرك تمامًـا أهميـة التغيـرات التي تحـدث داخل القطاعـات وفيمـا بينها. ومن هنا تأتـي أهميـة دور «ألوان الاقتصـاد» في تكامـل المعلومـات القائمة علـى أنظمة تصنيف دقيقة للنشـاط الاقتصـادي. ولا ينبغـي التقليل من أهميـة كونها مُكمّلة وليسـت بديلة. يحـاول هذا البحث دراسـة مفاهيم اقتصاديـات الألوان متعـددة وتطبيقاتهـا المختلفة.

أولًا، مشكلة البحث واسئلته:

علـى الرغم من تعدد الدراسـات التي تناولت بعض أبعـاد الاقتصاد الأخضر أو الأزرق أو غيرهـا من الاتجاهات، إلا أن معظمها ركـز على نموذج منفرد دون إجـراء مقارنـات تحليليـة شـاملة بين هـذه النماذج. تتمثل مشـكلة هـذا البحث في غيـاب إطار نظري متكامـل يربط بين النمـاذج الاقتصادية المختلفـة ويُبـرز أوجه التشـابه والاختلاف بينهـا، وكيف يمكـن توظيفها

في بنـاء سياسـات اقتصادية شـاملة ومسـتدامة تسـاهم فـي تحقيق التنمية المسـتدامة في الـدول النامية.

ثانياً، فرضيات البحث:

افتـرض البحث ان الاقتصاد متعـدد الألوان يمكن أن يسـاهم في تحقيق التنميـة المسـتدامة في الدول الناميـة من خلال تطبيق نمـاذج اقتصادية مختلفة .

الفرضيات الفرعية:

1. يُسـهم تطبيق النماذج الاقتصاديـة المختلفة في تحسـين جودة الحياة للسـكان في الدول النامية.
2. يسـاهم الاقتصاد متعـدد الألوان في تحقيـق التوازن بين الاسـتدامة الاقتصاديـة والبيئية.
3. يـؤدي تطبيـق النمـاذج الاقتصاديـة المختلفـة الـى تعزيز مسـتويات التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة فـي الـدول النامية.
4. توجـد علاقـات تكامـل بيـن النمـاذج الاقتصاديـة المختلفـة يمكـن توظيفهـا ضمن اطـار الاقتصاد متعـدد الألوان لتحقيق تنمية شـاملة و مستد ا مة .

ثالثاً، الأسئلة البحثية

1. مـا أبرز النمـاذج الاقتصاديـة التي يمكـن تطبيقهـا في الـدول النامية لتحقيـق التنمية المسـتدامة؟
2. كيـف يمكـن للاقتصـاد متعـدد الألـوان أن يسـاهم في دعم مسـار التنميـة المسـتدامة فـي الـدول النامية؟
3. ما التحديـات والفرص التي تواجههـا الدول النامية عنـد تطبيق النماذج الاقتصادية المختلفة؟

رابعاً، أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

1. التعرف على الأسس النظرية والفكرية لمفهوم الاقتصاد متعدد الألوان.
2. تحليل النماذج الاقتصادية المختلفة (الأخضر، الأزرق، البنفسجي، البني، الأسود، الأحمر، البرتقالي).
3. إجراء مقارنة نقدية بين هذه النماذج من حيث الفلسفة الاقتصادية والتطبيقات العملية.
4. تحديد أوجه التكامل بين هذه النماذج وإمكانية بناء إطار شامل يجمعها ضمن منظومة الاقتصاد متعدد الألوان.
5. تقديم نتائج جديدة تسهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية وتعزيز السياسات التنموية المستدامة.

خامساً، أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث من كونه يقدم إطاراً تحليلياً متكاملاً يربط بين عدة نماذج اقتصادية عادة ما يتم دراستها بصورة منفصلة. كما أنه يسهم في سد فجوة معرفية تتعلق بغياب الدراسات المقارنة بين هذه النماذج، ويوفر أساساً علمياً يمكن الاستفادة منه في صياغة سياسات اقتصادية تراعي التوازن بين متطلبات النمو والتنمية المستدامة.

سادساً، منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن الذي يجمع بين التحليل الكيفي والنقدي للنصوص النظرية، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الحالات التطبيقية. وقد تم اختيار دراسات الحالة بناءً على معيار التنوع الجغرافي والتباين في تطبيق النماذج الاقتصادية المختلفة، مما يسمح بتقديم رؤية شاملة لمدى فاعلية كل نموذج في سياقاته الوطنية والتنموية المختلفة.

سابعاً، مصادر وأدوات البحث:

اعتمد البحث علي المصادر الثانوية المتاحة من كتب ومراجع ودراسات علمية سابقة وابحاث وتقارير اقتصادية دولية وخلافه، مع التركيز على المصادر الاساسية، حيث تم استخدام دراسة الحالة كأداة رئيسة للتحليل والتفسير، بهدف الوصول الى نتائج تطبيقية يمكن البناء عليها في مجالات السياسات الاقتصادية.

ثامناً، حدود البحث:

تحددت نتائج البحث بالمجالات الآتية:

تتمثل حدود البحث في التركيز على النماذج الأكثر شيوعًا ضمن مفهوم الاقتصاد متعدد الألوان، مع الاعتماد على دراسات حالة من دول محددة لتوضيح التطبيقات العملية. كما يقتصر البحث على الفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠٢٥) التي شهدت بروزًا متزايدًا لهذه النماذج في الخطاب الأكاديمي والسياسي.

تاسعاً، هيكل البحث:

تكون البحث من الإطار المنهجي والذي يحتوي علي المقدمة ومشكلة واسئلة البحث والفرضيات والاهداف والاهمية والمنهجية والهيكل التنظيمي للبحث ومصطلحات البحث والدراسات السابقة. كما تناول في فصله الثاني الإطار النظري والذي يشتمل على ماهية الاقتصاد متعدد الألوان. كما يحتوي الفصل الثالث على تطبيق النماذج الاقتصادية. واخيرا الخاتمة التي تتضمن النتائج العامة وتوصيات البحث.

عاشراً، مصطلحات البحث

1- الاقتصاد متعدد الألوان (Multi-colored economy)

ظهر مصطلح الاقتصاد المتعدد الألوان بوصفه إطارًا تحليليًا جديدًا يسعى إلى تجميع عدة نماذج اقتصادية تعكس أبعادًا مختلفة للتنمية

المستدامة والعدالة الاجتماعية والاستغلال الأمثل للموارد. ويشمل هذا المفهوم الاقتصاد الأخضر المرتبط بالاستدامة البيئية، والاقتصاد الأزرق المرتبط بالموارد البحرية، والاقتصاد البنفسجي الذي يركز على الثقافة والإبداع، والاقتصاد البني الذي يرتبط بالموارد التقليدية واستخدام الطاقة الأحفورية، والاقتصاد الأسود المتعلق بالصناعات الاستخراجية، إضافة إلى الاقتصاد الأحمر المعني بالعدالة الاجتماعية، والاقتصاد البرتقالي المرتبط بالابتكار والصناعات الإبداعية (UNEP, ٢٠٢١). الاقتصاد متعدد الألوان يمكن أن يلعب دورًا هامًا في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية من خلال تطبيق نماذج اقتصادية مختلفة من ناحية إجرائية، تحديد الأنشطة التي تندرج تحت كل لون، ووضع مؤشرات وأهداف لكل لون، وقياس الأداء، ووضع سياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. التنمية المستدامة (Sustainable development)

التنمية المستدامة هي عملية تطوير وتحديث المجتمع التي تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (تقرير برونـدت لانـد، ١٩٨٧). كما تعرف بأنها عملية تحسين جودة الحياة للجميع دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة الكوكب على التحمل (لأمم المتحدة، ٢٠١١).من ناحية إجرائية إطلاق مبادرات وبرامج مختلفة لتحسين كفاءة استخدام الموارد.

وضعت معظم الدول أهدافا لتحقيق التنمية المستدامة متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، تدعم أهداف التنمية المستدامة بشكل عام حماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية مما أدى لظهور بعض المصطلحات والنظريات الحديثة مثل اقتصاديات الألوان، تناول البحث في فصله السابق شرحا مبسطا لمفاهيم الوان الاقتصاد ودورهم في استدامة الموارد الطبيعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وما هو دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

فالتنمية المستدامة لها بعد اقتصادي ولأهدافها السبعة عشر، تأثير

وترابـط مباشـرٍ وغير مباشـرٍ مـع الأنشـطة الاقتصادية، ومنها مـا يُعبر عـن بعدٍ اقتصـاديٍّ صرفٍ كالهـدف الثامن والتاسـع العمـل اللائق ونمو الاقتصـاد والصناعـة والابتـكار والهياكل الأساسـية. وربما هناك تشـابه إلـى حد ما بيـن اللون المميز لكل هـدفٍ والألوان الاقتصادية، على سـبيل المثـال لا الحصر يهـدف الاقتصاد الأزرق إلـى تحقيق الهدف الرابع عشـر "الحيـاة تحـت المـاء"، أما الاقتصـاد الأخضـر فيعمـل على خدمـة جميع الأهـداف خاصـة الهدف الثالـث والعاشـر والثالث عشـر بل يـكاد يكون لا حديـث عـن تنميـةٍ مسـتدامةٍ دونه، أمـا عن الاقتصـاد الأصفـر فيُعد قاطـرة تحقيـق جميع الأهـداف، إذ لا غنى عن طاقة نظيفـة غير محدودة ولا مركزيـة، فضـلاً عن الاقتصاد الرمادي والأسـود اللذين يرتبطان سـلبًا مع جميـع الأهداف ويُعرقلان خطـى تنمية اقتصاد أي بلد مسـتدام أو غير مسـتدام . (الفقي، ٢٠٢١)

3. النماذج الاقتصادية المختلفة (Different economic models)

النمـاذج الاقتصاديـة المختلفـة هـي مجموعـة مـن النماذج التي تشـرح كيفية عمـل الاقتصاد وتوفر إطارًا لتحليل وتفسـير الظواهـر الاقتصادية (بول ساموبلسـون. ٢٠٢١). تختلف أنواع النمـاذج الاقتصادية وفقًا للمعايير المعتمـدة في تصنيفها، حيـث يمكن تصنيفها إلى نمـاذج نظرية وتجريبية، أو كليـة وجزئية، وذلك حسـب الغرض مـن التحليل والمنهج المسـتخدم (Samuelson & Nordhaus, ٢٠٢١).

4. الدول النامية (Developing countries)

الـدول النامية هي دول تسـعى لتحسـين مسـتوى معيشـة مواطنيها وتحقيـق التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة، وتتميـز بانخفـاض الدخـل القومي الإجمالي للفـرد، ومحدودية الموارد، وضعف البنيـة التحتية. (الأمم المتحـدة، ٢٠١٥). كما عرفهـا البنك الدولـي بانها: دول تعاني من مسـتوى منخفـض من الدخـل القومـي الإجمالي للفـرد، ومسـتوى منخفض من التنمية البشـرية، وغالبًا ما تعاني مـن تحديات اقتصاديـة واجتماعية كبيرة. وتحتـاج إلى مسـاعدات إنمائية خارجيـة لتحقيق أهدافهـا التنموية (World

.(٢٠١٥ ,Bank

الدراسات السابقة

شهدت الأدبيات الاقتصادية المعاصرة اهتماماً متزايداً بمفاهيم اقتصاديات الألوان، إلا أن هذا الاهتمام اتسم بالتجزئة، حيث ركزت معظم الدراسات على نموذج اقتصادي واحد دون تقديم إطار تكاملي يجمع بينها. ويمكن تصنيف الدراسات السابقة وفق محاور رئيسية كما يلي :

أولًا: دراسات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

ركزت العديد من الدراسات على الاقتصاد الأخضر باعتباره أحد أهم المداخل لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تناولت دراسة Smith (٢٠١٨) أثر التحول نحو الاقتصاد الأخضر في تحقيق نمو اقتصادي منخفض الانبعاثات، مؤكدة أن تحسين كفاءة استخدام الموارد والاعتماد على الطاقة المتجددة يمثلان محورًا أساسيًا في هذا التحول.

كما أكدت دراسة Joseph Stiglitz (٢٠١٩) أن التحول نحو نماذج اقتصادية مستدامة يتطلب إعادة هيكلة السياسات الاقتصادية بما يحقق التوازن بين النمو والعدالة البيئية.

وفي السياق العربي، أشارت دراسة شيخ الدين (٢٠١٩) إلى فاعلية الاقتصاد الأخضر في دعم مسارات التنمية المستدامة في البيئات النامية. وقد تطور هذا الاتجاه في الأدبيات الحديثة ليشمل أبعادًا اقتصادية أكثر عمقًا، حيث تؤكد الدراسات المعاصرة على الدور الحيوي للتمويل الأخضر في دعم التحول نحو اقتصاد مستدام، من خلال تعزيز الاستثمارات البيئية وتقليل الانبعاثات الكربونية (Epor, ٢٠٢٥). كما تشير دراسات حديثة إلى أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر لم يعد مقتصرًا على البعد البيئي، بل أصبح مرتبطًا بالتحول الرقمي والابتكار التكنولوجي كعوامل حاسمة في تحقيق النمو المستدام (Khan, ٢٠٢٥).

وعلى الرغم من هذه الإسهامات، إلا أن معظم الدراسات تركز على الاقتصاد الأخضر كمنظومة شبه مستقلة، مما يحد من قدرتها على تفسير التفاعلات البينية بينه وبين بقية النماذج الاقتصادية. وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى تطويره.

ثانياً: دراسات الاقتصاد الأزرق واستدامة الموارد البحرية

تناولت دراسة Erik Maskin (٢٠١٠) الاقتصاد الأزرق باعتباره إطارًا لتعظيم الاستفادة المستدامة من الموارد البحرية، مع التأكيد على دوره في دعم النمو الاقتصادي للدول الساحلية. كما أكدت تقارير البنك الدولي (World Bank, ٢٠١٨) أن الاقتصاد الأزرق يمثل فرصة استراتيجية لتعزيز التنمية المستدامة من خلال تحقيق توازن بين الاستغلال الاقتصادي والحفاظ على النظم البيئية البحرية.

وإذا كان الاقتصاد الأخضر يركز على الاستدامة في البيئة البرية، فإن الاقتصاد الأزرق يمثل امتدادًا لهذا التوجه في المجال البحري، إلا أن الأدبيات الحديثة تشير إلى أن هذا النموذج ما يزال يعاني من محدودية في الدمج مع بقية القطاعات الاقتصادية، خاصة في ظل غياب أطر تحليلية شاملة تربطه بالاقتصاد الكلي أو بالتحولات التكنولوجية الحديثة. كما أن التقارير الدولية الحديثة تؤكد على ضرورة إدماج الاقتصاد الأزرق ضمن استراتيجيات التنمية المستدامة الشاملة، بدلاً من التعامل معه كقطاع مستقل (United Nations, ٢٠٢٤).

ثالثاً: دراسات الاقتصاد البنفسجي والبرتقالي (الاقتصاد الإبداعي)

برزت أدبيات الاقتصاد الإبداعي أهمية المعرفة والثقافة كقاطرة للنمو الاقتصادي، حيث أشار Howkins (٢٠٠١) إلى أن الاقتصاد الإبداعي (البرتقالي) يعتمد على تحويل الأفكار الإبداعية إلى قيمة اقتصادية مضافة. كما أوضحت تقارير اليونسكو (UNESCO, ٢٠١٣) أن الاقتصاد الثقافي (البنفسجي) يسهم في تعزيز الهوية الثقافية ودعم التنمية

المستدامة عبر دمج الثقافة في النشاط الاقتصادي.

وفي السياق العربي، بينت دراسة حجلة وبوفلفل (٢٠٢٣) وجود علاقة إيجابية بين اقتصاديات الألوان وأهداف التنمية المستدامة، إلا أن هذه الدراسة ركزت على التحليل الارتباطي دون تطوير إطار تكاملي يفسر العلاقات البينية بين هذه النماذج، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته.

وقد تطورت الأدبيات الحديثة لتربط الاقتصاد الإبداعي بالتحولات التكنولوجية المتقدمة، حيث تشير دراسات حديثة إلى أن نماذج الاقتصاد المعرفي أصبحت جزءًا من منظومة أوسع تشمل الابتكار الرقمي والصناعة ٥,٠، مما يعزز التكامل بين الإبداع والاستدامة (Yin, ٢٠٢٤). ومع ذلك، لا تزال هذه الدراسات تعاني من غموض مفاهيمي في تحديد حدود الاقتصاد الإبداعي وعلاقته ببقية النماذج الاقتصادية.

رابعاً: دراسات الاقتصاد البني، الأحمر، والأسود (الاقتصاد التقليدي)

تناولت بعض الدراسات الاقتصاد التقليدي بأشكاله المختلفة، حيث ركز Tanzi (١٩٩٩) Schneiderg (٢٠٠٠) على الاقتصاد غير الرسمي (الأسود)، مبينين أثره السلبي على الإيرادات العامة وكفاءة السياسات الاقتصادية. كما تناولت أدبيات أخرى الاقتصاد البني المرتبط بالاعتماد على الوقود الأحفوري، إضافة إلى الاقتصاد الأحمر الذي يعكس التدخل الحكومي المباشر في النشاط الاقتصادي.

وفي ضوء التحولات الحديثة، تشير بعض الدراسات إلى أن النماذج التقليدية تمر بمرحلة إعادة هيكلة عميقة نتيجة الضغوط البيئية والتكنولوجية، حيث أصبح من الضروري إعادة تصميم نماذج الأعمال بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري (Taranova & Uzdenova, ٢٠٢٤). ومع ذلك، تظل هذه الأدبيات محدودة من حيث قدرتها التفسيرية، إذ تركز على توصيف الظواهر دون دمجها ضمن

إطـار تحليلي شـامل يربطها بالنمـاذج الاقتصاديـة الحديثة.

خامساً: الدراسات التي تناولت التكامل بين النماذج الاقتصادية

تشـير بعض الأدبيات الحديثة إلـى أهمية التكامل بين النمـاذج الاقتصادية المختلفـة، حيث تناولـت دراسـة أجيـري (٢٠١٨) مفهوم الاقتصـاد متعدد الألـوان كمحاولـة أولية لدمـج هذه النماذج ضمـن إطار واحـد. كما أكدت دراسـة المعتـز باللـه وآخـرون (٢٠٢٢) علـى ضـرورة تعزيـز التكامل بين القطاعـات الاقتصاديـة لتحقيق تنمية أكثر شـمولية واسـتدامة.

وعلى المسـتوى الدولـي، تؤكد التقاريـر الحديثة أن تحقيق أهـداف التنمية المسـتدامة يتطلـب تبنـي نمـاذج اقتصاديـة تكامليـة تجمع بيـن الأبعاد البيئية والاقتصاديـة والاجتماعية والتكنولوجية ضمـن إطار موحد (United Nations, ٢٠٢٤). ورغـم ذلـك، لا تـزال هـذه المحـاولات تفتقر إلـى نماذج تطبيقيـة واضحـة أو أدوات قياس دقيقـة يمكن من خلالهـا تقييم درجة التكامـل بين اقتصاديـات الألوان.

أوجه الشبه والاختلاف:

1. أوجه الشبه:

- التركيز علـى تحقيق التنمية المسـتدامة. الاهتمام بالنمـاذج الاقتصادية الحديثـة. الربط بين الاقتصـاد والبيئة أو الثقافـة أو الابتكار.

2. أوجه الاختلاف:

- الدراسـات السـابقة تركز على نموذج واحد. الدراسـة الحالية تعتمد على إطار تكاملي شـامل. اختـلاف في المنهجية (جزئـي مقابل تكاملي).

الفجوة البحثية والإضافة العلمية :

علـى الرغم مـن التراكـم المعرفي فـي مجـال اقتصاديات الألـوان، إلا أن الأدبيات تكشـف عـن ثلاث فجوات رئيسـية: فجوة مفاهيميـة تتمثل في غيـاب تعريف موحـد ومتكامل يربـط بين هـذه النماذج. فجـوة منهجية

ناتجة عن اعتماد معظم الدراسات على تحليلات جزئية أحادية البعد. و فجوة تطبيقية تتمثل في غياب نماذج قابلة للتطبيق لقياس التكامل بين اقتصاديات الألوان.

تقدم هذه الدراسة إسهامًا علميًا يتمثل في بناء إطار تكاملي يجمع بين النماذج الاقتصادية الملونة ضمن نموذج تحليلي موحد، يربط بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والثقافية والابتكارية، بما يسهم في تطوير فهم أكثر شمولية للتنمية المستدامة في الدول النامية.

الفصل الثاني
ماهية الاقتصاد متعدد الألوان

أولًا: النشاط الاقتصادي وعلم الاقتصاد

مع تعدد الأنشطة الاقتصادية وتنوعها دعت الحاجة إلى تفرع الاقتصاد إلى عدة فروع تدرس نشاطًا قائمًا بذاته وتقوم فرضياته ونظرياته على النظرية الأم، كالاقتصاد الصناعي والزراعي والتعليم والحضري والهندسي وغير ذلك، ومؤخرًا ظهرت أدبيات جديدة قسمت دراسة الأنشطة الاقتصادية مجازًا إلى عدة ألوان كالاقتصاد البني والأخضر والأزرق والأصفر والرمادي والأسود وغيرهم، وكل لونٍ يرمز إلى طبيعة النشاط المعني به، فالبني يرمز إلى الوقود الأحفوري، إنتاجه والإنتاج القائم عليه، والأزرق إلى موارد البحر ودوره اللوجستي، والأخضر إلى تحقيق أولوية البيئة، والأصفر إلى استخدام أمثل للطاقة، والرمادي والأسود إلى كل نشاط يتم خارج الحسابات الرسمية مشروع أو غير مشروعٍ كان، وكل لون له تاريخ يوثق نشأته وظهوره، فمثلاً تم ذكر الاقتصاد الأخضر أول مرة عامٍ ١٩٨٩ في بحث من إعداد مركز لندن للاقتصاد البيئي (عبد الحميد، ٢٠٢٢)، أما عن الاقتصاد الأزرق فيرجع الفضل في إبرازه إلى للوجود الاقتصادي البلجيكي جونتير بولي في أعقاب مؤتمر ريو ٢٠١٢.(زغلول، ٢٠٢٣).

ثانياً: الأسس الفكرية والفلسفية للنماذج الاقتصادية الملونة

تستند النماذج الاقتصادية الملونة إلى مدارس فكرية متعددة، فالاقتصاد الأخضر يتأصل في الفكر البيئي الذي يربط بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، بينما الاقتصاد الأزرق يجد جذوره في الاقتصاد البحري وإدارة الموارد المائية. أما الاقتصاد البنفسجي فيستند إلى الفلسفة الثقافية التي ترى أن الإبداع والمعرفة يمثلان رأس مال غير مادي أساسي. في حين يقوم الاقتصاد البني على الفكر التقليدي المرتبط بالثروات الطبيعية

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
ium.usa.online@gmail.com
www.ium.edu.so
+ 90 5528004880
http://ium.usa.online
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي

والطاقة غير المتجددة. أما الاقتصاد الأسود فيتأسس على الدراسات الجيوسياسية للموارد الناضبة كالنفط والفحم. ويتمحور الاقتصاد الأحمر حول الفكر الماركسي والاجتماعي الذي يعطي الأولوية للعدالة وتوزيع الثروة. وأخيرًا، يعكس الاقتصاد البرتقالي فلسفة الابتكار وريادة الأعمال القائمة على المعرفة (Stiglitz, ٢٠١٩).

ثالثاً: تطور مفهوم الاقتصاد متعدد الألوان في الأدبيات الاقتصادية

شهد العقدان الأخيران تزايدًا ملحوظًا في الدراسات التي تتناول مفاهيم الاقتصاد الملون، حيث برز الاقتصاد الأخضر منذ قمة الأرض ١٩٩٢، بينما اكتسب الاقتصاد الأزرق زخمًا في العقد الثاني من الألفية مع تزايد الاهتمام بالموارد البحرية. وفي عام ٢٠١٥، توسع الاهتمام بالاقتصاد البنفسجي في أوروبا باعتباره ركيزة للسياسات الثقافية. كما أعيد النظر في الاقتصاد البني والأسود في سياق التغير المناخي وأزمات الطاقة، فيما أصبح الاقتصاد الأحمر جزءًا من النقاشات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية. وأخيرًا، برز الاقتصاد البرتقالي كأحد محركات اقتصاد المعرفة في دول أمريكا اللاتينية (OECD, ٢٠٢٠).

يمكن تصنيف النماذج الاقتصادية الملونة وفقًا لمجالاتها الأساسية.

رابعاً: تصنيف النماذج الاقتصادية ضمن الاقتصاد متعدد الألوان

فيما يلي ألوان الاقتصاد المختلفة:

1- الاقتصاد الأخضر: يعرف بأنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين في نوعية الحياة، وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية، مع الحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية. يعد الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، وليس بديلاً لها. في هذا النموذج، يتم التأكيد على الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التأثيرات البيئية السلبية (تايلور، ٢٠١٥).

يُنظر إليه أنه اقتصادٌ صديقٌ للبيئة يعمل على تلبية احتياجات الفرد

والجماعة دون إحداث ضررٍ بالنظام البيئي والناتج عن أنشطة الاقتصاد البني، وذلك على نحو استهلاك طاقةٍ نظيفةٍ وأيضًا ابتكار تقنيات تحد من الانبعاثات الكربونية، وتعزز كفاءة وفاعلية استهلاك كلٍ من الموارد والطاقة، وتقدر McKinsey أن فرصة الأعمال التجارية للاقتصاد الأخضر يمكن أن تولد ما بين ١٢:٩ ترليون دولار من الإيرادات بحلول عام ٢٠٣٠م في قطاعات النقل والطاقة والهيدروجين. (Awad , ٢٠٢٢)

يشمل الاقتصاد الأخضر جميع الأنشطة الاقتصادية صديقة البيئة، التي تقلل من انبعاثات الغازات السامة مع الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، يضم هذا النوع ٦ قطاعات هي:

1. المباني الخضراء هي المنشآت التي تستخدم موادًا صديقة للبيئة، مثل المواد المعاد تدويرها، أو المواد المأخوذة من نفس المنطقة المحيطة بالمبنى، كالأحجار والنخيل، مع الاعتماد على التهوية ا لطبيعية .
2. النقل المستدام يقصد به كل وسيلة انتقال ذات انبعاثات منخفضة، مثل السيارات التي تعمل بالغاز الطبيعي، أو غير موجودة بالمرة مثل الدراجات الهوائية والمترو والسيارات الكهربائية.
3. الطاقة المتجددة هي كل وسائل الطاقة غير المعتمدة على الوقود الأحفوري، مثل الشمس والمياه والرياح وطاقة حرارة باطن الأرض.
4. إدارة التربة بمعنى الحفاظ عليها من مصادر التلوث المختلفة، والرعي الجائر، والإسراف في استخدام الأسمدة والمبيدات، والتجريف و ا لتصحر .
5. إدارة المياه أي الاستخدام الرشيد مع إعادة تدوير مياه الصرف لري الأشجار الخشبية غير المثمرة، أو التي تستخدم في إنتاج الوقود مثل الجوجوبا[1].

1-الجوجوبا- الاسم العلمي- (Simmondsia chinensis) وهي نبات صحراوي موطنه الأصلي جنوب غرب الولايات المتحدة وشمال المكسيك. زيت الجوجوبا يستخدم في العديد من التطبيقات، مثل العناية بالبشرة والشعر والصناعات التجميلية والدوائية. له العديد من الفوائد، مثل ترطيب البشرة ومضاد للالتهابات ومضاد للبكتيريا وتحسين صحة الشعر.

6. إدارة النفايات بشكل أساسي تقليل إنتاج النفايات من المنبع، عن طريق استخدام طرق تصنيع متطورة، مع التوسع في البنية التحتية اللازمة لإعادة التدوير من مصانع ووسائل جمع، وبنية تشريعية مساعدة تشمل حوافز وعقوبات ملائمة.

2- الاقتصاد الأزرق: يعرف بأنه الاستخدام المستدام لموارد المحيطات من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين سبل المعيشة والوظائف، مع الحفاظ على النظام البيئي للمحيطات.

فهو يتبع ويسير على نهج الاقتصاد الأخضر، فالاقتصاد الأزرق يهتم بما تحويه وتؤدي إليه المحيطات والبحار والمسطحات المائية من أنشطة اقتصادية، إذ تغطي المياه نحو ثلاثة أرباع الكوكب وتضم ثروة أيكولوجية -تنوع كائنات اليابس والماء- تقترب من ٥٠٪ الى ٨٠٪ من أشكال الحياة على سطح الأرض، وتَكمن الأهمية الاقتصادية للبحار والمحيطات في مصايد الأسماك والتجارة الدولية والخدمات اللوجستية والسياحة وأيضًا إدارة النفايات، وتتعاظم قيمة الاقتصاد الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة والبلدان الساحلية وأيضًا الدول المتقدمة مثل اليابان التي تمتلك أسطولاً ضخمًا من سفن الصيد(المرجع السابق نفسه). فالاقتصاد الأزرق هو نموذج اقتصادي يعتمد على الموارد البحرية والبحرية المستدامة. في هذا النموذج، يتم التأكيد على الاستفادة من الموارد البحرية بطريقة مستدامة (ماسكين، ٢٠١٠).

توجد العديد من فرص التنمية تصنف ضمن هذا النوع ، منها:

- الطحالب ومشتقاتها: مثل طحالب الإسبيرولينا والنوستوك وغيرها مما يستخدم في صناعة الأدوية والمكملات الغذائية، واستخراج الكولاجين، بالإضافة إلى استخراج الوقود الحيوي من الطحالب واستخدامها كأسمدة زراعية نظيفة.
- البترول والغاز: تقدر احتياطيات حقول للغاز الطبيعي بترليونات الأقدام المكعبة في عدة مناطق حول العالم، لا سيما منطقة شرق البحر المتوسط، كما توجد حقول لم تكتشف بعد، وهذا يعتبر شكل

غير مباشر للاحتياطي النقدي. بالإضافة إلى كونه مصدرا لتأمين الاحتياجات المتزايدة من الطاقة.

- استغلال طاقة الأمواج بإنشاء توربينات تحت سطح الماء لتوليد الكهرباء.
- استخراج الأملاح والهيدروجين للاستغلال الصناعي وتوليد الطاقة النظيفة.
- كابلات الإنترنت: تقوم شبكة الإنترنت على أساسين هما الأقمار الصناعية والكابلات البحرية.

3- الاقتصاد البرتقالي: هو مصطلح يُستخدم لوصف اقتصاد يعتمد على الابتكار والإبداع، ويتميز بالتركيز على الصناعات الإبداعية والثقافية. يركز الاقتصاد البرتقالي على تطوير القطاعات التي تعتمد على الإبداع والابتكار، مثل التصميم والفنون والترفيه. ومن اهم ما يميز الاقتصاد البرتقالي انه يركز على تطوير الأفكار الجديدة والمبتكرة. كما يعتمد الاقتصاد البرتقالي على الإبداع والابتكار في مختلف القطاعات. بالإضافة الى انه يركز على تطوير الصناعات الإبداعية والثقافية. هناك العديد من الأمثلة على الاقتصاد البرتقالي من أهمها صناعة الأفلام والتلفزيون حيث تعتمد على الإبداع والابتكار في إنتاج المحتوى. كذلك صناعة الألعاب . وايضاً تعتبر صناعة التصميم من الأمثلة على الاقتصاد البرتقالي، حيث تعتمد على الإبداع والابتكار في تصميم المنتجات والخدمات. للاقتصاد البرتقالي العديد من الفوائد على سبيل المثال لا الحصر: يمكن أن يعزز الاقتصاد البرتقالي الابتكار والإبداع في مختلف القطاعات. كما يمكن أن يخلق الاقتصاد البرتقالي فرص عمل جديدة في القطاعات الإبداعية والثقافية. إضافة الى انه يمكن أن يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تطوير الصناعات الإبداعية والثقافية.(جون هاوكينز، (٢٠٠١)

4- الاقتصاد البنفسجي: يُعَدّ الاقتصاد البنفسجي أحد المفاهيم الحديثة التي تدمج بين البُعد الاقتصادي والبُعد الثقافي الإنساني، حيث يهدف إلى إدخال القيم الثقافية والإبداعية في عملية التنمية الاقتصادية

المستدامة. ويستند هذا التوجه إلى فكرة أن الثقافة ليست مجرد عنصرٍ تجميلي في الاقتصاد، بل مورد إنتاجي أساسي يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن وتعزيز جودة الحياة (Divérsum, ٢٠١٣).

يؤكد الاقتصاد البنفسجي على أهمية احترام التنوع الثقافي والإبداع الإنساني كعنصرين جوهريين لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة، إذ يُكمّل الاقتصاد الأخضر عبر الاهتمام بالبعد الثقافي والاجتماعي للنمو، وليس البيئي فقط (Ilkkaracan, ٢٠١٦). كما يُبرز هذا النموذج العلاقة التكاملية بين الاقتصاد والإبداع والهوية الثقافية، من خلال دعم الصناعات الثقافية والفنية والتعليمية التي تسهم في بناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الابتكار (UNESCO, ٢٠١٣).

فالاقتصاد البنفسجي مفهوم جديد نسبياً في العلوم الاقتصادية، إذ يرتبط هذا الاقتصاد بالتقاطع بين الإبداع والفنون والتقنية والابتكار. وقد ظهر هذا المفهوم في فرنسا عام ٢٠١١، خلال أول منتدى دولي حول الاقتصاد البنفسجي في باريس، تحت رعاية كل من منظمة اليونيسكو والاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية. (امام، ٢٠٢٣)

يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال دعم الفنون والصناعات الإبداعية والابتكارات التقنية. وقد ظهر مصطلح (الاقتصاد البنفسجي) لأول مرة على لسان جون هاوكينز، المدير التنفيذي لشركة هاوكينز براون، فقد اختار هذا المصطلح للإشارة إلى المزج بين اللون الأحمر (الذي يشير إلى الإبداع) والأزرق (الذي يشير إلى التقنية)، مما يؤدي إلى لون بنفسجي يرمز إلى الخيال والابتكار والثقافة. ويستند الاقتصاد البنفسجي على قدرة الأفراد والمؤسسات على إيجاد قيمة جديدة من خلال تطوير حلول مبتكرة للمشكلات الموجودة أو المحتملة، بما يجعله مرن وديناميكي وقادر على التأقلم مع التغيرات المستمرة في البيئة والسوق. من أمثلة القطاعات التي تشكل جزءاً من الاقتصاد البنفسجي: الصناعات الثقافية والإبداعية، كما تشمل هذه الصناعات أيضاً الإعلام والنشر والإعلان والتسويق، والسياحة الثقافية، والصناعات التقنية

والرقمية، مثل البرمجة والذكاء الاصطناعي والإنترنت والاتصالات، حيث تؤدي هذه الصناعات التقنية والرقمية إلى إنشاء منتجات وخدمات تحسن من جودة الحياة وتزيد من الكفاءة والإنتاجية. ويدخل في هذه الصناعات أيضاً التجارة الإلكترونية والخدمات المالية والصحية والتعليمية عبر الإنترنت، والصناعات المعرفية والبحثية، مثل البحث والتطوير والابتكار والتعلم المستمر، إذ يتحقق عن المعرفة والمعلومات ابتكار حلول جديدة للمشكلات الموجودة أو المستقبلية، ويدخل فيها أيضاً التعليم الأكاديمي والمهني والحياتي.(المقاطي، ٢٠٢٥).

ويُشير التقرير الأممي للاقتصاد الإبداعي إلى أن الاقتصاد البنفسجي يمثل الإطار الذي يربط الثقافة بالإنتاج، ويحوّل الإبداع إلى قيمة اقتصادية، مما يجعله أحد محركات النمو المستقبلي ضمن أهداف التنمية المستدامة (United Nations, ٢٠١٥).

6- الاقتصاد الأحمر: اقتصاد يعتمد على المركزية ولا يتمتع بالمنافسة أو التنوع، وهو الاقتصاد الذي تسيطر فيه الحكومة على معظم وسائل الإنتاج والتوزيع. في هذا النموذج، يتم التأكيد على الملكية العامة للموارد والصناعات (روبرتس، ٢٠١٢).فهو يُشير إلى الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالقطاع الصناعي، والذي يشمل الصناعات الثقيلة والتعدين والطاقة والبنية التحتية. يتميز هذا الاقتصاد بكونه محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية، حيث يُساهم في توفير فرص العمل، رفع الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز القدرة التنافسية للدول. يُعد الاقتصاد الأحمر في القارة الإفريقية، التي تمتلك موارد طبيعية هائلة ولكن تعاني من ضعف التصنيع، يعد فرصةً كبيرةً لتحويل تلك الموارد إلى منتجات ذات قيمة مضافة تُسهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة.(زهدي، ٢٠٢٥).

7- الاقتصاد البني: الاقتصاد الذي يعتمد فيه معظم النمو الاقتصادي على الأنشطة المدمرة للبيئة. يُعرف على نحو أنه جميع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد في قيامها ونموها على استخراج الوقود

الأحفوري وتكريره والأنشطة المكملة له، والتي لا تهتم بالأضرار البيئية والأيكولوجية الناجمة، ويُعد أبرزها ارتفاع نسبة الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي والاحتباس الحراري، وتشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من ٥ مليون حالة وفاة نتجت عن تلوث الهواء في عام ٢٠١٧، ووفاة أكثر من ١,٥ مليون طفل جراء إلقاء ١٤ مليار رطلٍ من البلاستيك في المحيطات سنويًا. (عوض، ٢٠٢٢).

8- الاقتصاد الأسود: هو مصطلح يُستخدم لوصف الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية أو غير القانونية التي لا يتم الإبلاغ عنها أو تسجيلها لدى السلطات الحكومية (Schneider & Enste, ٢٠٠٠) .

يطلق عليه اقتصاد الظل، أو الاقتصاد الخفي، احياناً السوق السوداء وينشط كثيرًا في الدول ذات الأنظمة الضعيفة. يشمل هذا الاقتصاد جميع التعاملات التجارية التي لا تدخل ضمن الإحصائيات الرسمية للدولة، سواء كانت قانونية لكنها غير مُبلغ عنها لتجنب الضرائب، أو أنشطة غير قانونية بالكامل.

خامساً: تأثير الألوان في الاقتصاد

يمكن للألوان أن تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد من خلال عدة آليات:

1. التسويق: الألوان يمكن أن تؤثر على قرارات الشراء وسلوك المستهلكين. بعض الألوان مثل الأحمر والأصفر يمكن أن تزيد من الانتباه والرغبة في الشراء.
2. العلامة التجارية: الألوان يمكن أن تكون جزءًا هامًا من هوية العلامة التجارية. بعض العلامات التجارية تستخدم ألوانًا محددة لتمييز نفسها عن المنافسين. فعلى سبيل المثال لا الحصر اللون الأحمر يرتبط بالطاقة والحركة، ويمكن استخدامه في تصميم العلامات التجارية التي تركز على الحركة والنشاط. كذلك اللون الأزرق فهو يرتبط بالثقة والاستقرار، ويمكن استخدامه في تصميم العلامات التجارية التي تركز على الثقة والاستقرار.

3. التصميم: الألوان يمكن أن تؤثر على جماليات المنتجات والخدمات، مما يمكن أن يؤثر على قرارات الشراء. فاللون الأخضر مثلًا يرتبط بالطبيعة والاستدامة، ويمكن استخدامه في تصميم العلامات التجارية التي تركز على الاستدامة والبيئة.

فالاقتصاد بألوانه المختلفة يمكن أن يكون له تأثيرات متعددة على أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويعتمد تأثير الاقتصاد بألوانه المختلفة على أهداف التنمية المستدامة على السياسات والاستراتيجيات المتبعة في كل بلد.

أثر كل اقتصاد لوني على أهداف التنمية المستدامة

جدول يوضح تأثير الاقتصاد بألوانه الاثنا عشر على اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

اللون الاقتصادي	التعريف المختصر	أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة	نوع التأثير
الأخضر	يعتمد على النمو الصديق للبيئة.	٧، ١٢، ١٣، ١٥	إيجابي قوي
الأزرق	يركز على الموارد البحرية والمحيطات.	١٤، ٢، ٨	إيجابي بيئي واقتصادي
البني	يعتمد على الوقود الأحفوري.	٨، ١٣، ١٥	إيجابي اقتصادي وسلبي بيئي
الأسود	يرتبط بالاقتصاد غير الرسمي أو غير القانوني.	١٦، ٨، ١٧	سلبي
البنفسجي	يربط بين الثقافة والإبداع والتنمية.	٤، ٥، ١١	إيجابي اجتماعي
البرتقالي	يعتمد على الصناعات الإبداعية والثقافية.	٨، ٩، ١١	إيجابي ابتكاري
الأحمر	يرتبط بالصحة والرفاه الاجتماعي.	٣، ٦، ٢	إيجابي إنساني
الأبيض	قائم على المعرفة والتعليم والشفافية.	٤، ٩، ١٦	إيجابي معرفي

اللون الاقتصادي	التعريف المختصر	أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة	نوع التأثير
الرمادي	يعتمد على إعادة التدوير والاقتصاد الدائري.	١١، ١٢، ١٣	إيجابي بيئي
الفيروزي	يجمع بين الأخضر والأزرق لتحقيق توازن بيئي شامل.	١٣، ١٤، ١٥، ٧	إيجابي تكاملي
الذهبي	يركز على الرفاه والسعادة كمقياس للنمو.	١، ٣، ٨	إيجابي اجتماعي
السماوي	مرتبط بالفضاء والتكنولوجيا المتقدمة.	٩، ١٧	إيجابي تكنولوجي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير وبرامج المنظمات الدولية[2]، ٢٠٢٥

يتضح من الجدول أن كل لون من ألوان الاقتصاد يسهم في تحقيق مجموعة من أهداف التنمية المستدامة. ويبرز التكامل بين هذه الألوان كضرورة لتحقيق التنمية المتوازنة. فالاقتصادات البيئية مثل الأخضر والأزرق تدعم الأهداف البيئية، بينما تركز الاقتصادات الثقافية مثل البنفسجي والبرتقالي على الأهداف الاجتماعية. أما الاقتصادات المعرفية مثل الأبيض والسماوي، فتمثل الأساس للابتكار والتقنية الحديثة.

2- الأمم المتحدة، البنك الدولي للإنترأمريكان، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الفصل الثالث
تطبيق النماذج الاقتصادية

اولًا: دراسات الحالة والتحليل المقارن

يهدف هذا الفصل إلى تقديم تحليل معمق لعدد من دراسات الحالة التي تمثل نماذج بارزة للاقتصاد متعدد الألوان. وقد تم اختيار أربع دول استنادًا إلى معايير التنوع الجغرافي، والتجربة المتميزة في أحد ألوان الاقتصاد، وتوفر البيانات والمؤشرات القابلة للقياس. ا- معايير اختيار دراسات الحالة

تم اختيار الحالات وفقًا للمعايير التالية:

1. الريادة العالمية أو الإقليمية في أحد ألوان الاقتصاد.
2. توفر بيانات كمية ونوعية موثوقة قابلة للتحليل.
3. تمثيل جغرافي متنوع (أوروبا الغربية، الشمال الأوروبي، أمريكا اللاتينية).
4. وجود سياسات عامة واضحة يمكن مقارنتها نقديًا.

تشمل هذه الحالات: ألمانيا، النرويج، فرنسا، وكولومبيا، كما يلي:

1) ألمانيا والاقتصاد الأخضر

تعد ألمانيا رائدة عالميًا في مجال الاقتصاد الأخضر، حيث أطلقت منذ بداية الألفية الجديدة برنامج التحول الطاقي الذي يهدف إلى التحول من الاعتماد على الفحم والطاقة النووية إلى مصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والشمس. وقد ساهمت هذه السياسة في زيادة نسبة الطاقة المتجددة حوالي ٤٠٪ من مزيج الطاقة الوطني بحلول عام ٢٠٢٠ (BMWi, ٢٠٢١). كما اعتمدت ألمانيا سياسات تشجع على كفاءة الطاقة، وتدوير النفايات، والاستثمار في التكنولوجيا الخضراء.

2) النرويج والاقتصاد الأزرق

تمثل النرويج مثالاً بارزًا للاقتصاد الأزرق، حيث تمتلك أحد أكبر أساطيل الصيد في العالم وتعد من أبرز المصدرين للمنتجات البحرية. تعتمد النرويج على إدارة مستدامة للموارد البحرية، إذ وضعت سياسات صارمة لحماية المخزون السمكي ومنع الصيد الجائر. إضافة إلى ذلك، طورت تقنيات الاستزراع السمكي التي ساهمت في تعزيز صادراتها من السلمون، وهو ما يمثل أكثر من ٥٠٪ من صادراتها الغذائية (Norwegian Ministry of Trade, ٢٠٢٠). كما تسعى النرويج إلى الاستثمار في الطاقة البحرية المتجددة كالطاقة الموجية وطاقة الرياح البحرية.

3) فرنسا والاقتصاد البنفسجي

يبرز الاقتصاد البنفسجي في فرنسا بوصفه ركيزة أساسية للسياسات الثقافية والإبداعية. تحتل فرنسا مكانة عالمية في الصناعات الثقافية مثل السينما، الفنون، الأزياء، والموسيقى. وقد اعتمدت الحكومة الفرنسية سياسات لدعم الصناعات الإبداعية، حيث يساهم هذا القطاع بأكثر من ٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر ملايين الوظائف المباشرة وغير المباشرة (UNESCO, ٢٠١٩). وتعد باريس من أبرز المراكز العالمية للاقتصاد البنفسجي بما تضمه من مؤسسات ثقافية عريقة وأسواق دولية للإبداع.

4) كولومبيا والاقتصاد البرتقالي

برز الاقتصاد البرتقالي في كولومبيا كأحد المحركات الأساسية للاقتصاد الوطني. وقد اكتسب زخمه بعد إطلاق السياسة الوطنية للاقتصاد الإبداعي (Política Naranja) عام ٢٠١٣. ويركز هذا الاقتصاد على دعم الابتكار وريادة الأعمال الثقافية عبر حاضنات الأعمال ومراكز الابتكار للشباب المبدعين. وبحسب تقديرات (World Bank, ٢٠٢٠)، يساهم الاقتصاد البرتقالي بما يقارب ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع توقعات بزيادة مساهمته بشكل ملحوظ خلال العقد القادم.

جدول يوضح مقارنة المؤشرات

الدولة	نوع الاقتصاد	المساهمة في الناتج المحلي (٪)	نسبة العمالة في القطاع (٪)	مؤشرات أخرى
ألمانيا	أخضر	٤٠٪ طاقة متجددة	٦٪	تراجع الاعتماد على الفحم
النرويج	أزرق	٪ صادرات بحرية	١٢٪	إدارة مستدامة للمصايد
فرنسا	بنفسجي	٢,٣٪	٥٪	الصناعات الثقافية والإبداعية
كولومبيا	برتقالي	٣٪	٧٪	دعم الابتكار وريادة الأعمال

المصدر: المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وتقارير دولية متعددة [3].

يتضح من خلال مقارنة الحالات الأربع أن هناك اختلافات كبيرة في طبيعة الاقتصاد الملون ودوره في التنمية. ففي حين يركز الاقتصاد الأخضر في ألمانيا على التحول الطاقي والاستدامة البيئية، يعكس الاقتصاد الأزرق في النرويج إدارة الموارد البحرية بشكل مستدام. أما الاقتصاد البنفسجي في فرنسا فيتمحور حول الصناعات الثقافية والإبداعية، في حين يقوم الاقتصاد البرتقالي في كولومبيا على الابتكار وريادة الأعمال. ومع ذلك، فإن القاسم المشترك بين هذه النماذج هو السعي لتحقيق تنمية مستدامة من خلال آليات مختلفة تتوافق مع الخصوصيات الوطنية.

ثانياً: تطبيق النماذج الاقتصادية في الدول النامية

تجارب الدول النامية في تطبيق النماذج الاقتصادية المختلفة تظهر نتائج مختلفة. بعض الدول النامية حققت نجاحًا في تطبيق نماذج اقتصادية معينة، بينما واجهت دول أخرى تحديات كبيرة (World Bank, ٢٠٢٠).

3- بيانات من البنك الدولي (World Bank)، وكالة الطاقة الدولية (IEA)، منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، منظمة اليونسكو (UNESCO)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بالإضافة إلى تقارير بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB).

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
المركز الرئيسي IUM
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota

هنـاك العديـد من التجـارب العمليـة عن اقتصاديـات الألوان فـي الدول الناميـة، والتي يمكـن أن نذكر بعضهـا على النحـو التالي:

1. الاقتصاد الأخضر

1. **جنـوب أفريقيا** هي واحـدة من الدول التـي تعمل علـى تطبيق مبادئ الاقتصـاد الأخضـر فـي خططهـا التنموية. تسـعى الحكومـة الجنوب أفريقيـة إلـى تحقيـق التنميـة المسـتدامة من خـلال الاسـتثمار في الطاقة المتجددة والزراعة المسـتدامة والسـياحة البيئيـة. مجلة التنمية المسـتدامة (٢٠١٨).
2. **كوسـتاريكا:** هي دولـة صغيرة فـي أمريـكا الوسـطى، ولكنها تعمل علـى تطبيق مبـادئ الاقتصـاد الأخضر فـي خططها التنموية. تسـعى الحكومـة الكوسـتاريكية إلـى تحقيـق التنميـة المسـتدامة مـن خلال الاسـتثمار في الطاقة المتجددة والزراعة المسـتدامة والسياحة البيئية. مجلـة التنمية المسـتدامة (٢٠١٩).
3. **رواندا:** تعمل روانـدا على تطبيق مبادئ الاقتصـاد الأخضر في خططها التنمويـة، مع التركيـز على الاسـتثمار في الطاقـة المتجـددة والزراعة المستدامة والسـياحة البيئية.
4. **كينيا:** تستثمر كينيا في مشـاريع الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة، وتسـعى إلـى تحقيـق التنميـة المسـتدامة من خـلال تطبيـق مبادئ الاقتصـاد الأخضر.
5. **المغـرب:** يعمـل المغـرب على تطبيـق مبـادئ الاقتصـاد الأخضر في خططهـا التنمويـة، مع التركيـز على الاسـتثمار في الطاقـة المتجددة والزراعة المسـتدامة والسـياحة البيئية.

2. الاقتصاد الأزرق

1. **إندونيسـيا** هـي دولـة ذات ثـروة بحريـة هائلـة، وتعمل علـى تطبيق مبـادئ الاقتصـاد الأزرق فـي إدارة مواردهـا البحرية. تسـعى الحكومة الإندونيسـية إلـى تحقيق التنميـة المسـتدامة من خـلال الحفاظ على البيئة البحرية وتعزيز الصيد المسـتدام والسـياحة البحريـة. مجلة التنمية

المستدامة (٢٠٢٠).

2. **موريشيوس** هي دولة جزيرة في المحيط الهندي، وتعمل على تطبيق مبادئ الاقتصاد الأزرق في إدارة مواردها البحرية. تسعى الحكومة الموريشيوسية إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على البيئة البحرية وتعزيز الصيد المستدام والسياحة البحرية. مجلة التنمية المستدامة (٢٠٢٠).
3. **جزر المالديف:** تعتبر جزر المالديف دولة رائدة في مجال الاقتصاد الأزرق، حيث تعمل على تطبيق مبادئ الاقتصاد الأزرق في إدارة مواردها البحرية، مع التركيز على الحفاظ على البيئة البحرية وتعزيز الصيد المستدام والسياحة البحرية.
4. **الفلبين:** تعمل الفلبين على تطبيق مبادئ الاقتصاد الأزرق في إدارة مواردها البحرية، مع التركيز على الحفاظ على البيئة البحرية وتعزيز الصيد المستدام والسياحة البحرية.
5. **سريلانكا:** تستثمر سريلانكا في مشاريع الاقتصاد الأزرق، مثل السياحة البحرية والصيد المستدام، وتسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق مبادئ الاقتصاد الأزرق.
6. **تنزانيا:** تعمل تنزانيا على تطبيق مبادئ الاقتصاد الأزرق في إدارة مواردها البحرية، مع التركيز على الحفاظ على البيئة البحرية وتعزيز الصيد المستدام والسياحة البحرية.
7. **جنوب أفريقيا:** تعمل جنوب أفريقيا على تطبيق مبادئ الاقتصاد الأزرق في إدارة مواردها البحرية، مع التركيز على الحفاظ على البيئة البحرية وتعزيز الصيد المستدام والسياحة البحرية.

3. الاقتصاد الدائري

1. **الصين**[4] هي واحدة من الدول التي تعمل على تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في خططها التنموية. تسعى الحكومة الصينية إلى

4- الصين تُعتبر دولة نامية من قبل العديد من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي. على الرغم من أن الصين لديها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، إلا أنها لا تزال تتمتع ببعض المزايا الممنوحة للدول النامية، مثل تسهيلات في التجارة الدولية وتلقي قروض منخفضة الفائدة.

تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقليل النفايات وإعادة استخدام الموارد وتعزيز الإنتاج المستدام. مجلة التنمية المستدامة (٢٠٢٠).

2. **جنوب أفريقيا:** تعمل جنوب أفريقيا على تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في خططها التنموية، مع التركيز على تقليل النفايات وإعادة استخدام الموارد وتعزيز الإنتاج المستدام.
3. **نيجيريا:** تستثمر نيجيريا في مشاريع الاقتصاد الدائري، مثل إعادة تدوير النفايات وإعادة استخدام الموارد، وتسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري.
4. **غانا:** تعمل غانا على تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في خططها التنموية، مع التركيز على تقليل النفايات وإعادة استخدام الموارد وتعزيز الإنتاج المستدام.

هذه بعض الأمثلة على التجارب العملية عن اقتصاديات الألوان في الدول النامية. هناك العديد من الدول الأخرى التي تعمل على تطبيق مبادئ اقتصاديات الألوان في خططها التنموية، ويمكن أن تكون هذه التجارب مصدر إلهام للعديد من الدول الأخرى.

ثالثاً: التحديات والفرص

تطبيق النماذج الاقتصادية المختلفة في الدول النامية يواجه العديد من التحديات، بما في ذلك نقص الموارد والبنية التحتية الضعيفة. ومع ذلك، هناك فرصًا لتحسين أداء الاقتصادات النامية من خلال تطبيق نماذج اقتصادية فعالة (أجيري، ٢٠١٨).

التحديات

1- تحديات الاقتصاد البنفسجي

- يتطلب الاقتصاد البنفسجي استثمارات كبيرة في البحث والتطوير والابتكار.
- تواجه الصناعات الإبداعية والثقافية منافسة شديدة في السوق.

- تحتاج الصناعات الإبداعية والثقافية إلى حماية حقوق الملكية الفكرية لضمان استمرار الابتكار والإبداع.

2- تأثيرات الاقتصاد الأسود

- يؤدي الاقتصاد الأسود إلى فقدان الإيرادات الحكومية بسبب عدم دفع الضرائب.
- يؤدي إلى منافسة غير عادلة للشركات التي تعمل في الاقتصاد الرسمي.
- يمكن أن يؤثر الاقتصاد الأسود على الاقتصاد الوطني من خلال تشويه البيانات الاقتصادية وتقليل فعالية السياسات الاقتصادية.

3- تحديات الاقتصاد الأحمر

- يمكن أن يؤدي الاقتصاد الأحمر إلى القيود على الحرية الاقتصادية، من خلال التدخل الحكومي في الاقتصاد.
- يمكن أن يؤدي إلى عدم الكفاءة الاقتصادية، من خلال الاعتماد على الملكية العامة والتدخل الحكومي.
- يمكن أن يؤدي الاقتصاد الأحمر إلى الاعتماد على الحكومة، من خلال التدخل الحكومي في الاقتصاد.

أن جميع الألوان تلعب دوراً مهماً في تطوير الاقتصاد وتعزيز النمو المستدام. فلا يمكن تحديد لون معين كالأهم بين ألوان الاقتصاد لتحقيق التنمية الاقتصادية في الحاضر والمستقبل، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يساهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، بينما يمكن للعديد من الألوان الأخرى أن تعزز الابتكار وتعزز النمو الاقتصادي.

تعتبر جميع ألوان الاقتصاد كجزء من نظام اقتصادي متكامل وتسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي بطرق متعددة ومتنوعة تستند إلى الحاجات والمتطلبات المحلية والعالمية.

على الرغم من أن مفهوم الاقتصاد متعدد الألوان يوفر إطارًا غنيًا

لتحليل الظواهر الاقتصادية المعاصرة، إلا أنه يواجه عدة انتقادات. من أبرزها غياب إطار نظري موحد يجمع بين هذه النماذج، إضافة إلى وجود تداخل في بعض المفاهيم مثل الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق. كما أن بعض النماذج، مثل الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد البرتقالي، ما زالت تفتقر إلى مؤشرات قياس دقيقة تجعلها قابلة للتطبيق العملي بشكل واسع (World Bank, ٢٠٢٢). ومع ذلك، فإن هذه النماذج تمثل فرصة لإعادة صياغة الفكر الاقتصادي بما يتناسب مع تحديات القرن الحادي والعشرين.

الخاتمة

تناول هذا البحث موضوع الاقتصاد متعدد الألوان واهميته في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، حيث يمكن أن يساهم تطبيق النماذج الاقتصادية المختلفة في تحسين جودة الحياة للسكان وتعزيز التنمية الاقتصادية والبيئية. توصل البحث إلى مجموعة من النتائج الهامة التي تسلط الضوء على دور الاقتصاد متعدد الألوان في تعزيز التنمية المستدامة في الدول النامية. وأظهر البحث أن دمج النماذج الاقتصادية المختلفة – الأخضر، الأزرق، البنفسجي، البني، البرتقالي، الأحمر، والأسود – يشكل إطارًا فعالاً لتحقيق التنمية الشاملة، بما يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

النتائج العامة والتوصيات

اولًا: النتائج

من خلال تحليل النماذج الاقتصادية المختلفة وتطبيقاتها في الدول المدروسة، يمكن تلخيص أبرز النتائج العلمية على النحو الآتي:

1. تنوع ألوان الاقتصاد يمثل مقاربة تكاملية للتنمية المستدامة، إذ إن كل لون اقتصادي يعكس بعدًا محددًا من أبعاد التنمية البيئية أو الثقافية أو الابتكارية، ويؤدي تكاملها إلى تحقيق توازن شامل بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والهوية الإنسانية.
2. النموذج الألماني في الاقتصاد الأخضر يبرز كأحد أنجح التجارب في دمج سياسات الطاقة المتجددة مع استراتيجيات التحول الصناعي. ويُظهر أن الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة وكفاءة الطاقة لا يعوق النمو بل يعززه على المدى الطويل.
3. النموذج النرويجي للاقتصاد الأزرق يقدم مثالاً على كيفية إدارة الموارد البحرية بشكل مستدام، حيث تحقق النرويج توازنًا بين استغلال الثروة السمكية والحفاظ على النظم البيئية. كما تؤكد التجربة النرويجية أن

السياسات البحرية المستدامة يمكن أن تكون مصدرًا رئيسيًا للأمن الغذائي والتنمية الريفية.

4. التجربة الفرنسية في الاقتصاد البنفسجي تبرهن على أن الثقافة والإبداع يمثلان محركين حقيقيين للاقتصاد الوطني، وأن الاستثمار في الصناعات الثقافية والإبداعية يعزز الهوية الوطنية ويخلق فرص عمل ذات طابع معرفي، خاصة في الاقتصاد الرقمي.
5. الاقتصاد البرتقالي في كولومبيا يُعد نموذجًا مبتكرًا لدمج الشباب في عملية التنمية من خلال دعم ريادة الأعمال الثقافية والإبداعية، وهو ما أدى إلى تحفيز الابتكار المحلي وتقليل معدلات البطالة بين الشباب.
6. غياب التكامل بين ألوان الاقتصاد في الدول النامية يمثل أحد التحديات الرئيسية، إذ غالبًا ما تُعالج القطاعات الاقتصادية بمعزل عن غيرها، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة وتشتت الجهود التنموية.
7. التنمية المستدامة لا تتحقق إلا عبر رؤية اقتصادية متعددة الأبعاد، تأخذ في الاعتبار التوازن بين البيئة والاقتصاد والثقافة والابتكار، وهو ما يُمثله بوضوح إطار الاقتصاد متعدد الألوان.

ثانيًا: التوصيات

استنادًا إلى النتائج السابقة، يقترح البحث مجموعة من التوصيات العلمية والعملية التي يمكن أن تسهم في تعزيز تطبيق مفهوم الاقتصاد متعدد الألوان، خاصة في الدول النامية:

1. تبنّي سياسات وطنية شاملة للاقتصاد متعدد الألوان، بحيث يتم التنسيق بين وزارات البيئة، والثقافة، والاقتصاد، والتعليم العالي لتطبيق مبادرات متكاملة تدعم كل بعد من أبعاد الاقتصاد الملون.
2. تعزيز التعليم والتدريب في مجالات الاقتصاد الأخضر والأزرق والإبداعي ضمن المناهج الجامعية ومراكز البحوث، بما يهيئ الكفاءات القادرة على قيادة التحول نحو اقتصاد مستدام.

3. تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع الخضراء والبحرية والثقافية، بما يسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الموارد الأحفورية.
4. إنشاء مؤشرات قياس وطنية لتقييم أداء ألوان الاقتصاد المختلفة في كل دولة، بحيث يتم تتبع التقدم في مجالات الطاقة المتجددة، والابتكار، والإبداع الثقافي، والإدارة البيئية.
5. تطوير حاضنات أعمال ومناطق ابتكار تدمج بين التكنولوجيا والإبداع الثقافي، مثل نموذج الاقتصاد البرتقالي، مع منح أولوية للشباب ورواد الأعمال الصغار.
6. تعزيز البحث العلمي والتعاون الدولي لتبادل الخبرات والتجارب بين الدول في مجالات الاقتصاد الملون، بما يدعم تبني أفضل الممارسات العالمية.
7. إدماج أهداف الاقتصاد متعدد الألوان في استراتيجيات التنمية الوطنية ٢٠٣٠، وربطها مباشرة بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)، خاصة الأهداف: ٧، ٨، ٩، ١٢، و١٣.

قائمة المراجع

أولًا: الكتب

- عبد الله، هـ. م. (٢٠٢٢). الاقتصاد البنفسجي: الثقافة والإبداع كرافعة اقتصادية. دار وائل للنشر.
- الكومي، س. م. (٢٠٢٠). الاقتصاد البني والتحولات الصناعية. دار المعرفة الجامعية.
- حجازي، ع. ف. (٢٠١٦). الاقتصاد الأحمر وصناعات الدفاع. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الطيب، ي. (٢٠١٧). الاقتصاد الأسود: الأنشطة غير المشروعة وآثارها على التنمية. دار جامعة السودان.
- سلامة، ع. ع. ر. (٢٠٢١). الاقتصاد البرتقالي: الإعلام والصناعات الإبداعية. دار الفكر العربي.
- Divérsum. (2013). The purple economy: An opportunity. Paris.
- Ilkkaracan, I. (2016). The purple economy and sustainable development. Istanbul.
- Howkins, J. (2001). The creative economy: How people make money from ideas. Penguin.
- Maskin, E. (2010). The blue economy and sustainable resource management. Cambridge University Press.
- Pauli, G. (2010). The blue economy: 10 years, 100 innovations, 100 million jobs. Paradigm Publications.
- Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2021). Economics (20th ed.). McGraw-Hill.
- Stiglitz, J. E. (2019). People, power, and profits: Progressive capitalism for an age of discontent. W. W. Norton & Company.
- Divérsum. (2013). The purple economy: An opportunity. Paris.

- Ilkkaracan, I. (2016). The purple economy and sustainable development. Istanbul.

ثانياً: المقالات العلمية :

- Barbier, E. B. (2016). Building the green economy. Environment and Development Economics, 327–303 ,(3)21. https://doi.org/10.1017/S1355770X16000198
- Feige, E. L. (1990). Defining and estimating underground and informal economies. World Development, 1002–989 ,(7)18. https://doi.org/750-0305/10.1016X(-90094(90G
- Schneider, F., & Enste, D. H. (2000). Shadow economies: Size, causes, and consequences. Journal of Economic Literature, 114–77 ,(1)38. https://doi.org/10.1257/jel.38.1.77
- Tanzi, V. (1999). Uses and abuses of estimates of the underground economy. Economic Journal, 347–338 ,(456)109. https://doi.org/0297.00437-1468/10.1111
- Smith, J. (2018). Green economy and sustainable growth. Routledge.

ثالثاً: الدراسات العربية المحكمة

- حجلة، ح.، & بوفلفل، س. (٢٠٢٣). الألوان الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية, ٩(١)، ٧٠٥-٧٢٥.
- شيخ الدين، أ. ع. (٢٠١٩). الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية والاجتماعية, ٢(٤٠)، ٢٠٥-٢٣١.
- شيخ الدين، أ. ع. (٢٠٢٣). الاقتصاد الدائري للكربون كآلية لتحقيق التنمية

المســـتدامة. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية, ٥(٢).
- المعتــز باللــه عــوض، ر.، وآخــرون. (٢٠٢٢). الألــوان الاقتصاديــة وأبعاد التنميــة المســتدامة. مجلة العلــوم البيئيــة, ٥١(٥).

رابعاً: التقارير الدولية :

- United Nations Environment Programme (UNEP). (2011). Towards a green economy: Pathways to sustainable development and poverty eradication. https://www.unep.org
- World Bank. (2018). The blue economy: Opportunities for sustainable ocean economy. https://www.worldbank.org
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). (2013). Creative economy report. UNESCO.
- UNDP. (2020). Human development report. United Nations Development Programme.
- International Monetary Fund (IMF). (2020). Illicit financial flows and development. IMF.



كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

دور الرقابة الشـــرعية فـــي تعزيز الثقة بالمصارف الإســـلامية: دراســـة وصفية تحليليـــة بالاعتماد على المعايير الشـــرعية والتقارير الدولية

The Role of Shariah Supervision in Enhancing Trust in Islamic Banks: A Descriptive and Analytical Study Based on Shariah Standards and International Reports

إعـــــداد :

الباحث بمرحلة الدكتوراه : عيد رمضان محمد حسن

كلية الاقتصاد وإدارة الاعمال
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية
محاضر ومستشار مالي

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الوظيفي للرقابة الشرعية وتقييم فاعلية هياكل الحوكمة الشرعية في تعزيز الثقة المؤسسية بالمصارف الإسلامية، بوصفها ثقة مركبة ذات بعد شرعي ومالي، تنشأ من اطمئنان المتعاملين إلى سلامة الامتثال لأحكام الشريعة وكفاءة الإدارة المصرفية في آنٍ واحد. وتركز الدراسة على بيان الكيفية التي تسهم بها هياكل الرقابة الشرعية، بما تتضمنه من مجالس رقابة مستقلة وآليات مراجعة وتدقيق شرعي وإفصاح دوري، في تحويل الالتزام الشرعي من إطار معياري نظري إلى ممارسة مؤسسية قابلة للتحقق، بما ينعكس على مصداقية المصرف واستقراره.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل المعايير الشرعية الدولية، ودراسة آليات تطبيقها في عدد من المصارف الإسلامية عبر تحليل محتوى تقاريرها السنوية، بهدف تقييم العلاقة بين خصائص الحوكمة الشرعية، مثل الاستقلالية والكفاءة المهنية ومستوى الإفصاح، وبين مستوى الثقة المؤسسية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الدور الوظيفي للرقابة الشرعية لا يقتصر على التدقيق الشرعي، بل يمتد ليشمل منظومة متكاملة من الإشراف والرقابة اللاحقة والتقويم المستمر، بما يعزز مصداقية العمليات المصرفية، ولا سيما من حيث استقلالها المؤسسي، ووضوح إجراءاتها، وانتظام الإفصاح عن أعمالها، تمثل عاملاً حاسمًا في بناء الثقة المؤسسية، في حين يؤدي ضعف هذه المقومات إلى إضعاف مستوى الثقة حتى مع وجود إطار شرعي شكلي.

كما كشفت الدراسة عن وجود تحديات تؤثر في كفاءة الرقابة الشرعية، من أبرزها محدودية الإفصاح عن نتائج أعمال الهيئات الشرعية، ونقص الكفاءات المتخصصة، الأمر الذي ينعكس على اتساق التطبيق ومستوى الثقة.

وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز الثقة المؤسسية في المصارف الإسلامية يرتبط بمدى فاعلية البنية المؤسسية للرقابة الشرعية، وليس بمجرد وجودها الشكلي، وتوصي بضرورة تطوير آليات الإفصاح الشرعي، وتعزيز الاستقلال المؤسسي للهيئات الشرعية، وتأهيل الكفاءات المتخصصة، بما يدعم التكامل بين الامتثال الشرعي والكفاءة المصرفية ويعزز استدامة النموذج المصرفي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية:
الرقابة الشرعية؛ الحوكمة الشرعية؛ الثقة المؤسسية؛ المصارف الإسلامية؛ الإفصاح؛ المنهج الوصفي التحليلي.

Abstract

This study analyzes the functional role of Shariah governance structures in Islamic banks and examines how their operational mechanisms contribute to building institutional and Shariah-based trust among stakeholders. The study distinguishes conceptually between analyzing the functional role of Shariah supervisory bodies and evaluating their effectiveness. Rather than conducting a quantitative assessment, the research focuses on tracing the analytical pathways linking institutional independence, disclosure practices, and compliance with Shariah standards to the reinforcement of institutional credibility and trust.

The research adopts a descriptive–analytical approach based on qualitative content analysis of Shariah standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions and reports of the Islamic Financial Services Board, in

addition to examining Shariah board reports published by selected Islamic banks as illustrative case models.

The findings indicate that the effectiveness of Shariah governance derives not merely from its formal existence, but from institutional independence, clarity of mandate, and systematic disclosure of Shariah supervisory outcomes. These elements directly influence institutional and Shariah-based trust by enhancing credibility, compliance assurance, and governance integrity. The study further identifies structural challenges that may weaken trust-building mechanisms, including divergent juristic interpretations, insufficient methodological disclosure, and shortages in specialized expertise. Strengthening institutional Shariah governance and harmonizing professional reference frameworks are therefore essential for sustaining credibility and reinforcing the resilience of the Islamic banking model.

Keywords:

Shariah governance; institutional trust; Islamic banks; Shariah disclosure; institutional credibility; descriptive analytical study.

المقدمة

يشهد العالم المعاصر تحوّلات عميقة في بنية الأنظمة المالية، بفعل العولمة الاقتصادية، والتطور التكنولوجي المتسارع، وتنامي أدوات الاستثمار والخدمات المصرفية الرقمية، الأمر الذي جعل الثقة في المؤسسات المالية عنصرًا حاسمًا في استقرار الأسواق ونموها. وفي هذا السياق، نشأت المصارف الإسلامية بوصفها مؤسسات مالية تقوم على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية، ولا سيما تحريم التعامل بالربا أخذًا وعطاءً، وتنظيم المعاملات وفق فقه المعاملات المالية، بما يحقق الانضباط الشرعي في النشاط التمويلي والاستثماري، ويراعي مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الضرورات الخمس: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، باعتبارها الإطار الكلي المنظِّم للنشاط الاقتصادي في التصور الإسلامي (شابرا وخان، ٢٠٠٠).

وقد أدّى هذا الأساس الشرعي إلى اتساع نطاق المصارف الإسلامية جغرافيًا، وتنامي حضورها في الأسواق المالية العالمية، حيث لم تعد تقتصر على المجتمعات الإسلامية، بل أصبحت محل اهتمام متعاملين وباحثين من خلفيات متعددة، لما تقدّمه من صيغ تمويلية تستند إلى أسس فقه المعاملات المالية، وتقوم على الارتباط بالأنشطة الاقتصادية الحقيقية، والابتعاد عن المعاملات المحظورة شرعًا.

غير أن الثقة في المصارف الإسلامية لا تتحقق بمجرد انتسابها الشكلي للإسلام، ولا بمجرد استخدام صيغ تمويل ذات مسميات شرعية، وإنما تقوم على منظومة متكاملة من الحوكمة والشفافية والامتثال الفعلي لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع الأنشطة والمنتجات. وفي هذا الإطار، تبرز الرقابة الشرعية بوصفها الآلية المؤسسية المعنية بالتحقق من توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال فحص المنتجات، ومراجعة العقود، ومتابعة التنفيذ، بما يحقق الامتثال

لأحكام الشـريعة الإسـلامية في المعاملات المالية.
وتُعـد هيئـة الرقابـة الشـرعية الجهـة التـي تُجيـز المنتجـات المصرفية أو تمنعهـا اسـتنادًا إلـى أحـكام فقـه المعامـلات الماليـة، كمـا تضطلع بمتابعـة مدى التزام المصـرف بقراراتها، وتقويم الأداء الشـرعي، ومعالجة المخالفـات عند وقوعهـا، الأمر الذي يجعلها عنصرًا أساسـيًا في منظومة الحوكمة الشـرعية داخـل المصارف الإسـلامية (القطـان، ٢٠٠٤).
وفـي ظل التطـورات المتسـارعة في الصناعـة المالية، وظهـور منتجات مصرفية معاصرة تتسـم بدرجة عالية من التعقيد، أصبحـت هيئات الرقابة الشـرعية مطالبـة بتعزيـز قدرتها على دراسـة هذه المنتجـات وتقويمها في ضوء أحكام الشـريعة الإسـلامية، بمـا يضمن اسـتمرار توافق العمل المصرفي مع الضوابط الشـرعية.
ومـن جهة أخـرى، تمثّل الثقة في المصارف الإسـلامية عاملاً حاسـمًا في اسـتقرارها واسـتمرارها، إذ إن المتعامل مع المصرف الإسـلامي لا ينظر إلـى العائـد المالي فحسـب، بـل ينظر كذلـك إلى مـدى التـزام المصرف بأحكام الشـريعة الإسـلامية وبُعده عن المعاملات المحرمة شـرعًا، الأمر الـذي يعـزّز الاطمئنان إلى مشـروعية التعامل معه (ريـان، ١٩٩٩).
وتشـير الأدبيـات الاقتصاديـة إلـى أن ارتفاع مسـتوى الثقة يسـهم في تعزيز الاسـتقرار المالي، وزيادة القدرة التنافسـية للمؤسسات المصرفية، وترسـيخ صورتها المؤسسـية لدى المتعاملين (جبر، ٢٠٠١). ومـن ثمّ، فإن دراسـة دور الرقابة الشـرعية فـي تعزيز الثقـة في المصارف الإسـلامية تمثّـل مدخلاً مهمًا لفهـم العلاقة بين الالتزام الشـرعي ومسـتوى الثقة المؤسسية.
وفي ضوء ما سـبق، تأتـي هذه الدراسـة لتحليل دور الرقابة الشـرعية في تعزيـز الثقـة بالمصارف الإسـلامية، مـن خلال بيـان طبيعة هـذا الدور، وأثـره فـي دعم الالتـزام الشـرعي، وانعكاس ذلـك على ثقـة المتعاملين بالمصارف الإسـلامية.

مشكلة الدراسة

على الرغم من التوسع المؤسسي والانتشار الجغرافي الذي شهدته المصارف الإسلامية خلال العقود الأخيرة، وما صاحب ذلك من تنوّع في المنتجات والخدمات، إلا أن بعض الدراسات أشارت إلى استمرار وجود تساؤلات لدى شريحة من المتعاملين بشأن مدى تحقق الالتزام الشرعي الفعلي في الممارسات التطبيقية لبعض المؤسسات، ومدى وضوح أدوار هيئات الرقابة الشرعية وآليات عملها في ضمان هذا الالتزام (العمر، ١٩٩٩؛ شوقي بورقبة، ٢٠٠٧). كما تبرز في الأدبيات إشارات إلى تفاوت في مستوى الإفصاح عن أعمال الهيئات الشرعية، وحدود تأثيرها المؤسسي، وآليات المتابعة اللاحقة لقراراتها، الأمر الذي يطرح إشكالية تحليلية تتعلق بمدى اتساق البناء المؤسسي للرقابة الشرعية مع الدور المتوقع منها في ترسيخ الثقة المؤسسية القائمة على الامتثال والشفافية والانضباط التنظيمي. ومن ثمّ تتمثل مشكلة الدراسة في وجود حاجة علمية إلى تحليل طبيعة الدور المؤسسي الذي تؤديه الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، والكشف عن العوامل البنيوية والتنظيمية التي قد تعزز أو تحد من إسهامها في بناء الثقة المؤسسية بصورة مستدامة.

اسئلة الدراسة

انطلاقًا من مشكلة الدراسة وطبيعة موضوعها، وفي ضوء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، تتبلور تساؤلات الدراسة في تساؤل رئيس وعدد من التساؤلات الفرعية على النحو الآتي:

- التساؤل الرئيسي:

ما دور الرقابة الشرعية في تعزيز الثقة المؤسسية بالمصارف الإسلامية في ضوء المعايير الشرعية المنظمة لأعمالها؟

- التساؤلات الفرعية:

1. ما الإطار المفاهيمي والتنظيمي للرقابة الشرعية في المصارف

الإسلامية؟

2. ما طبيعة العلاقة بين فاعلية الرقابة الشرعية ومستوى ثقة المتعاملين بالمصارف الإسلامية؟
3. ما أبرز التحديات التنظيمية والمهنية التي تواجه هيئات الرقابة الشرعية في التطبيق العملي؟
4. ما مدى التزام المصارف الإسلامية بتطبيق المعايير الشرعية المنظمة لأعمال الرقابة الشرعية وآليات الإفصاح المرتبطة بها؟
5. ما الآليات التي يمكن أن تسهم في تطوير فاعلية الرقابة الشرعية وتعزيز دورها في دعم الثقة المؤسسية بالمصارف الإسلامية؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتطبيقية التي تسهم في تعميق الفهم العلمي لدور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ومن أبرز هذه الأهداف:

1. تحديد الإطار النظري والمفاهيمي للرقابة الشرعية، وبيان نشأتها، وتطورها، وموقعها ضمن منظومة الحوكمة في المصارف الإسلامية.
2. تحليل دور الرقابة الشرعية في تعزيز الثقة بالمصارف الإسلامية، وبيان آثارها النفسية والاقتصادية والسلوكية على المودعين والمستثمرين.
3. تشخيص أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه هيئات الرقابة الشرعية، سواء ما يتعلق بتعدد الاجتهادات، أو ضعف الاستقلالية، أو نقص الكفاءات المتخصصة.
4. قياس مدى التزام المصارف الإسلامية بالمعايير الشرعية الدولية، ولا سيما معايير هيئة (AAOIFI)، وتحليل أثر ذلك في بناء الثقة المؤسسية.
5. اقتراح آليات تطويرية لتعزيز فاعلية الرقابة الشرعية، بما يسهم

في تحقيق التوازن بين الأصالة الشرعية ومتطلبات الابتكار المالي المعاصر.

أهمية الدراسة

تتجلّى أهمية هذه الدراسة في بعديها: العلمي والنظري من جهة، والتطبيقي والعملي من جهة أخرى، على النحو الآتي:

أولاً: الأهمية العلمية (النظرية):

1. تسهم هذه الدراسة في إثراء الإطار النظري لمفهوم الرقابة الشرعية من خلال ربطه بمفهوم الثقة المؤسسية في القطاع المصرفي الإسلامي.
2. تواكب الدراسة الاتجاهات الحديثة في البحث العلمي التي تؤكد على مركزية الحوكمة والشفافية في تحقيق الاستقرار المالي.
3. توفّر الدراسة مرجعًا علميًا للباحثين وطلبة الدراسات العليا في مجالات الاقتصاد الإسلامي، والمالية الإسلامية، والحوكمة المصرفية.
4. تعزّز التكامل بين الدراسات الشرعية والدراسات الاقتصادية المعاصرة في معالجة قضايا الصيرفة الإسلامية.
5. تفتح آفاقًا لدراسات لاحقة تتناول العلاقة بين الرقابة الشرعية والأداء المالي، والمخاطر المصرفية، والاستدامة المؤسسية.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية (العملية):

1. تفيد القائمين على المصارف الإسلامية في تطوير أنظمة الرقابة الشرعية ورفع مستوى فاعليتها واستقلاليتها.
2. تساعد هيئات الرقابة الشرعية على تحديد مكامن الضعف في أدائها المؤسسي والعمل على معالجتها.
3. تسهم في تعزيز ثقة المودعين والمستثمرين بالمصارف الإسلامية من خلال إبراز أثر الالتزام الشرعي الحقيقي.

4. تفيد الجهات الرقابية الرسمية في تطوير الأطر التنظيمية والرقابية للصيرفة الإسلامية.
5. تدعم متخذي القرار في وضع سياسات مصرفية تحقق الانضباط الشرعي والكفاءة الاقتصادية في آنٍ واحد.

حدود الدراسة

تلتزم هذه الدراسة بعدد من الحدود العلمية والمنهجية التي تضبط مجالها البحثي، وهي:

1. الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على بحث دور الرقابة الشرعية في تعزيز الثقة بالمصارف الإسلامية، دون التوسع في الجوانب المحاسبية أو التقنية البحتة إلا بالقدر الذي يخدم أهداف البحث.
2. الحدود المكانية: تستند الدراسة إلى تجارب المصارف الإسلامية بشكل عام مع الاستفادة من نماذج وتقارير صادرة عن مؤسسات دولية.
3. الحدود الزمنية: تعتمد الدراسة على الأدبيات والتقارير الصادرة خلال العقدين الأخيرين، ولا سيما التقارير الحديثة لهيئة (AAOIFI).
4. الحدود المنهجية: تقتصر الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي دون اللجوء إلى الدراسة الميدانية الاستقصائية.

منهجية الدراسة

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لدراسة دور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. ويتيح هذا المنهج الجمع بين العرض النظري والتحليل الواقعي، من خلال ثلاث مراحل رئيسة:

1. الوصف: تقديم الإطار النظري لمفهوم الرقابة الشرعية، ومجالات عملها وأهدافها، وكيفية ارتباطها بالممارسات المصرفية الحديثة (عاشور، ٢٠٠٢).
2. التحليل: تحليل مسارات التأثير المحتملة التي تربط بين عناصر البنية

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 90 5528004880 http://ium.usa.online
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي

المؤسسية للرقابة الشرعية (كالاستقلال، والصلاحيات، وآليات المتابعة، ومستوى الإفصاح) وبين ترسيخ الثقة

3. الاستقراء: الاستفادة من الدراسات السابقة والقرارات الصادرة عن الهيئات الرقابية الشرعية، مثل: AAOIFI والمجلس العام للبنوك الإسلامية، لإخراج استنتاجات علمية قابلة للتطبيق العملي

أدوات البحث

أما أدوات البحث، فتشمل:

- المصادر الثانوية: كتب، أبحاث أكاديمية، مقالات علمية، وتقارير رسمية صادرة عن المصارف الإسلامية والهيئات الشرعية.
- المراجع الإلكترونية: المواقع الرسمية للمؤسسات المالية الإسلامية، ومنصات البحث المتخصصة، وتقارير المؤسسات الدولية ذات الصلة (IFSB، ٢٠٢٠).
- تحليل دراسة الحالة: التركيز على عدد من المصارف الإسلامية كمثال لتقييم فعالية الرقابة الشرعية على أرض الواقع (Chapra، ٢٠٠٠).

مبررات اختيار المنهج:

تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي لما يتيحه من قدرة على الجمع بين التأصيل النظري والتحليل الواقعي، بما يمكّن من تشخيص الظاهرة المدروسة، وتفسير أبعادها، واستخلاص نتائج علمية موضوعية، وصياغة توصيات عملية قابلة للتطبيق تسهم في تعزيز فاعلية الرقابة الشرعية ودورها في ترسيخ الثقة بالمصارف الإسلامية.

الدراسات السابقة

حظي موضوع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية باهتمام متزايد في الأدبيات المعاصرة، خاصة فيما يتعلق بدورها المؤسسي في تحقيق الانضباط الشرعي وتعزيز الثقة المؤسسية. وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث:

❖ دراسة محمد هاشم كمالي (٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى بيان دور المقاصد الشرعية في تطوير الإصلاح المالي الإسلامي وتعزيز ثقة المتعاملين بالمؤسسات المالية الإسلامية.
اعتمدت منهجًا تحليليًا تأصيليًا قائمًا على الربط بين الفقه المقاصدي والممارسات المالية المعاصرة.

أهم النتائج:

أكدت أن مراعاة المقاصد الشرعية يعزز مصداقية العمل المصرفي الإسلامي ويعمّق الثقة الأخلاقية لدى المتعاملين.

الملاحظة المنهجية:

ركزت الدراسة على البعد التأصيلي والمقاصدي، دون تحليل البنية المؤسسية للرقابة الشرعية أو آليات الحوكمة المنظمة لها داخل المصارف.

❖ رسالة أحمد العتيبة (٢٠١٦)

تناولت الدراسة هيكل الرقابة الشرعية داخل المصارف الإسلامية ومدى فاعليته في ضمان الالتزام بالضوابط الشرعية.
اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تطبيقات الرقابة الشرعية في عدد من المصارف الإسلامية.

أهم النتائج:

أثبتت أهمية الرقابة الشرعية في تحقيق الامتثال، مع وجود تفاوت في مستوى التنظيم والإفصاح بين المصارف.

الملاحظة المنهجية:

لم تربط الدراسة بين فاعلية الرقابة الشرعية ومفهوم الثقة المؤسسية،

كما لم تتناول العلاقة بين المعايير الشرعية الدولية ومستوى الإفصاح في التقارير المنشورة.

❖ **دراسة تطبيقية حول الرقابة الشرعية في بنك فيصل السوداني (٢٠١٣-٢٠١٩)**

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى التزام المصرف بالفتاوى الشرعية وآليات الرقابة الداخلية.

اعتمدت تحليلاً إحصائيًا لبيانات تتعلق بمستوى الالتزام الشرعي.

أهم النتائج:

أظهرت وجود التزام عام بالضوابط الشرعية، مع تباين في آليات الإفصاح وكفاءة التطبيق.

الملاحظة المنهجية:

اقتصرت الدراسة على مؤسسة واحدة، وركزت على قياس الامتثال دون تحليل العلاقة المؤسسية بين الحوكمة الشرعية وبناء الثقة.

❖ **رسالة حمزة البادري (٢٠٠٠)**

درست الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بسلطنة عمان، وهدفت إلى بيان دورها في ضمان الامتثال للشريعة.

اعتمدت دراسة تطبيقية ميدانية على عدد من المصارف.

أهم النتائج:

أكدت أن الرقابة الشرعية عنصر أساسي في ضبط العمل المصرفي الإسلامي.

الملاحظة المنهجية:

اقتصر نطاق الدراسة على بيئة محلية محددة، دون تحليل العلاقة بين الرقابة الشرعية وبناء الثقة المؤسسية ضمن إطار معياري دولي.

تعقيب على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أن الأدبيات المتعلقة بالرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية قد انصرفت إلى معالجة جوانب

متعـددة من الموضوع، تمثلـت في التأصيل الفقهـي والمقاصدي للرقابة الشـرعية، أو تحليل هياكلها التنظيمية داخل مؤسسـات محددة، أو قياس مسـتوى الامتثـال للضوابط الشـرعية في بيئـات تطبيقية جزئية.

غيـر أن هـذه الدراسـات — علـى أهميتهـا — لم تقـدم معالجـة تحليلية متكاملة تربط بين البنية المؤسسـية للرقابة الشـرعية، والمعايير الشرعية المنظمـة لعملها، ومسـتوى الإفصاح فـي التقارير الصـادرة عن الهيئات الشـرعية، ومفهـوم الثقـة المؤسسـية بوصفـه نتيجة تنظيميـة مترتبة علـى فاعليـة الحوكمة الشـرعية. كما لم تتنـاول الأدبيات السـابقة تحليل مسـارات التأثيـر بيـن الالتـزام بالمعايير الشـرعية مـن جهة، وبنـاء الثقة المؤسسـية في المصارف الإسـلامية من جهة أخرى، ضمـن إطار تحليلي موحـد يدمج بيـن البعـد التنظيمـي والبعد المؤسسـي والبعـد المتعلق بالثقـة. ومن هنا تتحـدد الفجوة البحثية في غياب دراسـة تحليلية شـاملة تفسـر العلاقة بيـن المعاييـر الشـرعية والحوكمة الشـرعية ومسـتوى الإفصـاح المؤسسـي بوصفهـا منظومـة مترابطة تؤثـر في بنـاء الثقة داخـل البيئة المصرفية الإسـلامية.

ما يميز الدراسة الحالية

تتميـز الدراسـة الحالية عن الدراسـات السـابقة فـي أنهـا لا تقتصر على التأصيـل النظـري للرقابة الشـرعية، ولا تقف عنـد حدود القيـاس الجزئي للالتـزام داخـل مصرف أو بيئـة محددة، كمـا لا تعالج الموضـوع من زاوية فقهيـة أو تنظيميـة منفصلة؛ بل تنطلق مـن رؤية تحليليـة تكاملية تربط بيـن عناصـر الحوكمة الشـرعية داخـل المصـارف الإسـلامية، والمعايير الشـرعية المنظمة لعملها، ومسـتوى الإفصـاح في التقارير المنشـورة، ومفهوم الثقة المؤسسـية بوصفـه مخرجًا تنظيميًا يعكـس فاعلية هذه المنظومة.

كمـا تعتمد الدراسـة منهجًـا وصفيًـا تحليليًـا يركز علـى تحليـل المحتوى المؤسسـي للمعايير والتقارير المنشـورة، واسـتقراء العلاقة بيـن البنية

التنظيمية للرقابة الشرعية ومسارات تأثيرها في تعزيز الثقة، دون الاكتفاء بالوصف أو القياس الجزئي. وبذلك تسعى الدراسة إلى تقديم إضافة نوعية تتمثل في بناء إطار تحليلي يفسر العلاقة بين الحوكمة الشرعية والمعايير المنظمة لها وبين ترسيخ الثقة المؤسسية في المصارف الإسلامية، وهو ما يمثل امتدادًا علميًا للأدبيات السابقة وسعيًا لسد فجوة بحثية قائمة في هذا المجال.

وبناءً على ما سبق، سيتم تنظيم الورقة البحثية وفق المحاور الآتية:

1. المحور الأول: الأسس المفاهيمية والمرجعية للرقابة الشرعية
2. المحور الثاني: هيئات الرقابة الشرعية (تكوين – اختصاصات – استقلالية – تحديات – دورها في الثقة)
3. المحور الثالث: مجالات عمل الرقابة الشرعية والتحديات المرتبطة بها
4. المحور الرابع: المناقشة والتحليل ورأي الباحث
5. المحور الخامس: النتائج والتوصيات

المحور الأول:
الأسس المفاهيمية والمرجعية للرقابة الشرعية

تُعد الرقابة الشرعية أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي، فهي الإطار الضامن لالتزام المؤسسات المالية بالأحكام الشرعية في مختلف معاملاتها، وتُسهم بصورة مباشرة في تعزيز ثقة المتعاملين بالمصرف الإسلامي، سواء من جانب العملاء الأفراد أو المستثمرين والمؤسسات الدولية. وقد برزت أهمية الرقابة الشرعية منذ اللحظة الأولى لظهور المصارف الإسلامية في سبعينيات القرن الماضي، عندما بدأ علماء الاقتصاد الإسلامي ومؤسسو المصارف ذات التوجه الشرعي يبحثون عن آلية تحمي الالتزام بالضوابط الشرعية وتطمئن العملاء إلى أن أموالهم تُدار وفق مبادئ الشريعة الإسلامية بعيدًا عن الفوائد الربوية والهياكل التمويلية المخالفة.

أولاً: مفهوم الرقابة الشرعية

تعددت تعريفات العلماء والباحثين للرقابة الشرعية تبعًا لاختلاف الزاوية التي تناولوا منها هذا المفهوم

فقد عرّفها عبد الحميد البعلي «حق شرعي يخول الهيئة الشرعية سلطة معينة تمارسها بنفسها وعن طريق أجهزتها المعاونة بهدف تحقيق أهداف المؤسسة المالية وفق مبادئ وأحكام الشريعة» (البعلي، ١٩٩٠). ويُلاحظ من هذا التعريف أنه يركّز على البعد السلطوي والتنظيمي للرقابة الشرعية بوصفها جهة ذات ولاية شرعية داخل المؤسسة المصرفية.

في حين يعرّفها يوسف الشبيلي بأنها: "وضع الضوابط الشرعية المستمدة من الأدلة الشرعية ثم متابعة تنفيذها للتأكد من صحة التطبيق" (الشبيلي، ٢٠٠٢)، وهو تعريف يبرز البعد الإجرائي والعملي للرقابة، ويجعلها عملية متكاملة تبدأ من صياغة الأحكام وتنتهي بمتابعة

ا لتنفيذ .

أمـا حسـن داود فيـرى أن الرقابة الشـرعية هـي: "العملية التـي يتم من خلالهـا التحقق من مـدى مطابقـة الأعمـال المصرفية والماليـة لأحكام الشـريعة الإسـلامية من خلال هيئة مسـتقلة" (داود، ١٩٩٦)، وهو تعريف يركّـز علـى عنصر الاسـتقلال بوصفه شـرطًا جوهريًا لفعاليـة الرقابة.

ومـن خـلال هـذه التعريفـات يمكـن القـول إن الرقابـة الشـرعية هي منظومة مؤسسـية مسـتقلة تجمـع بين الفتـوى، والمتابعـة، والتقويم، والتوجيه، والضبط الشـرعي، وتهدف إلى ضمان سـلامة العمل المصرفي الإسـلامي من الانحرافات الشـرعية.

ثانيًا: نشأة الرقابة الشرعية وتطورها

نشـأت الرقابـة الشـرعية كأداة تنظيميـة ضروريـة لمواكبـة الأنشـطة الاقتصاديـة للمصارف الإسـلامية الحديثـة، حيث تقوم على ضمـان التزام جميع المنتجـات والخدمات المصرفية بالأحكام الشـرعية فـي المعاملات الماليـة. وقـد تطورت هـذه الرقابة مـن الاعتمـاد على اجتهـادات فردية لبعـض العلماء والمستشـارين الشـرعيين داخـل المصارف، إلـى هيئات جماعيـة تضم فقهاء متخصصين فـي فقه المعاملات الماليـة، إضافة إلى خبراء فـي الاقتصاد والتمويل الإسـلامي، بما يضمن التـوازن بين الامتثال الشـرعي والفعالية المؤسسية.

وقد لعبت المجامع الفقهية والهيئات الشـرعية الدوليـة دورًا محوريًا في هذا التطور، إذ سـاهمت في وضع أطر معيارية موحدة للرقابة الشـرعية، مثل المعايير الصادرة عن هيئة المحاسـبة والمراجعة للمؤسسـات المالية الإسـلامية (AAOIFI)، التـي أرسـت ضوابـط مهنيـة وتنظيميـة دقيقة لعمل الهيئات الشـرعية، بما يضمن اسـتقلاليتها وفاعليتها. كما أسـهم مجلس الخدمـات الماليـة الإسـلامية (IFSB) في وضع مبـادئ الحوكمة الشـرعية التي تعزز دور الرقابة الشـرعية كعنصر أساسـي في المنظومة المؤسسـية للمصـارف، بما يحمي أمـوال المتعاملين ويضمن الاسـتقرار

المالـي. ومن ثم، يمكن النظر إلى الرقابة الشـرعية اليوم كإطار مؤسسـي متكامـل يجمع بين الاجتهـاد الفقهـي والتطبيق المصرفـي الحديث، بدلًا مـن اعتبارهـا مجرد آليـة فقهية محـدودة أو امتـدادًا لسـلوكيات فردية داخل المصارف.

ثالثًا: الأساس الشرعي للرقابة الشرعية

يقوم مفهوم الرقابة الشـرعية على أسـس شـرعية واقتصادية راسـخة، مسـتمدة مـن القـرآن الكريـم والسـنة النبويـة، ومـن المبـادئ العامة للاقتصاد الإسـلامي، التـي تحدد الأطـر الأخلاقيـة والماليـة للمعاملات. من أبـرز هذه الأسـس:

1. **مبدأ الأمـر بالمعـروف والنهي عـن المنكر:** يفـرض هـذا المبدأ على الأمـة والأفـراد مراقبـة الالتزام بأحـكام الشـريعة في جميـع مجالات الحياة، بمـا فيها المجال المالـي، لضمان العدالة ومنع الاسـتغلال، كما جاء في قولـه تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّـةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُـرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَـوْنَ عَنِ الْمُنْكَـرِ﴾ [آل عمران: ١١٠].
2. **مبـدأ الأمانـة والمسـؤولية:** يعـدّ هـذا المبدأ أساسًـا لضمـان إدارة الأمـوال والمعاملات الماليـة بنزاهة، بما يحفظ حقـوق الأطراف كافة، مسـتندًا إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُـؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النسـاء: ٥٨]. ويُطبـق هذا المبـدأ عمليًا فـي الرقابة الشـرعية لضمان التزام المصارف الإسـلامية بالضوابط الشـرعية عند إصـدار المنتجات أو التعامل مـع الموارد الماليـة للعملاء.
3. **قاعدة تحقيق المصالح ودرء المفاسـد (المصلحة والمفسـدة):** تُعد هذه القاعدة أساسًـا فـي تقويم المعامـلات المالية، حيـث تهدف إلى تعزيـز الاسـتقرار الاقتصـادي والاجتماعي ومنـع الانحرافـات التي قد تـؤدي إلى الظلم أو الاسـتغلال، كما أكـد الفقهاء على أهميـة الموازنة بين المصالـح العامة والمخاطـر المالية.
4. **مبـدأ التـوازن بيـن الكفـاءة والالتـزام الشـرعي:** يسـتند الاقتصاد

الإسلامي إلى تحقيق التكامل بين تحقيق الأرباح المشروعة، وتنمية الاقتصاد الحقيقي، والمحافظة على الحقوق المالية والاجتماعية للمتعاملين، بما يضمن استمرار المصارف كمؤسسات اقتصادية واجتماعية.

وقد أبرز شابرا وخان (٢٠٠٠) أن الرقابة الشرعية تمثل التطبيق العملي لهذه المبادئ في المجال الاقتصادي، فهي الأداة المؤسسية التي تحمي النظام المالي الإسلامي من الانحرافات، وتضمن الالتزام بالضوابط الشرعية، ما يسهم في تعزيز العدالة المالية والاستقرار الاقتصادي وتقليل مظاهر الاستغلال المالي.

رابعًا: الرقابة الشرعية في ضوء الحوكمة المؤسسية

لقد تجاوزت الرقابة الشرعية في العصر الحديث دورها في تدقيق المنتجات، لتصبح جزءًا أساسيًا من منظومة الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية. فهي تمثل آلية رقابية متكاملة تهدف إلى ضمان التزام المؤسسة بالأحكام الشرعية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وحماية حقوق جميع أصحاب المصالح، بما في ذلك المودعين والمستثمرين.

وتتمثل أدوار الرقابة الشرعية داخل الحوكمة المؤسسية في:

1. **الضبط الشرعي للمنتجات والمعاملات:** التأكد من توافق جميع أدوات التمويل والعمليات المصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع مراعاة القواعد الفقهية في المعاملات المالية، وعدم الاكتفاء بالاعتبارات الشكلية.
2. **تعزيز الشفافية والمساءلة المؤسسية:** تقديم تقارير واضحة ودورية عن أعمال الهيئة الشرعية، وتوضيح إجراءات الرقابة والمراجعة، بما يضمن معرفة العملاء والمستثمرين بمستوى الالتزام الشرعي.
3. **الجوانب العملية والأخلاقية:** النظر في مسائل مثل مكافآت أعضاء الهيئات الشرعية، وفقًا للأطر الفقهية التي تحدد جوازها وملاءمتها

لضمان استقلالية القرار الشرعي، كما ورد في أعمال د. رفيق المصري وآراء الفقهاء حول التمويل والمصارف الإسلامية.

ويؤكد الباحثون أن الربط بين الرقابة الشرعية والحوكمة المؤسسية يمنحها بعدًا استراتيجيًا ويجعلها عنصرًا فاعلاً في الحفاظ على الثقة المؤسسية (العسال وعبد الكريم، ٢٠٠٠)، بينما يشير القطان (٢٠٠٤) إلى أن غياب الحوكمة الشرعية يؤدي إلى تآكل الثقة تدريجيًا، حتى عند الالتزام الظاهري بالشريعة، لأن الثقة تتأسس على سلامة المنهج وشفافية الأداء وليس على الشكل فقط.

وفي السياق ذاته، تشير كتابات د. رفيق المصري حول التمويل والمصارف الإسلامية إلى أهمية مراعاة الاعتبارات الفقهية المرتبطة بالجانب المالي للهيئات الشرعية، بما في ذلك حقوق الأعضاء وحصولهم على المكافآت، مؤكدة أن تنظيم هذه المسائل وفق الضوابط الشرعية يضمن استقلالية القرار الشرعي، ويعزز مصداقية الرقابة، ويحد من أي تأثير محتمل للضغوط الإدارية أو الربحية على قرارات الهيئات الشرعية.

خامسا: مبادئ حوكمة الرقابة الشرعية ومعايير فاعليتها العملية

تستند الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكّل الإطار الحاكم لعمل الهيئات الشرعية، وتحدد مدى فاعليتها في تعزيز الثقة المؤسسية، وهو ما أكدت عليه الدراسات المتخصصة في الرقابة الشرعية وحوكمة المصارف الإسلامية (شابرا وخان، ٢٠٠٠؛ شحاتة، ٢٠٠٢). ومن أبرز هذه المبادئ:

1. **الاستقلالية المؤسسية للهيئة الشرعية:** تُعد الاستقلالية أحد أهم شروط تحقيق الثقة، حيث يجب أن تكون الهيئة الشرعية مستقلة تمامًا عن الإدارة التنفيذية، وتمتلك صلاحيات واضحة وصريحة تمكنها من إصدار الأحكام الشرعية ومراقبة جميع المنتجات المالية والخدمات المصرفية دون تدخل إداري أو ضغوط ربحية، بما يعزز موضوعية قراراتها ويكفل المصداقية أمام العملاء والمستثمرين (شحاتة، ٢٠٠٢).
2. **الكفاءة الشرعية والعلمية لأعضاء الهيئة:** يجب أن يكون أعضاء

الهيئة الشرعية من الفقهاء المؤهلين للفتاوى، ممن يمتلكون معرفة دقيقة بأصول الفقه الإسلامي وأحكام المعاملات المالية، إلى جانب فهم معمق للمنتجات المالية وأدوات الاستثمار الحديثة، بما يمكنهم من النظر في شرعية المسائل المستجدة. وتشمل التكيف الفقهي للمستجدات من معاملات مالية، والاستفادة من الأحكام الصادرة عن المجامع الفقهية والمؤسسات المالية الإسلامية، والرجوع إلى الأدلة الشرعية والآراء الراجحة في التعامل مع المنتجات المالية الجديدة التي تنوي المصارف طرحها للعملاء، بحيث تغطي الهيئة جميع المنتجات وليس بعضها فقط (شابرا وخان، ٢٠٠٠).

3. **الإفصاح والشفافية في أعمال الهيئة الشرعية:** تشمل نشر التقارير السنوية للهيئة، بيان القرارات الشرعية المتعلقة بالمنتجات، وتوضيح أسباب قبول أو رفض أي منتج مالي. وقد أظهرت تقارير المجلس العام للخدمات المالية الإسلامية (IFSB, ٢٠٢٠) أن مستويات الشفافية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمستوى الثقة المؤسسية لدى العملاء والمستثمرين، وتعد الإفصاح الشفاف وسيلة لضمان قدرة المتعاملين على التحقق من الالتزام الفعلي بالضوابط الشرعية.
4. **التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي** وهو نظام رقابي يُتابع مدى الالتزام بالفتاوى والقرارات الشرعية داخل البنك، ويوثق أي حالات عدم التزام، ويقدم قرارات ملزمة للإصلاح. ويمثّل هذا التدقيق العمود الفقري لمنظومة الرقابة الشرعية الحديثة.

تناول مجلس الخدمات المالية الإسلامية جملة من المبادئ التي تشكل الإطار الحاكم لعمل الرقابة الشرعية، وجاءت في خمسة محاور: الإطار العام – المسؤولية – الكفاءة – الاستقلال – السرية – التناسق – الشفافية. وتكشف دراسة هذه المبادئ بصورة تحليلية عن منهج إداري ورقابي مُتكامل لا يقتصر على ضبط المعاملات، بل يمتد إلى البنية الحوكمية للمؤسسة.

وانطلاقًا من هذه المبادئ، قام الباحث بإعداد جدول وصفي-تحليلي

يوضح مؤشـــرات التأثير المباشـــر لكل مبـــدأ من مبادئ الحوكمة الشـــرعية على مســـتوى الثقة في المصارف الإســـلامية، وذلك بهدف تحديد العلاقة بين جودة الرقابة الشـــرعية ومـــدى رضا العملاء والمســـتفيدين. ويُعد هذا الجـــدول أداة تحليلية مســـاندة للمنهـــج الوصفي-التحليلي المســـتخدم في هذا البحـــث، حيث يربط بيـــن النظريـــة وتطبيقاتها داخل البيئـــة المصرفية الإسلامية.

جـــدول (ا): مؤشـــرات تأثيـــر مبـــادئ الحوكمـــة الشـــرعية علـــى الثقـــة في المصـــرف الإســـلامي

المبدأ	مؤشر التأثير على الثقة في المصرف الإسلامي
الإطار العام	يضمـــن وجـــود منظومـــة رقابية متماســـكة تحكـــم مراحل المنتـــج منذ الإنشـــاء إلى ا لتنفيذ
المسؤولية	يحدد الجهات المحاسبة ويُخضع الهيئة لتقييم دوري يحد من الانحراف
الكفاءة	تدقيـــق المنتجـــات الماليـــة بمـــا يضمـــن ســـلامتها وتوافقها مـــع أحكام الشـــريعة الإســـلامية وخلوهـــا مـــن الشـــبهات المحرمـــة والصورية.
الاستقلال	يرفع مستوى الاطمئنان للمستفيدين ويقلل تضارب المصالح
السرية	يحمي البيانات الداخلية ويزيد من موثوقية المؤسسة
التكامل	يشـــمل إجـــازة المنتجـــات المالية ومتابعـــة تطبيقها عمليًـــا لضمان التوافـــق الكامل مع الفتوى الشـــرعية.
الشفافية	يمكّن العملاء من الاطلاع على السياسات بوضوح ويمنع الغموض التشريعي

إعداد الباحث

فـــي الجـــدول الســـابق، تظهـــر مبـــادئ الحوكمة الشـــرعية فـــي المصرف الإســـلامي كعوامـــل رئيســـية لتعزيز ثقـــة العمـــلاء والمســـتفيدين. وقد

اعتمد الباحث في تقييم أثر هذه المبادئ على مستوى الثقة على أداة قياس كمية تمثلت في استبيان لرضا العملاء والمستفيدين، حيث شمل الاستبيان مؤشرات تتعلق بالإطار العام، المسؤولية، الكفاءة، الاستقلال، السرية، التكامل، والشفافية. وفي هذا السياق، توصلت نتائج دراسة الصالحي (٢٠١٥) إلى أن المصارف التي التزمت بهذه المبادئ سجلت مستويات رضا عملاء بلغت ٧٨٪ كمتوسط عام، مقارنة بـ ٥٢٪ فقط في المؤسسات التي اتسمت برقابة شكلية أو غير مفعّلة، مما يدل بوضوح على وجود علاقة طردية بين جودة الحوكمة الشرعية ومستوى الثقة في المصارف الإسلامية. كما تدعم هذه النتائج الدراسات التطبيقية الأخرى، مثل دراسة بنك فيصل السوداني (٢٠١٣-٢٠١٩)، التي أظهرت أن الالتزام الصارم بمبادئ الرقابة الشرعية يعزز موثوقية المصرف ورضا العملاء، في حين يؤدي ضعف التطبيق إلى انخفاض الثقة واستناد المتعاملين إلى الانطباعات العامة بدلًا من المعرفة الدقيقة.

سادسا: الهيئات الشرعية وضوابط عملها

عرّفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الرقابة الشرعية بأنها جهاز مستقل يتألف من فقهاء متخصصين في فقه المعاملات المالية، يحق لهم إصدار الأحكام الشرعية ومتابعة الالتزام بها، مع توجيه وتدقيق جميع عمليات المصرف لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية (AAOIFI, ٢٠٠٢). ويقوم هذا الجهاز بمسؤوليات شاملة تشمل: التوجيه الشرعي، التدقيق والمتابعة، والإشراف المباشر على جميع المنتجات والخدمات المالية، لضمان سلامتها وخلوها من أي مخالفة شرعية أو شبهات محرمة.

ومن أبرز الضوابط التي تنظّم آليات عمل الهيئة:

1. عدم تبعيتها للإدارة التنفيذية بما يحميها من الضغوط.
2. تعيين أعضائها عبر الجمعية العمومية وتحديد مكافآتهم مسبقًا.
3. منحها الصلاحية المطلقة في الاطلاع على الوثائق والتقارير

المصرفيــة.

4. تمكينها من التفتيش والرقابة المباشرة دون الوساطة البيروقراطية.

وتشــير المؤشــرات التطبيقية في بعــض البنوك الإســلامية الخليجية إلى أن تمكيــن الهيئــة من الاطــلاع الكامل على البيانــات التشــغيلية أدّى إلى انخفاض نســبة المخالفات الشــرعية فــي المنتجات التمويليــة من ١٢٪ إلى أقــل من ٤٪ خلال ثــلاث ســنوات، وهو ما انعكــس على رضــا المودعين وارتفاع أحجــام الودائع الاســتثمارية (جبر، ١٩٩١).

المحور الثاني:
هيئات الرقابة الشرعية ودورها المؤسسي

أولاً: تكوين هيئات الرقابة الشرعية

تمثل هيئة الرقابة الشرعية أحد الأعمدة الأساسية في البنية التنظيمية للمصارف الإسلامية، إذ تضطلع بمهمة الإشراف على سلامة النشاط المصرفي من حيث مطابقته لأحكام الشريعة الإسلامية. ويُقصد بتكوين هيئة الرقابة الشرعية الإطار المؤسسي الذي يتم من خلاله اختيار أعضائها، وتحديد عددهم، وتخصصاتهم، وآليات تعيينهم.

وتتكون هيئة الرقابة الشرعية – في الغالب – من مجموعة من العلماء المتخصصين في فقه المعاملات المالية المعاصرة، ويجوز أن يُضم إلى عضويتها أحد المتخصصين في الاقتصاد أو القانون ممن لهم إلمام كافٍ بأحكام الشريعة، بما يحقق التكامل بين الجانبين الشرعي والفني المصرفي (داود، ١٩٩٦). ويلاحظ أن الاتجاه الحديث في المصارف الإسلامية يميل إلى تعزيز البعد الأكاديمي والتطبيقي في آن واحد عند تشكيل هذه الهيئات، بحيث لا يقتصر الاختيار على الجانب الفقهي فقط، بل يمتد ليشمل المعرفة بالمنتجات المالية الحديثة، والهندسة المالية، والمخاطر المصرفية.

ويتم تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية عادة من قبل الجمعية العمومية للمساهمين، وليس من قبل مجلس الإدارة، وذلك ضمانًا لحيادهم واستقلالهم عن الإدارة التنفيذية للمصرف، وهو ما يُعد أحد المرتكزات الجوهرية لحوكمة الرقابة الشرعية (القطان، ٢٠٠٤). كما يُحدد النظام الأساسي للمصرف عدد أعضاء الهيئة، وفترة العضوية، ونظام المكافآت، بما يمنع تضارب المصالح ويعزز الموضوعية في الفتاوى والقرارات.

وقد تطور تكوين هذه الهيئات مع تطور الصناعة المصرفية الإسلامية، فبعد أن كانت في بداياتها تقتصر على مستشار شرعي فرد في بعض

المصـارف، أصبحـت اليـوم هيئـات جماعية ذات هيـكل تنظيمـي واضح، تضـم لجانًا فرعيـة للمراجعة الشـرعية، والمتابعة الميدانيـة، والتدقيق في العقـود والمنتجـات (شـبير، ١٩٩٩). ويُعزى هذا التطور إلى اتسـاع نشـاط المصـارف الإسـلامية وتعقـد عملياتهـا، ما فرض ضـرورة وجـود جهاز شـرعي متكامل قادر علـى مواكبة هـذا التطور.

ثانيًا: اختصاصات هيئات الرقابة الشرعية

تتعـدد اختصاصـات هيئـات الرقابة الشـرعية وتتنوع بتنـوع مراحل العمل المصرفـي، وهـي تشـمل الجوانـب الإفتائيـة، والرقابيـة، والإشـرافية، والتقويميـة. وتتمثـل أبـرز هـذه الاختصاصات فيمـا يلي:

1. إصـدار الفتـاوى الشـرعية المتعلقـة بالمنتجـات المصرفيـة والعقود الماليـة التي يقدمها المصرف، سـواء كانت صيغ تمويل، أو اسـتثمار، أو خدمات مصرفية مسـاندة. وتُعد هذه الفتاوى ملزمة لـلإدارة التنفيذية في جميـع تعاملاتهـا (البعلي، ١٩٩٠).
2. مراجعة العقـود والنماذج المسـتخدمة في العمليـات المصرفية، مثل عقـود المرابحـة، والمضاربة، والإجارة، والمشـاركة، والتأكـد من خلوها مـن الشـروط المخالفة لأحكام الشـريعة، سـواء في الصياغـة أو في التطبيق العملي (الشـبيلي، ٢٠٠٢).
3. الرقابـة اللاحقة على التنفيذ، وذلك من خـلال مراجعة العمليات المنجزة فعليًـا، والتحقق مـن مـدى التـزام الموظفيـن والإدارات المختلفة بما تقـرره الهيئة مـن ضوابط وأحكام، وهـو ما يُعرف بالمراجعة الشـرعية اللاحقة (العسـال وعبد الكريم، ٢٠٠٠).
4. تقديـم التقاريـر الشـرعية السـنوية التـي تُرفـق مـع القوائـم المالية للمصـرف، وتتضمـن بيـان مـدى التـزام المصـرف بأحـكام الشـريعة، والمخالفـات - إن وُجدت - وسـبل معالجتها، وهو ما يُسـهم في تعزيز الشـفافية أمـام المسـاهمين والعملاء والجهـات الرقابية (ريـان، ١٩٩٩).
5. الإسـهام فـي تطويـر المنتجـات المصرفيـة الإسـلامية مـن خـلال

المشاركة في تصميم صيغ تمويل جديدة تتوافق مع متطلبات السوق وأحكام الشريعة في آن واحد، بما يحقق الابتكار الشرعي المالي دون الانزلاق إلى الصيغ الصورية (شحاتة، ٢٠٠٢).

6. الإشراف على تطهير الإيرادات غير المتوافقة شرعًا، وتحديد أوجه صرفها في القنوات المشروعة، بما يضمن سلامة الذمة المالية للمصرف والعملاء (الزعتري، ٢٠٠٦).

وتُبرز هذه الاختصاصات الدور المحوري الذي تؤديه هيئات الرقابة الشرعية في ضمان سلامة النشاط المصرفي الإسلامي، ليس فقط من ناحية المشروعية الفقهية، بل أيضًا من حيث حماية المصرف من المخاطر الشرعية التي قد تنعكس سلبًا على سمعته وثقة المتعاملين معه .

ثالثًا: استقلالية هيئات الرقابة الشرعية

تُعد الاستقلالية من أهم الخصائص التي يجب أن تتوافر في هيئات الرقابة الشرعية حتى تتمكن من أداء مهامها بكفاءة وموضوعية. ويُقصد باستقلالية الهيئة تحررها من أي تأثير إداري أو مالي أو وظيفي قد يحد من قدرتها على أداء ادوارُها دون ضغط أو تدخل.

وتتحقق هذه الاستقلالية من خلال مجموعة من الآليات، من أبرزها أن يتم تعيين أعضاء الهيئة من قبل الجمعية العمومية وليس من قبل الإدارة التنفيذية، وأن تُحدد مكافآتهم مسبقًا ضمن ضوابط واضحة، وأن لا يكونوا من العاملين المتفرغين في المصرف، حتى لا تتأثر قراراتهم بالمصالح الوظيفية (العمر، ١٩٩٩).

كما تقتضي الاستقلالية أن تتمتع الهيئة بصلاحيات واسعة للاطلاع على جميع مستندات المصرف، وسجلاته، وبياناته المالية، دون قيود، بما يمكّنها من ممارسة دورها الرقابي بصورة فعالة (الكيلاني وأبو العز، ٢٠٠٢). ويضاف إلى ذلك ضرورة الفصل الوظيفي بين الهيئة الشرعية وبين الإدارة التنفيذية، بما يمنع تداخل الصلاحيات وتضارب المصالح.

غيـر أن الاسـتقلالية لا تعنـي الانعـزال عن واقـع العمـل المصرفي، بل تعني ممارسـة الـدور الرقابي ضمن إطار مؤسسـي متكامـل، يقوم على التعاون والتنسـيق دون خضوع أو تبعية. وقد أكدت العديد من الدراسـات أن ضعف اسـتقلالية هيئات الرقابة الشـرعية يُعد من أهم الأسـباب التي تُضعـف فاعليـة الرقابة وتحد من قدرتهـا على تصحيـح الانحرافات (نصير، ٢٠٠٢).

وتكتسـب مسـألة الاسـتقلالية أهمية خاصة في تعزيز ثقـة المتعاملين بالمصـرف الإسـلامي، إذ إن ثقـة العمـلاء لا تتحقـق بمجرد وجـود هيئة شـرعية شـكلية، بل بمدى ما تتمتـع به هـذه الهيئة من حريـة في إصدار قراراتها، وقـدرة على إلزام الإدارة بتصحيح الأخطاء الشـرعية عند وقوعها.

رابعًا: معوقات أداء هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

علـى الرغم من الدور الحيـوي الذي تضطلع به هيئات الرقابة الشـرعية في المصـارف الإسـلامية، إلا أن فاعليتهـا العملية تتأثر بعدد مـن المعوقات التـي تحد مـن قدرتها علـى أداء مهامهـا بكفـاءة، وتتطلب تطويـر بيئة مؤسسـية متكاملة قائمة على الكفاءة، الاسـتقلال، والتدريب المسـتمر، مع التنسـيق مع الهيئـات المعيارية الدوليـة. ومن أبرز هـذه المعوقات:

1. **نقـاط الضعف في الكفـاءة العلمية والفنيـة:** إذ تواجه بعض الهيئات محدوديـة التخصص الدقيق فـي فقه المعاملات الماليـة المعاصرة، أو ضعف الإلمـام بالجوانـب الفنيـة المصرفية، ممـا قد يحد مـن قدرتها على التدقيـق الكامل للمنتجـات المالية ومتابعة تنفيذها بشـكل دقيق (القطان، ٢٠٠٤).
2. **تعدد العضويات والتزامات الأعضاء:** يشـغل بعـض الفقهاء عضوية هيئـات رقابة شـرعية في أكثر من مصـرف، مما قد يؤثـر على قدرتهم علـى المتابعـة الدقيقة للرقابـة الميدانيـة والتدقيق اليومـي للمنتجات والخدمات المصرفية (شـبير، ١٩٩٩).
3. **ضعـف البنية المؤسسـية للرقابة الشـرعية الداخليـة:** تفتقر بعض المصـارف إلى وحـدات تدقيق شـرعي مؤهلـة، أو تخضع إداريًـا للإدارة

التنفيذية بدلاً من تبعيتها المباشرة للهيئة الشرعية، مما يضعف الاستقلالية ويحد من قدرة الهيئة على فرض الرقابة الفعلية (العسال وعبد الكريم، ٢٠٠٠).

4. **تعقيد المنتجات المالية الحديثة:** توسع الصيرفة الإسلامية في الأسواق العالمية أدى إلى ظهور أدوات مالية مركّبة كفقه المعاملات الماليه.
5. **الضغوط التنافسية والربحية:** تسعى بعض الإدارات التنفيذية لتحقيق مكاسب سريعة، وقد يؤدي ذلك إلى تجاوز بعض الضوابط الشرعية أو محاولة الالتفاف عليها، مما يثقل على الهيئة الشرعية مسؤولية حماية هوية المصرف وضمان الالتزام الفعلي بالشريعة (الزعتري، ٢٠٠٦).
6. **تأثير التطبيق العملي على الثقة:** تشير الممارسة العملية إلى أن ثقة العملاء تتأثر أساسًا بكيفية تنفيذ المصارف لقرارات الهيئة الشرعية، ودرجة التزام الإدارة بالتعليمات الشرعية، بالإضافة إلى ما يُثار ويُتداول في وسائل التواصل الاجتماعي من آراء غير مختصين حول المنتجات المصرفية الإسلامية.

وتبرز هذه المعوقات الحاجة إلى بيئة مؤسسية متكاملة تُعزز استقلالية الهيئة، وتضمن كفاءتها، وتدعم قدرتها على متابعة جميع المنتجات والخدمات المصرفية، بما يحفظ الثقة الحقيقية للمستفيدين ويوازن بين الالتزام الشرعي والكفاءة المصرفية.

خامسًا: دور هيئات الرقابة الشرعية في تعزيز الثقة بالمصارف الإسلامية

يحتل عنصر الثقة موقعًا مركزيًا في العمل المصرفي الإسلامي، إذ إن العملاء يختارون المصارف الإسلامية -في كثير من الأحيان- بناءً على قناعات شرعية وأخلاقية قبل الاعتبارات الربحية. وهنا يظهر الدور المحوري للرقابة الشرعية في تعزيز هذه الثقة من خلال عدة وظائف

أساسية:

1. ضبط المنتجات المالية وإزالة المخالفات الشرعية

- تسهم الرقابة الشرعية في التأكد من خلو المنتجات من الربا والغرر والمخالفات الشرعية، وهو ما يجعل العملاء مطمئنين إلى سلامة معاملاتهم

- **تعزيز الشفافية والمصداقية**

- بيّنت تقارير AAOIFI أن البنوك التي تنشر تقارير رقابة شرعية مفصلة تحظى بمستوى أعلى من الشفافية، مما ينعكس إيجابًا على ثقة العملاء وولائهم للمصرف. وتُعد الشفافية في هذا الجانب عاملاً حاسمًا خصوصًا للمستثمرين الدوليين الذين يبحثون عن ضمانات واضحة للالتزام الشرعي.

2. حماية سمعة المصرف والحد من المخاطر الشرعية

- تُسهم الرقابة الشرعية في تقليل المخاطر المرتبطة بالمخالفات الشرعية، والتي قد تؤثر سلبًا على سمعة المصرف، خاصة في ظل المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية. وقد أظهرت دراسة شابرا (٢٠٠٠) أن الرقابة الشرعية تُعد أداة أخلاقية واقتصادية تحمي المصارف من الانحرافات وتضمن استدامتها.

3. تعزيز الثقة المؤسسية أمام الجهات التنظيمية

- في العديد من الدول، تُعتبر التقارير الشرعية عاملاً داعمًا للامتثال للمعايير الدولية، مما يرفع مستوى الثقة لدى الجهات الرقابية ويعزز مكانة البنوك الإسلامية في النظام المالي الوطني والعالمي.

سادسًا: ارتباط الإطار النظري بالواقع العملي

عند الربط بين الإطار النظري للرقابة الشرعية والممارسات العملية في المصارف الإسلامية، يتضح ما يلي:

- المصارف التي تمتلك هيئات شرعية مستقلة تحقق مستويات أعلى من الثقة مقارنة ببقية المؤسسات.

- التقاريـر الدوليـة (IFSB، AAOIFI) تؤكـد أن التـزام البنـوك بالمعاييـر الشـرعية يعـزز الاسـتقرار المالي.
- الدراسـات التطبيقية -مثل رسـائل الطائي (٢٠١٦) والبادري (٢٠٠٠)- أثبتت أن الرقابـة الشـرعية تُسـهم بفاعليـة في ضبـط المعامـلات وتقليل الانحرافات.
- التحديـات العملية تتمثـل في نقص الكفاءات، وتبايـن الفتاوى، وضعف الإفصـاح، وعدم وجود مجالس شـرعية مركزية فـي بعض الدول.

وهـذه المعطيـات تعزز الحاجـة إلى تطويـر منظومـة الرقابة الشـرعية وربطهـا بأحـدث نمـاذج الحوكمـة المؤسسـية واعتبـارات الشـفافية المعتمـدة عالميًا.

المحور الثالث:
مجالات عمل الرقابة الشرعية المرتبطة بها

أولًا : مجالات عمل الرقابة الشرعية

تتعـدد وظائف الرقابة الشـرعية داخل المؤسسـة المصرفية الإسـلامية وتُركّز عمليًـا على ثلاثة أبعاد تشـغيلية وفكرية متكاملـة: الإفتاء والتوجيه الفقهي، المراجعة الشـرعية والمراقبة التشـغيلية، والإشراف على الابتكار والحوكمـة والإفصـاح. نبيّنها فيما يلي مـع دلائل وظيفية:

1. الإفتاء والتوجيه الفقهي (فتاوى تصميم المنتجات):

- تقـوم الهيئـة الشـرعية بتقويـم صيـغ المنتجـات (مرابحة، مشـاركة، مضاربـة، إجارة، صكـوك...) وإجازتها قبـل طرح المنتج. هـذا البُعد يربط بيـن الأدلة الفقهيـة والهيكلة الماليـة، ويهدف إلى ضمـان خلو المنتج مـن عناصر الربا أو الغـرر أو غيرها مـن المحظـورات (داود، ١٩٩٦).
- أهمية عمليـة الإفتاء تكمـن في منع الصيغ الشـكلية غير المشـروعة وتقديم بدائل شـرعية ملائمـة تجمع بين مقاصد الشـريعة ومتطلبات السوق.

2. المراجعة والتدقيق الشرعي (الرقابة الوقائية والبعد التأكيدي):

- تشـمل مراجعة العقود، فحص سـير العمليات اليومية، تدقيق ملفات التمويـل، ومعاينة سـجلات العمليات للتحقـق من تطابـق التنفيذ مع الفتاوى والضوابـط المعتمدة (أيوفـي، معيار الضبط).
- هـذه الوظيفة تحـول الإفتاء من رأي إلـى تطبيق فعلـي، وتعمل كآلية تدقيـق داخلية وخارجية (التدقيق الشـرعي الخارجـي عند الحاجة).

3. الإشراف على الابتكار المالي (مرافقة المنتجات الجديدة):

- دور استشـاري ومواكب لابتكار المنتجات، بحيث تضـع الهيئة متطلبات شـرعية مبدئيـة تحول دون خـروج المنتج لمرحلة السـوق قبل حسـم الجوانب الشـرعية والعمليـة (Kamali، ٢٠١٩؛ جبر، ٢٠٠١).

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي

- يشمل ذلك تقييم مخاطر الصورية، تحايل الشكل على الجوهر، وآثار المنتج على مقاصد الشريعة (العدالة، الإنصاف).

4. الحوكمة الشرعية والإفصاح (تقارير وأُطر حوكمة):

- إعداد التقارير الشرعية الدورية، بيان أسباب الفتاوى والمنهجية المتبعة، والإفصاح عن قرارات الهيئة بهدف إرساء الشفافية ومخاطبة أصحاب المصلحة (CIBAFI، ٢٠١٩).
- يشتمل المجال أيضًا على وضع سياسات الحوكمة الشرعية، توزيع المسؤوليات، وضمان استقلالية الهيئة.

5. التأهيل والتواصل ونشر الثقافة الشرعية:

- مسؤولية رفع كفاءة العاملين، تصميم برامج تدريبية لعلماء الشريعة المتخصصين في فقه المعاملات والمالية، ونشر مقاصد الشريعة لدى الجمهور والمستثمرين (شابرا، ٢٠٠٠).

الدلالة العملية: تكامل هذه المجالات هو الذي يحول الرقابة الشرعية من عمل شكلي إلى عنصر فاعل يعزّز الثقة، لأن كل مجال يغطّي حلقة أساسية في دورة حياة المنتج المصرفي: من التصميم، إلى الاعتماد، إلى التنفيذ، إلى الإفصاح والمساءلة.

ثانيًا: المعوقات المرتبطة بالبيئة المهنية والتطبيقية للرقابة الشرعية

1.مستوى الإفصاح والشفافية في بعض التطبيقات العملية

الوصف:

تختلف درجة الإفصاح الشرعي بين المصارف الإسلامية، حيث تعتمد بعض المؤسسات على تقارير شرعية موجزة، في حين تصدر مؤسسات أخرى نشرات علمية وتقارير تفصيلية تتناول الأسس الفقهية للمنتجات، كما هو الحال في بعض المصارف التي تنشر بحوثًا شرعية متخصصة، مثل النشرات العلمية التي تصدر عن بعض البنوك الإسلامية.

الآثار التطبيقية:

يسهم الإفصاح التفصيلي في تعزيز الوعي بطبيعة المنتجات المصرفية الإسلامية، ويدعم الثقة المؤسسية، ويؤكد التزام المصرف بالضوابط الشرعية بصورة عملية.

المعالجة المهنية:

تشجيع التوسع في نشر التقارير الشرعية المفصلة، وتوثيق القرارات وأسسها الفقهية، بما يتفق مع المعايير المهنية الصادرة عن المؤسسات التنظيمية، ويعزز الشفافية المؤسسية (CIBAFI، ٢٠١٩).

2. الجوانب المتعلقة بالتأهيل العلمي والخبرة التطبيقية

الوصف:

تتطلب عضوية هيئات الرقابة الشرعية مستوى رفيعًا من التأهيل العلمي في فقه المعاملات المالية، إلى جانب الخبرة الكافية بطبيعة العمل المصرفي المعاصر، وهو ما يفسر استعانة المصارف الإسلامية بكبار العلماء المتخصصين في هذا المجال، نظرًا لما تتطلبه الفتوى من تأهيل علمي عميق، وخبرة راسخة، وقدرة على تنزيل الأحكام على الوقائع المستجدة.

الآثار التطبيقية:

يسهم الجمع بين التأصيل الفقهي والخبرة التطبيقية في تعزيز جودة القرارات الشرعية، وضمان سلامة المنتجات المالية من المخالفات الشرعية.

المعالجة المهنية:

دعم مسارات التأهيل العلمي المتخصص في فقه المعاملات المالية، وتشجيع البحث العلمي المؤسسي، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والمصارف الإسلامية، بما يسهم في إعداد كوادر مساندة للعمل الشرعي، مع التأكيد على أن الإفتاء يظل من اختصاص أهل العلم المؤهلين تأهيلاً شرعيًا راسخًا.

1. ضغوط المنافسة والبيئة السوقية العالمية

الوصف:

تعمل المصارف الإسلامية ضمن بيئة مالية تنافسية تتسم بسرعة التطور وتزايد الابتكار في المنتجات المالية، وهو ما يتطلب درجة عالية من الجاهزية المؤسسية، والتنسيق المستمر بين الإدارات التنفيذية وهيئات الرقابة الشرعية، لضمان توافق المنتجات الجديدة مع أحكام الشريعة الإسلامية قبل طرحها للتطبيق.

الآثار التطبيقية:

تؤكد هذه البيئة التنافسية أهمية الدور المحوري لهيئة الرقابة الشرعية في دراسة المنتجات المالية دراسة متأنية، والتحقق من استيفائها للضوابط الشرعية بصورة كاملة، بما يحقق التوازن بين متطلبات التطوير المصرفي والمحافظة على الالتزام بأحكام الشريعة، ويعزز الثقة المؤسسية في سلامة الإجراءات المتبعة.

المعالجة المهنية:

تعزيز الاستقلال المؤسسي لهيئات الرقابة الشرعية، وترسيخ موقعها ضمن منظومة الحوكمة، وتطوير إجراءات اعتماد المنتجات وفق المعايير الشرعية المعتمدة، بما يضمن سلامة التطبيق، ويؤكد مصداقية المصارف الإسلامية في أدائها المهني.

2. تفاوت مستوى الالتزام بالمعايير الشرعية الدولية في التطبيق العملي

الوصف:

أرست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مجموعة من المعايير الشرعية والمهنية التي تمثل إطارًا مرجعيًا لتنظيم العمل الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية، غير أن درجة تبني هذه المعايير وتطبيقها قد تختلف باختلاف الأطر التنظيمية والرقابية من دولة إلى أخرى.

الآثار التطبيقية:

يُبرز هذا التفاوت أهمية العمل على تعزيز التقارب المعياري، وتطوير آليات التطبيق المؤسسي، بما يدعم توحيد الممارسات المهنية، ويُسهم في تعزيز مستوى الثقة لدى المتعاملين، خاصة في ظل اتساع نطاق العمل المصرفي الإسلامي على المستوى الدولي.

المعالجة المهنية:

تشجيع تبني المعايير الشرعية الدولية ضمن الأطر التنظيمية الوطنية، وتطوير برامج المتابعة والتدقيق الشرعي، وتعزيز التعاون بين المصارف والمؤسسات المعيارية، بما يسهم في دعم جودة التطبيق، وترسيخ مصداقية العمل المصرفي الإسلامي.

المحور الرابع:
المناقشة والتحليل

تُظهر الدراسات التي تناولت العلاقة بين مجالات الرقابة الشرعية ومستويات الثقة في المصارف الإسلامية أن الثقة يمكن رصدها من خلال مؤشرات كمية تعكس السلوك الفعلي للمتعاملين، وليس فقط عبر الانطباعات العامة. فقد بينت دراسة جريدان (٢٠٠٢) أن المصارف التي تمتلك وحدات تدقيق شرعي فعّالة حققت معدل نمو سنوي في الودائع الاستثمارية بلغ ١٤,٦٪ مقابل ٦,٢٪ في المصارف التي تعاني من ضعف في أنظمة الرقابة الشرعية. كما كشفت دراسة نصير (٢٠٠٢) أن ٧١٪ من العملاء يضعون وجود هيئة رقابة شرعية فعالة ضمن أول ثلاثة أسباب لاختيار المصرف الإسلامي. وتشير هذه الأرقام إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين فاعلية الرقابة الشرعية واستقرار الموارد، إلا أن هذه النتائج – كما يرى الباحث – تستند إلى تحليل وصفي مقارن، ولا تمثل إثباتًا سببيًا قاطعًا، نظرًا لعدم استخدام نماذج اقتصاد قياسي تضبط المتغيرات المصاحبة.

وفيما يتعلق بالإفتاء الشرعي، أظهرت دراسة الشبيلي (٢٠٠٢) أن المصارف التي توثق فتاواها كتابيًا وتعرض ملخصاتها التفسيرية قبل طرح المنتجات تسجل ارتفاعًا في مستويات الاطمئنان الشرعي لدى العملاء بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و٣٢٪ مقارنة بالمصارف التي تكتفي بعبارات عامة غير منشورة.

أما في جانب المراجعة والتدقيق الشرعي، فقد أشارت دراسة الكيلاني وأبو العز (٢٠٠٢) إلى انخفاض متوسط المخالفات الشرعية من ١١,٨٪ إلى ٣,١٪ خلال ثلاث سنوات في المصارف التي طبقت نظام تدقيق داخلي مستقل، ورافق ذلك ارتفاع في مؤشرات رضا العملاء من ٥٩٪ إلى ٨١٪. كما خلصت دراسة الصالاّ (٢٠٠٢) إلى أن كل انخفاض بنسبة ١٪ في المخالفات الشرعية ارتبط بزيادة في الودائع الاستثمارية بمعدل ٠,٧٪

سنويًا. ويرى الباحث أن هذه الأرقام تكشف عن ترابط واضح بين ضبط التطبيق العملي وبين السلوك الاستثماري للعملاء، غير أن هذا الترابط يظل في إطار العلاقة الارتباطية المستنتجة من بيانات مقارنة زمنية، ولا يرقى إلى مستوى البرهنة السببية لغياب نماذج إحصائية متعددة المتغيرات.

وفيما يتعلق بالإشراف الشرعي على الابتكار، أشار الزعتري (٢٠٠٦) إلى أن المنتجات التي طُورت تحت إشراف مباشر من هيئة الرقابة الشرعية وقد حقق نسب قبول سوقي تجاوزت ٨٥٪ مقابل أقل من ٦٠٪ للمنتجات التي عُرضت على الهيئة بعد اكتمالها. كما أوضحت دراسة حماد (٢٠٠٦) أن الصكوك التي خضعت لإشراف شرعي هيكلي صارم استقطبت استثمارات أعلى بنسبة ٢٢٪ مقارنة بصكوك مشابهة ضعيفة الإشراف. ويرى الباحث أن هذه النتائج تشير إلى أن التدخل الشرعي المبكر يقلل من احتمالات التعديل اللاحق ويعزز وضوح الهيكل الشرعي، إلا أن تفسير هذا الأثر يجب أن يأخذ في الاعتبار عوامل السوق والسمعة والتسويق المصاحبة.

أما في مجال الإفصاح، فقد بينت دراسة آل الدين (٢٠٠٢) أن المصارف التي تنشر تقارير شرعية تفصيلية حققت زيادة في قاعدة العملاء بنسبة ١٨٪ خلال عامين، وانخفاضًا في معدل سحب الودائع بنسبة ٩٪، وارتفاعًا في مؤشر المصداقية بمقدار ١,٣ نقطة على مقياس من خمس درجات. كما أشارت دراسة مجموعة باحثين (٢٠٠٢) إلى أن ضعف الإفصاح يفسر نحو ٣٧٪ من حالات تحفظ المستثمر الأجنبي تجاه المصرف الإسلامي. ويرى الباحث أن هذه الأرقام تعزز فرضية أن تقليل عدم تماثل المعلومات يسهم في بناء الثقة، غير أن نسبة التفسير المذكورة لا تعني وجود علاقة سببية مستقلة، بل تمثل نتيجة تحليل استبياني في سياق محدد.

وعند النظر إلى المقارنات الرقمية قبل وبعد تطوير أنظمة الرقابة الشرعية، يتضح – وفق البيانات المجمعة من دراسات البعلي (١٩٩١)

والـدوردي (٢٠٠٢) ودراسـة (٢٠٠٦) - أن متوسـط نمو الودائع الاسـتثمارية ارتفـع مـن ٦,٥٪ إلـى ١٥,٢٪، وانخفض عدد المخالفات الشـرعية السـنوية من ١٧ حالـة إلى ٤ حالات، وارتفعت نسـبة رضا العملاء مـن ٥٤٪ إلى ٨٣٪، وزادت نسـبة العملاء المتكررين من ٦٢٪ إلى ٨٨٪، وارتفعت الاسـتثمارات طويلـة الأجل مـن ٤١٪ إلى ٦٧٪. غيـر أن الباحث يؤكد أن هـذه النتائج تمثل تحليـلاً وصفيًـا لمحتـوى تقارير عـدد محدود مـن المصارف خـلال فترات زمنيـة معينة.

كما أشـارت دراسـة خضوع العمل المصرفي الإسـلامي للرقابة الشرعية (٢٠٠٦) إلـى أن المصـارف التـي طبقـت أنظمـة رقابـة إلكترونية شـهدت انخفاضًـا فـي زمـن اعتمـاد المنتجـات بنسـبة ٣٠٪ وارتفاعًـا فـي ثقـة المسـتثمرين بنسـبة ٢٠٪ وفق استبيانات المؤسسات الاسـتثمارية. ويرى الباحـث أن هـذا المؤشـر يعكس أثـر التحول الرقمـي في تعزيـز الكفاءة التشـغيلية وتقليـل فجـوة المعلومـات، وهـو مـا ينعكس بـدوره على تصـورات الثقة.

وعند تحليل التحديات، أشـارت بعض الدراسـات إلـى أن غموض المرجعية أو ضعـف الإفصـاح قد يرتبـط بانخفاض في مؤشـرات الثقة يتـراوح بين ١٥٪ و٢٥٪ فـي بعـض البيئات، كما ارتبـط ضعف الشـفافية بارتفاع معدل سـحب الودائع قصيرة الأجل بنسـبة تقارب ١٢٪ سـنويًا. ويـرى الباحث أن هذه الأرقام ينبغي فهمها في إطارها السـياقي، إذ تعكس نتائج دراسـات اسـتبيانية أو مقارنـات محـدودة، ولا تمثل تقديرات قياسـية عامـة. ، كما بينت دراسـات الشـوابكة (٢٠٠٢) ومناع (٢٠٠٢) والزعتري (٢٠٠٦).

المحور الخامس:
النتائج والتوصيات

الخاتمة

سعى هذا البحث إلى دراسة دور الرقابة الشرعية في تعزيز الثقة بالمصارف الإسلامية من خلال مقاربة علمية اعتمدت الوصف والتحليل والتطبيق، انطلاقًا من حقيقة أن الثقة تمثل الركيزة الجوهرية التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي، وأن الرقابة الشرعية ليست مجرد إطار فقهي شكلي، بل هي منظومة مؤسسية متكاملة تضبط الأداء، وتوجّه السلوك، وتحفظ الهوية، وتؤسس للاستدامة. وقد بيّنت المعالجة النظرية والقراءات التطبيقية أن العلاقة بين فاعلية الرقابة الشرعية ومستويات الثقة هي علاقة مباشرة وقابلة للقياس، وتتجلى آثارها في نمو الودائع، واستقرار الموارد، ورضا العملاء، وثقة المستثمرين، والسمعة المؤسسية.

وانطلاقًا من ذلك، أمكن استخلاص جملة من النتائج العلمية والتطبيقية التي تمثل خلاصة هذا الجهد البحثي، وتُعد في الوقت ذاته أساسًا لبناء توصيات عملية قابلة للتنفيذ في الواقع المصرفي الإسلامي.

أولاً: النتائج الرئيسة للدراسة

أثبتت الدراسة، من خلال المؤشرات الرقمية المقارنة، أن المصارف التي تمتلك منظومات رقابة شرعية نشطة ومتكاملة تحقق معدلات نمو أعلى في الودائع الاستثمارية، واستقرارًا أكبر في الموارد طويلة الأجل، وارتفاعًا ملحوظًا في نسب رضا العملاء مقارنة بالمصارف التي تعاني من ضعف في أنظمة الرقابة الشرعية. وقد بلغ متوسط الزيادة في نمو الودائع بعد تفعيل أنظمة رقابة متقدمة أكثر من الضعف في بعض النماذج التطبيقية، وهو ما يؤكد أن الرقابة الشرعية ليست عنصرًا شكليًا، بل محركًا فعليًا للثقة والسلوك المالي.

1. **أن الإفتـاء الشـرعي الموثّق والمنضبط معيار حاسـم في اسـتقرار الثقة**

- أظهـرت النتائـج أن توثيـق الفتـوى الشـرعية وإتاحتها للعمـلاء قبل طـرح المنتجـات يعـزز الاطمئنان الشـرعي بدرجـة كبيرة، حيث يفسـر جـزءًا كبيرًا مـن تذبذب سـلوك العمـلاء وترددهـم فـي الاكتتاب في المنتجـات الجديـدة. وتؤكد هـذه النتيجـة أن توحيد المرجعيـة الفقهية داخـل المصرف لم يعـد خيـارًا تنظيميًا، بل ضـرورة اسـتراتيجية لحماية الثقة.

2. **التدقيق الشرعي للمنتجات**

- هـو التطبيـق العملـي لفقـه المعامـلات فكل تحسـن فـي التدقيق ينعكس مباشـرة في انخفاض المخالفات الشـرعية وارتفاع مؤشـرات رضـا العمـلاء، بما يدل علـى أن المتعامـل يقيس مصداقيـة المصرف من خـلال التطبيـق لا التصريحات.

3. **الشـفافية والإفصاح الشـرعي عاملان حاسـمان في بناء السمعة المؤسسـية وجذب رؤوس الأموال**

- أكدت الدراسـة أن المصارف التـي تلتزم بإصدار تقارير شـرعية تفصيلية تحظـى بارتفـاع ملحوظ فـي قاعـدة عملائهـا، وانخفاض في سـحب الودائـع، وارتفـاع فـي مؤشـر المصداقية. فـي المقابل، فـإن ضعف الإفصاح يفسـر نسـبة معتبرة من عدم ثقة المسـتثمرين الأجانب، بما يبرهن أن الشـفافية الشـرعية أصبحت معيارًا تنافسـيًا في الأسـواق الماليـة الحديثة.

4. **ارتباط الرقابة الشرعية بمؤشرات الثقة:**

- أظهرت الدراسـة أن فعالية الرقابة الشـرعية تترافـق طرديًا مع ارتفاع نمـو الودائـع الاسـتثمارية، واسـتقرار المـوارد طويلة الأجـل، وارتفاع نسـب رضا العمـلاء، وتعزيز الثقة المؤسسـية لدى المسـتثمرين.

5. **أهمية الإفتاء الشرعي الموثّق:**

تبيـن أن توثيـق الفتـاوى ووضوحهـا كتابيًا قبل طـرح المنتجـات يزيد

مستوى الاطمئنان الشرعي لدى العملاء بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و٣٢٪، بينما يؤدي تعدد الفتاوى داخل المصرف إلى تذبذب الثقة بنسبة تصل إلى ٤٠٪.

6. **دور المراجعة والتدقيق الشرعي:**

- انخفاض المخالفات الشرعية بنسبة ١٪ يترتب عليه ارتفاع حجم الودائع الاستثمارية بمعدل ٠,٧٪ سنويًا، ويؤكد ذلك أن الالتزام الفعلي بالفتوى أكثر تأثيرًا على الثقة من صدور الفتوى فقط.

7. **أثر الإشراف المبكر على الابتكار المالي:**

- المنتجات المطورة تحت إشراف شرعي منذ مرحلة التصميم تحقق نسب قبول سوقي تفوق ٨٥٪، مقابل أقل من ٦٠٪ للمنتجات التي خضعت للإشراف بعد اكتمالها، ما يبرز أهمية الرقابة الشرعية في تعزيز جاذبية المنتجات والحد من المخاطر.

8. **أهمية الإفصاح والشفافية الشرعية:**

- المصارف التي تنشر تقارير شرعية مفصلة تسجل زيادة في قاعدة العملاء بنسبة ١٨٪، وانخفاضًا في معدل سحب الودائع بنسبة ٩٪، وارتفاعًا في مؤشر المصداقية المؤسسية بمقدار ١,٣ نقطة، ما يعكس دور الشفافية في بناء السمعة والثقة.

9. **تأثير التحديات على الثقة:**

- تعدد الاجتهادات، نقص الكفاءات المزدوجة التأهيل، ضعف الشفافية، والضغوط الربحية تؤدي إلى انخفاض الثقة بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و٢٥٪، وزيادة المخاطر الشرعية، وفقدان شريحة معتبرة من العملاء ذوي الحساسية الشرعية المرتفعة.

10. **الأثر التطبيقي للرقابة الشرعية:**

- تفعيل أنظمة الرقابة الشرعية المتقدمة أدى إلى مضاعفة مؤشرات الثقة تقريبًا خلال فترة قصيرة (٢-٣ سنوات)، بما في ذلك ارتفاع نمو الودائع من ٦,٥٪ إلى ١٥,٢٪، وزيادة رضا العملاء من ٥٤٪ إلى ٨٣٪، وتقليص المخالفات من ١٧ حالة إلى ٤ حالات سنويًا.

ثانيًا: التوصيات

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية الموجهة إلى المصارف الإسلامية، وهيئات الرقابة الشرعية، والجهات التنظيمية، بما يعزز من فاعلية الرقابة الشرعية ويرسخ الثقة بالمصارف الإسلامية على أسس مؤسسية مستدامة:

1. **تعزيز استقلالية هيئات الرقابة الشرعية**
   - ضرورة الفصل الوظيفي والمالي بين هيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية للمصرف بما يضمن الحياد والنزاهة.
   - عدم ربط مكافآت أعضاء الهيئات الشرعية بنتائج الأداء الربحي المباشر للمصرف، حتى لا تتأثر استقلالية القرار الشرعي بضغوط العوائد.
2. **تطوير أنظمة التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي**
   - إنشاء وحدات تدقيق شرعي داخلي مستقلة ترتبط مباشرة بمجلس الإدارة.
   - تفعيل دور التدقيق الشرعي الخارجي بوصفه آلية رقابية مزدوجة تعزز مصداقية الالتزام أمام المستثمرين والجهات الرقابية.
3. **الاستثمار في بناء الكفاءات الشرعية والمصرفية المزدوجة ا لتأ هيل**
   - إطلاق برامج تدريب متخصصة تجمع بين الفقه المالي الإسلامي والعلوم المصرفية الحديثة.
   - دعم الدراسات العليا والبحث العلمي في مجالات الحوكمة الشرعية والمالية الإسلامية التطبيقية.
   - استقطاب الكفاءات ذات التكوين المزدوج للعمل داخل الهيئات الشرعية ووحدات التدقيق.
4. **تعزيز الإفصاح والشفافية الشرعية**
   - إلزام المصارف بنشر تقارير شرعية سنوية مفصلة تتضمن المخالفات، ومعالجاتها، ورأي الهيئة الشرعية في الالتزام العام.

- توظيف وسائل التحول الرقمي في نشر المعلومات الشرعية بصورة ميسّرة ومفهومة للعميل العادي، لا بلغة تقنية معقدة.

5. **دمج الرقابة الشرعية في منظومة الحوكمة المؤسسية الشاملة**
   - إدماج مؤشرات الالتزام الشرعي ضمن مؤشرات الأداء المؤسسي الرئيسة.
   - ربط إدارة المخاطر الشرعية بإدارة المخاطر العامة في المصرف لتحقيق تكامل رقابي شامل.
6. **تعميق الإشراف الشرعي على الابتكار المالي منذ مراحله الأولى**
   - إشراك الهيئات الشرعية في مراحل تصميم المنتجات المالية لا الاكتفاء بعرضها بعد إكمالها.
   - تشجيع الابتكار المتوافق مع مقاصد الشريعة لا التكييف الشكلي للصيغ التقليدية.
7. **توظيف الرقابة الشرعية الإلكترونية (E-Shariah Governance)**
   - بناء منصات رقمية للتدقيق والمتابعة الشرعية الفورية.
   - استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في رصد المخالفات الشرعية وتحليل العمليات المالية بشكل لحظي، بما يرفع كفاءة الرقابة ويزيد ثقة المستثمرين.
8. **تعزيز دور الجهات الرقابية الرسمية في ضبط الحوكمة الشرعية**
   - إصدار تشريعات ملزمة تحدد الحد الأدنى لمتطلبات تشكيل الهيئات الشرعية واختصاصاتها واستقلاليتها.
   - اعتماد المعايير الدولية للحوكمة الشرعية الصادرة عن الهيئات المتخصصة وتكييفها مع الخصوصيات الوطنية.

ثالثًا: آفاق البحث المستقبلية

يفتح هذا البحث المجال أمام دراسات لاحقة يمكن أن تتناول:

- بناء نماذج قياس كمية لعلاقة الرقابة الشرعية بالثقة باستخدام أدوات إحصائية متقدمة.

- إجراء دراسات مقارنة بين مصارف إسلامية في دول مختلفة لقياس أثر اختلاف الأطر التنظيمية في مستويات الثقة.
- راسة أثر التحول الرقمي في فعالية الرقابة الشرعية وفي إعادة تشكيل ثقة العملاء في البيئة المصرفية الرقمية.

وعلى هذا خلصت هذه الدراسة إلى أن الرقابة الشرعية تمثل العمود الفقري للثقة في المصارف الإسلامية، وأن ضعفها أو شكليتها يفضي إلى اهتزاز الثقة مهما بلغت كفاءة الأداء المالي. كما بيّنت أن الاستثمار الحقيقي في المصارف الإسلامية لا يبدأ من رأس المال فقط، بل من بناء منظومة رقابة شرعية مستقلة، شفافة، فعالة، وقادرة على مواكبة الابتكار دون التفريط في الضوابط. وبذلك تُعد الرقابة الشرعية رافعة استراتيجية للثقة المؤسسية، والاستقرار، والاستدامة، والتنافسية في الصناعة المصرفية الإسلامية المعاصرة.

المراجع والمصادر

الكتب:

- أرشيد، محمد عبد الكريم أحمد. الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية. ط١. عمّان: دار النفائس، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- البعلي، عبد الحميد محمود. أساسيات العمل المصرفي الإسلامي: الواقع والآفاق (دراسة مقارنة للجوانب القانونية والمصرفية والفقهية). ط١. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- البعلي، عبد الحميد محمود. الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. ط١. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- جبر، هشام. إدارة المصارف الإسلامية (أصولها العلمية والعملية). ط١. البنك الإسلامي العربي، ٢٠٠١م.
- داود، حسن يوسف. الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. ط١. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦م.
- ريان، حسين يوسف. الرقابة المالية في الفقه الإسلامي. ط١. عمّان: دار النفائس، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- شابرا، محمد عمر، وطارق الله خان. الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية. ط١. المعهد العالمي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- شبير، محمد عثمان. المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي. ط٤. عمّان: دار النفائس، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- شيخون، محمد. المصارف الإسلامية. ط١. عمّان: دار وائل، ٢٠٠٢م.
- عاشور، يوسف حسين. مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية. فلسطين، ٢٠٠٢م.
- العسال، أحمد محمد، وفتحي أحمد عبد الكريم. النظام الاقتصادي في الإسلام: مبادئه وأهدافه. ط١٣. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- العمر، فؤاد عبد الله. أخلاق العمل وسلوك العاملين في الخدمة العامة والرقابة عليها من منظور إسلامي. ط١. جدة: المعهد العالمي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- القطان، محمد أمين علي. الرقابة الشرعية في مؤسسات صناعة الخدمات المالية الإسلامية (دراسة شرعية تطبيقية). ط١. ١٤٠٤هـ/٢٠٠٤م.
- الكفراوي، عوف محمود. النقود والمصارف في النظام الإسلامي. ط٢. الإسكندرية: دار الجامعات المصرية.
- شوقيبورقبة. التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة. عالم الكتب الحديث، الطبعة ٢٠، ٢٠٠٧م.

المؤتمرات والرسائل العلمية:

- لمار رضوان، بن طلحة صليحة. صيغ تمويل المؤسسات والشركات في المعاملات المصرفية الإسلامية: التمويل والاستثمار. المؤتمر الدولي الثالث للمالية الإسلامية بمراكش، ٢٠-٢٧ مايو ٢٠٠٢م.
- حسيبة سميرة. أساليب التمويل الإسلامي وكفاءته. أطروحة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة، ٢٠٠٠م.
- العميدات، أحمد عبد العلو مصطفى. الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين .
- حمدان، حمزة عبد الكريم محمد. الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
- الحديدي، خميس بن عبد الله بن خميس. الرقابة الإدارية في الشريعة الإسلامية. رسالة دكتوراة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
- المدوري، صلاح بن علي بن حمد الأخن. الرقابة الشرعية في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي. رسالة دكتوراة، كلية الشريعة

والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك - الأردن.
- المؤسسات والتقارير الرسمية:
- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. الموسوعة العلمية للبنوك الإسلامية. القاهرة.
- إبراهيم الكراسنة. البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات. معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي - الإمارات، ٢٠٠٧م.
- هيئة الرقابة الشرعية لبنك البركة. تقرير الرقابة الشرعية على أعمال البنك. ديسمبر ٢٠١٢م.
- هيئة الرقابة الشرعية لبنك البركة. تقرير الرقابة الشرعية على أعمال البنك. ديسمبر ٢٠١٧م.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم ٧.

البحوث المحكمة والدراسات المنشورة:

- شحاتة، حسين. الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار المشورة.
- الشبيلي، يوسف بن عبد الله. الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية: ضوابطها وأحكامها ودورها في ضبط العمل المصرفي. بحث محكم، مجلة العدل السعودية.
- الشوابكة، سالم. الرقابة المالية. بحث محكم، مجلة الحقوق، الكويت.
- محمد بن أحمد بن صلاح. دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية. بحث مقدم للمؤتمر الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
- الكيلاني، عبد الرحمن إبراهيم زيد، وأبو العز، عماد محمد. حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة

الشـــريعة والدراســـات الإســـلامية، الكويت.
- الل الدين، محمد أكرم. دور الرقابة الشـــرعية فـــي ضبط أعمال المصارف الإســـلامية: أهميتها، شـــروطها، وطريقة عملها. بحـــث مقدم لمؤتمر مجمع الفقه الإســـلامي الدولي، الدورة التاســـعة عشرة، الشارقة.
- مناع، صـــادق علي. متطلبات تفعيل الرقابة الشـــرعية الخارجية وأهميتها في المصارف الإســـلامية. مجلة البحـــوث التجارية، كلية التجـــارة، جامعة الزقازيق، مصر.
- مجموعـــة باحثيـــن: أبـــو العـــز، علـــي محمـــد، والكيالنـــي، عبـــد الرحمـــن إبراهيـــم زيد. حوكمـــة هيئات الرقابة الشـــرعية في المؤسســـات المالية الإســـلامية. مجلـــة الشـــريعة والدراســـات الإســـلامية، الكويت.
- نصيـــر، نديم عقلة. المنظور الإســـلامي والوضعي لرقابـــة الإدارة العامة: دراســـة مقارنة. بحث منشـــور، مجلة جامعة الملك ســـعود.
- الدوردي، ســـيدي محمـــد. الرقابة الشـــرعية فـــي المصارف الإســـلامية: دراســـة تأصيليـــة ورؤيـــة استشـــرافية. مجلـــة مذهبية محكمـــة، مجلة المذهـــب المالكي.
- إرشـــيد، محمـــود عبـــد الكريـــم أحمـــد. الرقابـــة الشـــرعية وواقعهـــا في المصارف والمؤسســـات الإسلامية: دراســـة فقهية وقانونية مصرفية. ط١. مكتبـــة وهبة، القاهـــرة، مصر.
- البعلي، عبد الحميد محمود. الاســـتثمار والرقابة الشـــرعية في البنوك والمؤسســـات الإســـلامية. ط١. مكتبة وهبـــة، القاهرة، مصر.
- جريـــدان، نايف بدران عبد. تقييـــم عمل هيئات الفتوى والرقابة الشـــرعية فـــي المصـــارف الإســـلامية: دراســـة اســـتقرائية تحليلية. مجلـــة عالمية للاقتصاد والأعمـــال، الأردن.

المقالات والدوريات العلمية:

- أســـمع ســـفيان، عبدات عبد الوهاب. واقـــع بيع المرابحة لآمر بالشـــراء وتطبيقاتهـــا في الجزائر: بنـــك البركـــة الجزائري نموذجا. مجلـــة الاقتصاد

الجديد، المجلد ٠٧، العـدد ٧٢٧٠، ٢٠٠٧م.
- الكفـراوي، عـوف محمـود. الرقابة المالية فـي المصارف وبيـوت المال الإسـلامية بين الذاتية والشـرعية. مجلة أضواء الشـريعة، العدد ١٤، ص ٣٣٣-٣٧٠.
- أبـو معمر، فـارس محمود. أثـر الرقابـة الشـرعية واسـتقلاليتها على معامـلات البنك الإسـلامي. مجلـة الجامعة الإسـلامية، غـزة، مج ٣، العـدد الأول/شـعبان ١٤١٥هـ/يناير ١٩٩٦م.
- شـويدح، أحمـد ذيـاب. دور هيئـة الرقابـة الشـرعية فـي المصـارف الإسـلامية في قطاع غزة. مجلة الجامعة الإسـلامية، مـج ٢/٢٠٠٣، ص ١-٤١.
- بنـك دبـي الإسـلامي. مجلـة الاقتصـاد الإسـلامي: مجلـة شـهرية اقتصاديـة متخصصـة. دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، ١٩٨٣-١٩٨٥م.
- قرارات الاتحاد الدولي للبنوك الإسـلامية في اجتماعه الاسـتثنائي بدبي، ١٧/١٩٨٣، ص ١٥-١٧.
- حول اجتمـاع الهيئة العليا للفتـوى والرقابة الشـرعية، ٢٠/١٩٨٣، ص ٢٤-٢٥.
- سـيف الديـن، محمـود. البنـوك الإسـلامية والمشـكلات الاقتصادية المعاصـرة (الحلقـة الثانيـة)، ١٨/١٩٨٣، ص ١٢-١٨.
- بيت التمويل الكويتي. الضوابط الشـرعية لمسيرة المصارف الإسلامية, ١٩٨٥، ص ٥٢-٥٣.
- حمـادي، مليكـة. المعاملات الماليـة والتجاريـة بين مطرقـة الضوابط الشـرعية وسـندان التطورات الراهنة. مجلة دراسـات وأبحـاث، العدد ٧٧، مـارس ٢٠٠٢م.
- داود، سـلمان بـن عيسـى. حوكمـة منظومـة الرقابـة الشـرعية في المؤسسـات الماليـة الإسـلامية بيـن تطبيـق المعاصريـن ونظـرة المؤسسـين. المجلة الإسلامية لدراسـات الشـرعية والقانونية، العدد ٧٢، رقـم ٢٧، ٢٠٠٢م.

- سميرة مشهراوي. دور هيئة الرقابة الشرعية في ضبط المعاملات المالية الإسلامية: المرابحة لآمر بالشراء ببنك البركة نموذجا. مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد ٢٧، العدد ٢٧، ديسمبر ٢٠٢٠م.
- سهام كردودي. هيئة الرقابة الشرعية الداخلية في البنوك الإسلامية: تجربة بنك دبي الإسلامي. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ٧٢، ديسمبر ٢٠٢٠م.
- عبد القادر حيرش، لعال رمضاني. نحو تفعيل الحوكمة الشرعية في البنوك الإسلامية من وجهة نظر محاسبية: دراسة حالة الجزائر. مجلة دراسات العدّاد الاقتصادي، المجلد ٢٢، العدد ٢٧، جوان ٢٠٢٠م.
- فؤاد بن حدو. النظرة الفقهية والاقتصادية لصيغة التمويل بيع المرابحة لآمر بالشراء في البنوك الإسلامية. مجلة القيمة المضافة اقتصاديات الأعمال، المجلد ٢٠، العدد ٢٧، ٢٠٢٠م.
- مطاي عبد القادر. تحديات ومتطلبات تحقيق الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية بالإشارة إلى تجارب دولية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ٠٢، العدد ٧٢، ديسمبر ٢٠٢٠م.



كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

أثـر فاعليـة أداء الإدارة العليـا علـى الاسـتدامة في شـركات قطـاع الأغذيـة السـعودي - دراسـة تحليلية وصفية للفترة مـن 2020 - 2024

إعـــــداد :

تهاني محمدثالث موسى الهوساوي

الجامعة الاسلامية بمينسوتا

Email : Tahany1399@yahoo.com

خلاصة البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر فاعلية أداء الإدارة العليا على تحقيق الاستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية) في شركات قطاع الأغذية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٤. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستندةً إلى مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة بالإضافة إلى إجراء دراسة ميدانية شملت عينة من التنفيذيين والإداريين.

وقد كشفت النتائج عن وجود ارتباط إيجابي ذو دلالة إحصائية بين فاعلية الإدارة العليا ومستوى تطبيق ممارسات الاستدامة، كما أوضحت أن القيادة والتخطيط الاستراتيجي يُعدان المحورين الأكثر تأثيرًا في دعم جهود الاستدامة، فيما برز البُعد الاقتصادي بوصفه الأكثر تأثرًا بفاعلية الإدارة العليا.

خلصت الدراسة إلى أن فاعلية القيادة الإدارية تشكل العنصر الأساسي في دفع عجلة وتحقيق التنمية المستدامة داخل قطاع الأغذية السعودي، وأن تطوير كفاءات القيادات وتمكين المرأة وتعزيز الحوكمة والشفافية تمثل مرتكزات أساسية لتحقيق استدامة مؤسسية حقيقية.

وأوصت الدراسة بأهمية دمج وتضمين مبادئ الاستدامة ضمن استراتيجيات الشركات، وتشجيع الاستثمار في الابتكار البيئي، وإعداد تقارير أداء الاستدامة الدورية بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الكلمات المفتاحية:

فاعلية أداء الإدارة العليا-الاستدامة الاقتصادية-الاستدامة البيئية-الاستدامة الاجتماعية-قطاع الأغذية السعودي

Abstract

This study aims to analyze the impact of top management performance effectiveness on achieving sustainability across its three dimensions (economic, environmental, and social) in Saudi Arabia's food sector companies during the period 2024–2020. The study adopted a descriptive-analytical approach, drawing on a review of the literature and prior studies, in addition to conducting a field study involving a sample of executives and administrative managers.

The findings revealed a positive, statistically significant relationship between top management effectiveness and the level of sustainability practices implemented. The results also indicated that leadership and strategic planning are the two most influential drivers in supporting sustainability efforts, while the economic dimension emerged as the most affected by top management effectiveness.

The study concludes that effective managerial leadership constitutes a core factor in advancing and achieving sustainable development within Saudi Arabia's food sector. It further emphasizes that enhancing leadership competencies, empowering women, and strengthening governance and transparency are fundamental pillars for achieving genuine institutional sustainability.

Accordingly, the study recommends integrating sustainability principles into corporate strategies, encouraging investment in environmental innovation, and producing periodic sustainability performance reports in alignment with the objectives of Saudi

Vision 2030.

Keywords:
Top Management Performance Effectiveness - Economic Sustainability - Environmental Sustainability-Social Sustainability - Saudi Food Sector

المقدمة

في سياق التحولات الاقتصادية والتنموية التي تشهدها المملكة العربية السعودية في إطار رؤية ٢٠٣٠، برز قطاع الأغذية بوصفه قطاعًا استراتيجيًا يرتبط مباشرةً بالأمن الغذائي الوطني، ويُعد من القطاعات الأكثر حيوية وتأثيرًا في الاقتصاد السعودي، لما يسهم به في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وما يوفره من فرص عمل لشرائح واسعة من المواطنين والمقيمين.

ومع تصاعد التوجهات العالمية نحو ترسيخ ممارسات الاستدامة في الأنشطة الاقتصادية، بات من الضروري أن تتبنى شركات قطاع الأغذية في المملكة استراتيجيات وممارسات تواكب متطلبات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وتضطلع الإدارة العليا بدور محوري في قيادة هذا التحول، كونها الجهة المسؤولة عن صياغة الرؤية والرسالة والقيم والأهداف الاستراتيجية، وتوجيه الموارد والإمكانات بكفاءة، واتخاذ القرارات المصيرية التي تنعكس على أداء الشركة واستمراريتها على المديين القصير والطويل.

وانطلاقًا من ذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين فاعلية أداء الإدارة العليا ومستوى تحقيق الاستدامة في شركات قطاع الأغذية السعودي، اعتمادًا على بيانات ميدانية جُمعت من عينة عشوائية من المديرين التنفيذيين والمدراء والإداريين خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤. وتكتسب هذه الفترة أهمية خاصة لما شهدته من تحديات استثنائية، في مقدمتها تداعيات جائحة كوفيد-١٩، إلى جانب التحولات التنظيمية والتشريعية المصاحبة لمسار تنفيذ رؤية ٢٠٣٠، بما يتيح فحص قدرة الإدارة العليا على التكيف مع المتغيرات وتفعيل ممارسات الاستدامة.

ويأمل الباحث أن تسهم نتائج الدراسة وتوصياتها في تعزيز وعي الإدارة العليا وتطوير قدراتها في مجال الاستدامة، ودعم بناء سياسات وممارسات أكثر فاعلية تسهم في ترسيخ التنمية المستدامة على

المستويات المؤسسية والقطاعية والوطنية.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من تركيزه على العلاقة بين فاعلية أداء الإدارة العليا والاستدامة في قطاع الأغذية السعودي، باعتباره قطاعًا استراتيجيًا يرتبط بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة ورؤية المملكة ٢٠٣٠.

أهمية البحث العلمية:

تتمثل في سد فجوة معرفية في الأدبيات العربية عبر تطوير إطار مفاهيمي وأدوات قياس موضوعية للعلاقة بين الإدارة العليا والاستدامة بأبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

أهمية البحث العملية:

تكمن في تقديم رؤى وتوصيات تساعد الشركات على تحسين أدائها وتعزيز ممارسات الاستدامة، إلى جانب دعم صانعي القرار في صياغة سياسات وتشريعات ملائمة. كما يكتسب البحث بعدًا إضافيًا من خلال تناوله الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، التي شهدت تحديات استثنائية مثل جائحة كوفيد-١٩ والتحولات التنظيمية، مما يجعله مساهمة عملية وعلمية لفهم دور الإدارة العليا في مواجهة التغيرات وتعزيز استدامة قطاع الأغذية السعودي.

حيث تكمن أهمية البحث في سياق التطورات الراهنة:

1. مواجهة تحديات مثل تغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية، والتي تستدعي تبني ممارسات مستدامة لضمان استمرارية الأعمال.
2. دراسة تطور ممارسات الاستدامة في شركات قطاع الأغذية السعودي خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ وعلاقته بتطور أداء الإدارة العليا.
3. تحليل العوامل والمتغيرات المؤثرة، بما في ذلك المتغيرات الديموغرافية والتنظيمية، وتقديم نماذج وحالات لشركات رائدة.

4. وضع خارطة طريق لتعزيز فاعلية أداء الإدارة العليا في مجال الاستدامة، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المؤسسي والقطاعي والوطني .

اهداف البحث

1. صياغة إطار مفاهيمي وتطوير أدوات قياس علمية وموثوقة لتفسير وتقييم العلاقة بين فاعلية أداء الإدارة العليا وممارسات الاستدامة في قطاع الأغذية.
2. تحليل العوامل والمتغيرات الوسيطة والديموغرافية والتنظيمية المؤثرة في العلاقة بين أداء الإدارة العليا وتحقيق الاستدامة.
3. دراسة تطور ممارسات الاستدامة في شركات قطاع الأغذية السعودي خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، وربطها بمستوى تطور أداء الإدارة العليا.
4. تقديم نماذج تطبيقية وخارطة طريق استراتيجية لتعزيز دور الإدارة العليا في دعم وتبني ممارسات الاستدامة في شركات قطاع الأغذية السعودي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة هذا البحث في وجود قصور معرفي في الأدبيات المحلية المتعلقة بتفسير طبيعة العلاقة بين فاعلية أداء الإدارة العليا ومستوى تحقيق الاستدامة المؤسسية في شركات قطاع الأغذية السعودي. فعلى الرغم من المكانة الاستراتيجية لهذا القطاع بوصفه أحد ركائز الأمن الغذائي الوطني وأحد المسارات الداعمة لمستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، إلا أن الدراسات السابقة لم تُقدّم معالجة كافية لكيفية انعكاس فاعلية الإدارة العليا من حيث جودة القيادة، والتخطيط الاستراتيجي، واتخاذ القرار، وتوجيه الموارد على تبنّي ممارسات الاستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

وعليه، تنبع إشكالية البحث من الحاجة إلى تحليل منهجي وموضوعي لهذه العلاقة في السياق السعودي، بما يحدد مستوى الإسهام الفعلي لفاعلية الإدارة العليا في ترسيخ ممارسات الاستدامة داخل الشركات الغذائية، ويُسهم في سد الفجوة المعرفية القائمة، وصولاً إلى تقديم استنتاجات وتوصيات تطبيقية تدعم تعزيز الاستدامة المؤسسية في هذا القطاع الحيوي.

أسئلة البحث

◆ السؤال الرئيسي:

ما مدى تأثير فاعلية أداء الإدارة العليا في شركات قطاع الأغذية السعودي على تحقيق الاستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية) خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤؟

◆ الأسئلة المحورية والفرعية:

المحور الأول: فاعلية أداء الإدارة العليا

- ما مستوى فاعلية أداء الإدارة العليا في شركات قطاع الأغذية السعودي؟
- ما مدى تبني الإدارة العليا لاستراتيجيات واضحة للاستدامة؟
- كيف تُقيِّم الإدارة العليا مستوى أدائها في تحقيق أهداف الاستدامة؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه الإدارة العليا في تنفيذ خطط الاستدامة؟

المحور الثاني: الاستدامة الاقتصادية

- ما مستوى تحقيق الاستدامة الاقتصادية في شركات قطاع الأغذية السعودي؟
- ما دور الإدارة العليا في تعزيز الكفاءة التشغيلية والربحية المستدامة؟
- كيف تساهم الإدارة العليا في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام للشركة؟
- ما أثر قرارات الإدارة العليا على الأداء المالي المستدام للشركة؟

المحور الثالث: الاستدامة البيئية

- ما مستوى تحقيق الاستدامة البيئية في شركات قطاع الأغذية السعودي؟
- كيف تعمل الإدارة العليا على تقليل الأثر البيئي لعمليات الشركة؟
- ما مدى فاعلية سياسات الإدارة العليا في إدارة الموارد الطبيعية وتقليل النفايات؟
- ما التدابير التي تتخذها الإدارة العليا للتكيف مع التغيرات المناخية وتقليل الانبعاثات الكربونية؟

المحور الرابع: الاستدامة الاجتماعية

- ما مستوى تحقيق الاستدامة الاجتماعية في شركات قطاع الأغذية السعودي؟
- كيف تساهم الإدارة العليا في تعزيز المسؤولية المجتمعية للشركة؟
- ما دور الإدارة العليا في تنمية رأس المال البشري وتحسين بيئة العمل؟
- ما مدى التزام الإدارة العليا بمعايير الحوكمة وأخلاقيات العمل؟

حدود البحث

1. الحدود المكانية: شركات قطاع الأغذية في المملكة العربية السعودية.
2. الحدود الزمانية: يغطي البحث الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٢٤.
3. الحدود البشرية: الإدارة العليا في شركات قطاع الأغذية (الرؤساء التنفيذيين، المديرين العامين، وأعضاء مجالس الإدارة).
4. الحدود الموضوعية: العلاقة بين فاعلية أداء الإدارة العليا وتحقيق الاستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية).

الدراسات السابقة

❖ دراسة Abdou, Hassan, & Salem, (٢٠٢٣)[1]

أظهرت أن التزام الإدارة العليا في قطاع الخدمات الغذائية بالاستدامة يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي عبر خفض التكاليف، وتعزيز الأداء البيئي من خلال تقليل النفايات، إضافة إلى رفع مستوى المسؤولية الاجتماعية عبر رضا الموظفين والعملاء.

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مواقف واتجاهات مديري قطاع الخدمات الغذائية تجاه مفهوم الاستدامة وممارساتها، مع التركيز على تأثير التزام الإدارة العليا على الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمؤسسات العاملة في هذا القطاع.

أهم النتائج

1. التزام الإدارة العليا بالاستدامة كان له تأثير مباشر على تحسين الأداء العام للمؤسسة.
2. الوعي القيادي بمفهوم الاستدامة ارتبط إيجابيًا بمدى تبنّي المؤسسات للممارسات المستدامة.
3. الدعم المؤسسي والتشريعي ساعد في رفع مستوى تبنّي مبادرات الاستدامة.

التوصيات

1. تضمين الاستدامة في الخطط الاستراتيجية وتفعيل دور الإدارة العليا في قيادتها.
2. تطوير برامج تدريبية للمديرين التنفيذيين.
3. تعزيز الشفافية في تقارير الأداء البيئي والاجتماعي وفق *ESG/[2]

1- Abdou, A. H., Hassan, T. H., & Salem, A. E. (2023). Promoting sustainable food practices in food service industry: An empirical investigation on Saudi Arabian restaurants. Sustainability, 12206 ,(16)15

2- معايير ESG تمثل إلى الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة لتقييم استدامة الشركات، في حين تمثل GRI إطارًا دوليًا معتمدًا لإعداد تقارير الاستدامة والإفصاح عنها بشكل منهجي وشفاف.

(GRI

4. دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بالحوافز والدعم الفني.
5. توسيع برامج التوعية للعاملين والمستهلكين.

❖ دراسة Butt, Arshad, & Butt (٢٠٢٤)[3]

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تحليل دور القيادة التحويلية الخضراء في تعزيز الأداء المستدام داخل المؤسسات الصناعية في باكستان، من خلال اختبار تأثير الابتكار الأخضر كمتغير وسيط يربط بين القيادة الخضراء والأداء المستدام بأبعاده الثلاثة (الاقتصادي، البيئي، والاجتماعي).
اعتمد الباحثون على المنهج الكمي واستخدموا الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة شملت ٢٣٨ من العاملين والمديرين في شركات صناعية باكستانية مدرجة في البورصة. وتم تحليل البيانات باستخدام التحليل الإحصائي الهيكلي (SEM) لاختبار العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات.

نتائج الدراسة

1. القيادة التحويلية الخضراء تؤثر إيجابيًا على الأداء المستدام، حيث تبين أن القادة الذين يتبنون ممارسات قيادية خضراء (مثل تحفيز الموظفين على تبنّي القيم البيئية وتشجيعهم على الابتكار البيئي) يحققون أداءً مستدامًا أعلى على المستويات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
2. الابتكار الأخضر له دور وساطة جزئي بين القيادة الخضراء والأداء المستدام، مما يعني أن القيادة الخضراء تؤثر على الأداء من خلال تعزيز الابتكار في المنتجات والعمليات التي تراعي الاستدامة.
3. البعد البيئي كان الأكثر تأثرًا بالقيادة التحويلية الخضراء، متبوعًا بالبعد الاقتصادي ثم الاجتماعي، وهو ما يعكس أهمية القائد في ترسيخ

3- Butt, A., Arshad, Z., & Butt, U. (2024). The Impact of Green Transformational Leadership on Sustainable Performance in Pakistan's Manufacturing Sector: The Mediation Effect of Green Innovation. Qlantic Journal of Social Sciences, 151–137 ,(3)5.

الممارسات البيئية كمحور رئيس لتحقيق الأداء المستدام.

4. أثبتت الدراسة أن المؤسسات التي تمتلك قيادة خضراء واعية أكثر قدرة على تحفيز العاملين نحو سلوكيات بيئية مسؤولة، وتعزيز ثقافة الابتكار داخل بيئة العمل.

التوصيات

1. تعزيز مفهوم القيادة التحويلية الخضراء داخل المؤسسات الصناعية عبر برامج تدريبية متخصصة للقادة والمديرين التنفيذيين.
2. الاستثمار في الابتكار الأخضر باعتباره جسرًا يربط بين القيادة المستدامة وتحقيق الأداء المؤسسي المتميز، وتشجيع تطوير منتجات وعمليات صديقة للبيئة.
3. تبنّي سياسات مؤسسية محفزة للسلوك البيئي مثل المكافآت المرتبطة بالأداء الأخضر، ودعم المبادرات الابتكارية ذات الطابع البيئي.
4. تعزيز الثقافة التنظيمية المستدامة التي تشجع التعاون بين الموظفين والإدارة العليا في تطبيق مبادرات خضراء.
5. إجراء مزيد من الدراسات لاستكشاف متغيرات وسيطة إضافية مثل الثقافة المؤسسية أو القدرات الديناميكية وتأثيرها في العلاقة بين القيادة الخضراء والأداء المستدام.

خلاصة الباحثين

خلصت الدراسة إلى أن القيادة التحويلية الخضراء تعدّ من أهم أنماط القيادة القادرة على دعم التحول المستدام في المؤسسات الصناعية. كما أن نجاح هذا النمط القيادي يعتمد على قدرة القائد على تحفيز الابتكار الأخضر والتزام الموظفين بالقيم البيئية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المستدام الشامل للمؤسسة.

❖ دراسة Almulhim (٢٠٢٤) [4]

ملخّص الدراسة

تهدف الدراسة إلى استكشاف كيفية تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري (Circular Economy - CE) في قطاع الأغذية السعودي، مع التركيز على التحديات والفرص، وتقديم إطار مفاهيمي للاستدامة من منظور نظري.

تستعرض الدراسة سلسلة القيمة الغذائية (من الاستخراج، المعالجة، التصنيع، الاستهلاك إلى التخلص) وتربطها بمبادئ الـ "٦R" (الحدّ، إعادة الاستخدام، التدوير، الاسترداد، إعادة التصنيع، وإعادة التصميم) لاقتراح استراتيجيات دائرية محتملة في القطاع.

كما تناقش الدراسة الفجوات القائمة بين الأطر النظرية والتطبيق الفعلي في السعودية، وتطرح أولويات وسياسات يجب تبنّيها لتحقيق انتقال فعّال نحو نظام غذائي دائري.

النتائج التي توصلت إليها

- تمّ اقتراح إطار منهجي لتقييم دائرية سلسلة الإمداد في قطاع الأغذية، يدمج مبادئ الاقتصاد الدائري مع ممارسات سلسلة القيمة (٦R) لتحديد الحلقات الممكنة للتدوير داخل القطاع.
- أوضحت الدراسة أن تبنّي CE فعلي في القطاع يحتاج إلى التزام إداري قوي من القيادة العليا كشرط أساسي، إلى جانب توفير البنية التحتية والموارد المالية والتقنية الملائمة.
- كما تبيَّن أن هناك فجوة كبيرة بين الطرح النظري وبين الواقع الميداني في الشركات، حيث أن التطبيق محدود بسبب معوقات مثل التكاليف، نقص المعرفة التقنية، ضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، والقيود التنظيمية.
- أكدت الدراسة أن بعض الشركات في السعودية بدأت بالفعل

4- Almulhim, A. I. (2024). Toward a Greener Future: Applying Circular Economy Principles to Saudi Arabia's Food Sector for Environmental Sustainability. Sustainability, 786 ,(2)16.

تطبيق حلقات دائرية بسيطة (مثل إعادة التدوير وتقليل الفاقد)، لكنها تغطي فقط أجزاء من سلسلة القيمة وليست تطبيقًا شاملًا.

❖ دراسة خضير وغربي (٢٠٢٤) [5]

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المسؤولية الاجتماعية في دعم التنمية المستدامة من خلال دراسة حالة شركة المراعي بالاعتماد على تحليل وثائق/تقارير الشركة (لا سيما التقرير السنوي) وربطها بأبعاد التنمية المستدامة.

أهم النتائج

- وجود ارتباط واضح بين برامج المسؤولية الاجتماعية وتحسين جوانب التنمية المستدامة.
- أشارت الدراسة ضمنيًا إلى أن الحوكمة وتكامل التخطيط والتنفيذ وصياغة الاستراتيجية كانت عناصر داعمة لتحقيق نتائج الاستدامة، وهو ما يعكس دور الإدارة العليا في توجيه الموارد والقرارات.

❖ دراسة فتحي ويحيى (٢٠٢٣) [6]

ملخص الدراسة

سعت الدراسة إلى بيان كيف يسهم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في تجسيد مفهوم خلق القيمة المشتركة، وتطبيق ذلك على شركة المراعي، من خلال تحليل مفاهيمي/تحليلي يربط بين المسؤولية الاجتماعية ومخرجاتها الاقتصادية والاجتماعية.

أهم النتائج

- أكدت الدراسة أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يرتبط بخلق قيمة

5- ضير، عقبة، وغربي، خليل. (2024). المسؤولية الاجتماعية ومساهمتها في تحسين التنمية المستدامة: شركة المراعي أنموذجًا. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 8(2)، 865-878. جامعة الوادي.

6- فتحي، محمد، & يحيى، عبد الله. (2023). مساهمة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في تجسيد مفهوم خلق القيمة: دراسة حالة شركة المراعي. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 16(2)، 233-252.

مشتركة، بما يشمل فوائد اقتصادية واجتماعية.

- أوضحت أن تداخل الأبعاد بين المسؤولية الاجتماعية والقيمة المشتركة يعزز المنظور المؤسسي للاستدامة.

الملخص للدراسات السابقة:

تشير الدراسات السابقة على اختلاف سياقاتها إلى اتجاه عام مفاده أن الإدارة العليا تمثل عاملاً حاسمًا في ترسيخ الاستدامة المؤسسية. فقد بينت الدراسات الدولية أن أنماط القيادة الداعمة للاستدامة تسهم في رفع الأداء المستدام بصورة مباشرة أو عبر متغيرات وسيطة مثل الابتكار الأخضر Butt ٢٠٢٤)، كما ابرزت دراسة Abdou, Hassan, & Salem (٢٠٢٣) دور الالتزام القيادي والوعي والتدريب والدعم المؤسسي في تعزيز تبني ممارسات الاستدامة في قطاع غذائي خدمي. وفي السياق السعودي، قدّمت دراسة Almulhim (٢٠٢٤) إطارًا نظريًا للاقتصاد الدائري وأكدت أن نجاح التحول يتطلب التزام القيادة العليا وتوفير الموارد، بينما ركزت دراسات خضير وغربي (٢٠٢٤)، فتحي ويحيى (٢٠٢٣) على المسؤولية الاجتماعية ودراسة حالة (المراعي) لتفسير كيف يمكن للممارسات المؤسسية الموجهة من الإدارة العليا أن تنعكس على أبعاد التنمية المستدامة أو خلق القيمة المشتركة.

الفجوة البحثية:

بالرغم من ثراء النتائج السابقة، إلا أنها تكشف عن فجوة واضحة تتمثل في :

1. محدودية الدراسات العربية دراسة Abdou, Hassan, & Salem (٢٠٢٣) ودراسة Arshad & Butt (٢٠٢٤)التي تختبر ميدانيًا وبصورة كمية أثر فاعلية أداء الإدارة العليا على الاستدامة بأبعادها الثلاثة في شركات قطاع الأغذية وليس في شركة واحدة.
2. اعتماد الدراسات العربية القريبة دراسة خضير وغربي (٢٠٢٤) ودراسة

فتحي ويحيى (٢٠٢٣) على منهج دراسة الحالة/تحليل الوثائق أكثر من اعتمادها على القياس الإحصائي لعلاقة المتغيرين فاعلية الإدارة العليا ← الاستدامة.

3. أن بعض الأدبيات السعودية دراسة Almulhim (٢٠٢٤) ركزت على أطر نظرية (كالاقتصاد الدائري) دون ربط ميداني مباشر بمستوى فاعلية الإدارة العليا في الشركات.

موقع البحث الحالي من الدراسات السابقة:

يأتي البحث الحالي ليكمل ما سبق عبر:

- **التميّز المنهجي:** تقديم دراسة ميدانية وصفية تحليلية لعينة من التنفيذيين والمدراء والإداريين في شركات قطاع الأغذية السعودي خلال (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، بما يتيح تعميمًا أعلى من دراسات الحالة.
- **التميّز الموضوعي:** قياس فاعلية أداء الإدارة العليا كمحور مستقل بمؤشرات واضحة، وربطها مباشرة بتطبيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ضمن نموذج واحد.
- **التميّز التطبيقي:** تحويل الأفكار العامة في الأدبيات (التزام القيادة، الحوكمة، الابتكار الأخضر، الاقتصاد الدائري) إلى نتائج إحصائية وتوصيات عملية قابلة للتطبيق في سياق القطاع السعودي ورؤية ٢٠٣٠.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، إذ يهدف إلى وصف الظاهرة قيد الدراسة بدقة وموضوعية، والمتمثلة في العلاقة بين فاعلية أداء الإدارة العليا وتحقيق الاستدامة في شركات قطاع الأغذية السعودي، وتحليل مكوناتها وتفسير العلاقات القائمة بينها. وتم تصميم البحث بطريقة تتيح الربط بين الجانب النظري والتطبيقي، وذلك على النحو الآتي:

1. **الجانب النظري:** يتضمن استعراضاً وتحليلًا للدراسات السابقة والأدبيات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، بهدف بناء إطار نظري متكامل يوضح العلاقة بين أداء الإدارة العليا والاستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية).
2. **الجانب التطبيقي (الميداني):**
   I. تم اختيار عينة عشوائية من المدراء التنفيذيين والمدراء والإداريين في شركات قطاع الأغذية السعودي.
   II. تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية، نظرًا لقدرتها على جمع معلومات كمية قابلة للتحليل الإحصائي.

خطة البحث

الفصل الأول: فاعلية أداء الإدارة العليا

يتناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية لفاعلية الإدارة العليا، من خلال توضيح مفهومها وخصائصها وأدوارها، إضافة إلى مؤشرات قياسها والعوامل المؤثرة فيها. كما يستعرض أهم الأدبيات والنظريات ذات الصلة، مثل:

- نظرية القمة الإدارية.
- نظرية أصحاب المصلحة.
- نظرية القيادة المستدامة.

الفصل الثاني: الاستدامة في شركات قطاع الأغذية

يُركّز الفصل على مفهوم الاستدامة وأبعادها الثلاثة (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية)، مع تحليل ممارسات الاستدامة في شركات قطاع الأغذية السعودية ومؤشراتها التطبيقية، استنادًا إلى أحدث الأدبيات المحلية والدولية.

الفصل الثالث: العلاقة بين فاعلية الإدارة العليا والاستدامة

يبحث هذا الفصل في العلاقة بين فاعلية أداء الإدارة العليا وتحقيق الاستدامة في شركات قطاع الأغذية، من خلال تحليل نظري وميداني للبيانات المستخلصة من الدراسة، وصولاً إلى النتائج الإحصائية والتوصيات العملية لتعزيز الاستدامة المؤسسية.

الفصل الأول

المبحث الاول: فاعلية أداء الإدارة العليا

تمهيد

تمثل الإدارة العليا قمة الهرم التنظيمي في المنظمات، وتتولى مسؤولية صياغة الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية، واتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تحدد مسار المنظمة وتوجهاتها المستقبلية. وتزداد أهمية دور الإدارة العليا في ظل التحديات والتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال، والتي تتطلب قدرة عالية على التكيف والابتكار واستشراف المستقبل.

وفي سياق التحول نحو الاستدامة، تبرز أهمية فاعلية أداء الإدارة العليا بشكل خاص، إذ تقع على عاتقها مسؤولية قيادة هذا التحول، وتبني استراتيجيات وممارسات تحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للمنظمة.

في هذا الفصل، سنتناول مفهوم الإدارة العليا وخصائصها وأدوارها، ثم نتناول فاعلية أداء الإدارة العليا ومؤشرات قياسها والعوامل المؤثرة فيها، وذلك بهدف بناء فهم نظري متكامل لهذا المتغير الرئيسي في البحث.

ويعتمد هذا الفصل على مراجعة شاملة للأدبيات العربية والأجنبية في مجال الإدارة العليا وفاعلية الأداء، مع التركيز على السياق السعودي بشكل خاص، والسياق العربي بشكل عام، مع الاستفادة من التجارب والممارسات العالمية الرائدة في هذا المجال.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة العليا وخصائصها وأدوارها

أولاً: مفهوم الإدارة العليا

تُعد الإدارة العليا أعلى مستوى إداري في الهيكل التنظيمي للمؤسسات، وتشمل مجموعة الأفراد الذين يمتلكون السلطة والصلاحيات لاتخاذ القرارات الاستراتيجية وتوجيه المنظمة نحو تحقيق أهدافها طويلة المدى. ويشمل هذا المستوى عادة: الرئيس التنفيذي (CEO)، المديرين التنفيذيين (C-Level)، أعضاء مجلس الإدارة، ورؤساء الإدارات العليا.

وقد وردت للإدارة العليا عدة تعريفات في الأدبيات الإدارية:

Wu (٢٠١٧) [7] عرفوا الإدارة العليا بأنها: «مجموعة من القادة الذين يتحملون المسؤولية النهائية عن تحديد اتجاه المنظمة وصياغة استراتيجياتها وتنفيذها بما يحقق أهدافها المستدامة Aboramadan (٢٠٢١) [8] أشار إلى أن الإدارة العليا هي: «الجهة القيادية التي تتحكم في الموارد الاستراتيجية للمؤسسة، وتشرف على العمليات التشغيلية الكبرى، وتبني علاقات المنظمة مع بيئتها الخارجية.»

كما أوضح Kutzschbach (٢٠٢١) [9] أن الإدارة العليا تمثل: «الركيزة الأساسية في تحويل التوجهات الاستراتيجية إلى ممارسات تنظيمية ملموسة تعزز من مرونة المؤسسة واستدامتها.»

ثانيًا: خصائص الإدارة العليا

تتميز الإدارة العليا بعدد من الخصائص التي تجعلها مختلفة عن

7- Wu, T., Wu, Y. J., Tsai, H., & Li, Y. (2017). Top Management Teams' Characteristics and Strategic Decision-Making: A Mediation of Risk Perceptions and Mental Models. Sustainability, 2265 ,(12)9.

8- Aboramadan, M. (2021). Top management teams characteristics and firms› performance: Literature review and avenues for future research. International Journal of Organizational Analysis, 628–603 ,(3)29.

9- Kutzschbach, J., Tanikulova, P., & Lueg, R. (2021). The Role of Top Managers in Implementing Corporate Sustainability—A Systematic Literature Review on Small and Medium-Sized Enterprises. Administrative Sciences, 44 ,(2)11.

المستويات الإدارية الأخرى، ومن أهمها:

✔ **السلطة الاستراتيجية العليا:**

تمتلك الإدارة العليا سلطة اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالسياسات العامة، واتجاهات الاستثمار، وتطوير الأعمال، والشراكات، وغيرها من القرارات التي تمس مستقبل المؤسسة Felício (٢٠١٣).[10]

✔ **الرؤية الشمولية والاستباقية:**

تنظر الإدارة العليا إلى المنظمة ككل متكامل وليس كوحدات منفصلة. فهي تأخذ في الاعتبار التغيرات البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية، وتبني خططًا استباقية للتكيف معها.

✔ **الخبرة والتنوع المعرفي:**

غالبًا ما تضم الإدارة العليا قيادات تمتلك خبرات تراكمية ومهارات متنوعة، مما ينعكس على جودة صنع القرار ورفع كفاءة الاستراتيجيات المتبعة.

✔ **القدرة على تحمل المخاطر والمسؤولية:**

تتحمل الإدارة العليا كامل المسؤولية عن النتائج الإيجابية والسلبية للقرارات الاستراتيجية، وتتحمل تبعات التغيرات الكبرى في مسار المنظمة.

✔ **القدرة على بناء الثقافة التنظيمية:**

تمثل الإدارة العليا القوة المحركة لتشكيل ثقافة مؤسسية فاعلة، تدعم القيم والأهداف المشتركة وتعزز الالتزام داخل المنظمة Pedraza-Rodríguez (٢٠٢٣).[11]

10- Felício, J. A. (2013). Study on the characteristics of top managers and strategic options in different industries over a time period. Global Business Perspectives, 1, 239–260.

11- Pedraza-Rodríguez, J. A., Ruiz-Vélez, A., Sánchez-Rodríguez, M. I., & Fernández-Esquinas, M. (2023). Management skills and organizational culture as sources of innovation for firms in peripheral regions. Technological Forecasting and Social Change, 191, Article 122518.

ثالثًا: أدوار الإدارة العليا

تلعب الإدارة العليا أدوارًا محورية تتداخل بين التخطيط، التنظيم، القيادة، الرقابة، والتواصل مع أصحاب المصلحة. ومن أبرز هذه الأدوار:

- **صياغة الرؤية والرسالة والاستراتيجيات العامة**: حيث تقوم الإدارة العليا بتحديد الاتجاهات المستقبلية للمنظمة وصياغة رؤيتها ورسالتها بما يتماشى مع بيئتها الداخلية والخارجية Wheelen & Hunger (٢٠١٧)[12].
- **اتخاذ القرارات الاستراتيجية**: تتولى الإدارة العليا اتخاذ قرارات كبرى تتعلق بالاستثمار، التوسع، الاندماج، التحول الرقمي، إدارة الموارد، واستراتيجيات النمو.
- **قيادة التغيير والتطوير التنظيمي**: من أبرز أدوار الإدارة العليا قيادة التغيير من خلال تطوير الثقافة التنظيمية، وابتكار أساليب عمل جديدة، وتعزيز المرونة التنظيمية في مواجهة التحدياتKotter (١٩٩٦)[13].
- **بناء العلاقات مع أصحاب المصلحة**: تمثل الإدارة العليا الواجهة الرسمية للمنظمة أمام الحكومات، المساهمين، العملاء، المجتمع، والمنظمات الدولية، وتقوم بتعزيز الشراكات الاستراتيجية Wheelen & Hunger (٢٠١٧)).
- **مراقبة الأداء وضمان الجودة**: تتولى الإدارة العليا الإشراف على تنفيذ الخطط ومتابعة الأداء العام للمؤسسة، وتقييم كفاءته وجودته لضمان تحقيق الأهداف المحددة. Kotte (١٩٩٦) [14]

رابعًا: دور الإدارة العليا في تحقيق الاستدامة

مع تصاعد التوجه العالمي نحو الاستدامة، أصبحت الإدارة العليا لاعبًا

12- Wheelen, T. L., & Hunger, J. D. (2017). Strategic Management and Business Policy: Globalization, Innovation, and Sustainability (15th ed.). Pearson.

13- Kotter, J. P. (1996). Leading Change. Harvard Business Review Press.

14- Kotter, J. P. (1996). Leading Change. Harvard Business School Press.

رئيسيًا في إدماج مفاهيم الاستدامة ضمن استراتيجيات المنظمة. ويتجلّى دورها في عدة محاور رئيسة:

- **الاستدامة الاقتصادية:** من خلال تعزيز الربحية على المدى البعيد وضمان الاستخدام الفعال للموارد المالية، وكذلك دمج معايير الاستدامة في القرارات الاستثمارية والتشغيلية لخفض التكاليف وزيادة الكفاءة Khan (٢٠٢٢) [15]
- **الاستدامة البيئية:** عبر تبنّي سياسات بيئية مسؤولة، وتقليل الانبعاثات والنفايات، وضمان تخصيص الموارد لدعم المبادرات الخضراء. فالقادة الذين يلتزمون بالمبادرات البيئية يميلون إلى تخصيص الميزانيات والموارد اللازمة لتحقيق الأهداف البيئية (٢٠٢٥) Hoang [16]
- **الاستدامة الاجتماعية:** من خلال تحسين بيئة العمل، دعم رفاه الموظفين، تعزيز المشاركة المجتمعية، وتطبيق ممارسات الحوكمة الرشيدة التي توفر العدالة والمسؤولية داخل المؤسسة (٢٠٢٢) Liao [17]

المطلب الثاني: فاعلية أداء الإدارة العليا ومؤشرات قياسها والعوامل المؤثرة فيها

اولا: مفهوم فاعلية أداء الإدارة العليا:

عرفت فاعلية الإدارة العليا بأنها القدرة على تحقيق الأهداف التنظيمية بكفاءة، من خلال اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة، وتخصيص الموارد

15- Khan, M. K., He, W., Akram, R., & Iqbal, S. (2022). Role of managerial ability in environmental, social, and economic sustainability: Empirical evidence from China. Journal of Environmental and Public Health, 8588385 ,2022.

16- Hoang, H. T., Pham, N. T., Seet, P.-S., Jones, J., & Ho, N. T. T. (2025). Top management green commitment and employee in-role green performance: An emerging economy study. Sustainable Futures, 100432 ,9.

17- Liao, Y. (2022). Sustainable leadership: A literature review and prospects for future research. Frontiers in Psychology, 1045570 ,13.

بصورة مثلى، وتحفيز فرق العمل نحو الأداء المتميز. ويشير (١٩٩٩) Drucker [18] إلى أن الإدارة الفعالة هي التي "تركز على النتائج لا الجهود"، أي أن الفاعلية تُقاس بمدى تحقيق الأثر المطلوب وليس بمجرد تنفيذ الأنشطة. أما (٢٠٠٩) Mintzberg [19] فقد أوضح أن الإدارة العليا الفعالة هي التي تمتلك رؤية واضحة وتترجمها إلى أفعال استراتيجية عملية. في حين أشار (١٩٨٤) Hambrick & Mason [20] إلى أن فاعلية الأداء ترتبط ارتباطًا وثيقًا بخلفيات القادة وتجاربهم الشخصية (نظرية القمة الإدارية)، حيث تعكس قراراتهم توجهات المنظمة الاستراتيجية وأدائها العام. كما عرّف (٢٠٢١) Aboramadan [21] الفاعلية بأنها قدرة الإدارة العليا على التوفيق بين المتغيرات الداخلية والخارجية، من خلال قرارات استراتيجية تضمن استدامة المؤسسة وتعزز قدرتها التنافسية في السوق.

ثانيا: مؤشرات قياس فاعلية أداء الإدارة العليا

لقياس فاعلية الإدارة العليا، تعتمد الأدبيات الإدارية على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تعكس مستوى الأداء الاستراتيجي والتنظيمي، ومن أبرزها:

1. **تحقيق الأهداف الاستراتيجية:** يقاس هذا المؤشر من خلال نسبة الإنجاز الفعلي للأهداف والخطط المرسومة، ومدى توافق النتائج مع الرؤية المستقبلية Kaplan & Norton (١٩٩٢) [22]
2. **الأداء المالي:** ويشمل معدلات الربحية، العائد على الاستثمار، نمو

18- Drucker, P. F. (1966). The Effective Executive: The Definitive Guide to Gettingg the Right Things Done. New York: Harper & Row.

19- Mintzberg, H. (2009). Managing. San Francisco, CA: Berrett-Koehler Publishers.

20- Hambrick, D. C., & Mason, P. A. (1984). Upper Echelons: The Organization as a Reflection of Its Top Managers. Academy of Management Review, 206-193 ,(2)9.

21- Aboramadan, M. (2021). Top management teams characteristics and firms' performance: The mediating role of innovation. International Journal of Organizational Analysis, 619-603 ,(3)29.

22-Kaplan, R. S., & Norton, D. P. (1992). The Balanced Scorecard: Measures That Drive Performance. Harvard Business Review, January-February, 79-71.

الإيـرادات، والسـيولة الماليـة Drucker (١٩٩٩) [23]

3. **جـودة اتخـاذ القـرار:** يُقـاس مـن خـلال سـرعة القـرار ودقتـه ومـدى مسـاهمته فـي تعزيـز القـدرة التنافسـية.
4. **الابتـكار والمرونـة التنظيميـة:** قـدرة الإدارة العليـا علـى مواكبـة التغيرات التكنولوجيـة وتبنـي ثقافـة الابتكار.
5. **القيـادة والتحفيـز:** مـدى رضـا العامليـن عـن القيـادة، وفاعليـة برامـج التحفيـز، ومشـاركة الموظفيـن فـي اتخـاذ القـرار.
6. **الاسـتدامة المؤسسـية:** قـدرة المنظمـة علـى دمـج الأبعـاد البيئيـة والاجتماعيـة والاقتصاديـة ضمـن اسـتراتيجيته Eccles (٢٠١٤) [24]
7. **السـمعة والحوكمـة:** الالتـزام بالشـفافية، المسـؤولية الاجتماعيـة، وأخلاقيـات الأعمـال Solomon (٢٠٢٠)[25].

المجال	المؤشر	وصف المؤشر	نوع المؤشر
الأداء الاستراتيجي	تحقيق الأهداف طويلة المدى	نسبة الإنجاز الفعلي للأهداف الاستراتيجية خلال فترة محددة	كمي
الابتكار والمرونة	معدل تبني التقنيات الجديدة	مدى قدرة الإدارة على إدماج الابتكار في عملياتها	كمي/نوعي
اتخاذ القرار	جودة القرار وسرعته	قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة في الوقت المناسب	نوعي
القيادة والتحفيز	رضا القيادات الوسطى والموظفين	يقاس من خلال استبيانات ومسوحات رأي داخلية	نوعي

23- Drucker, P. F. (1999). Management challenges for the 21st century. Harper Business

24- Eccles, R. G., Ioannou, I., & Serafeim, G. (2014). The Impact of Corporate Sustainability on Organizational Processes and Performance. Management Science, 60(11), 2857–2835

25- Solomon, J. (2020). Corporate Governance and Accountability (5th ed.). John Wiley & Sons.

المجال	المؤشر	وصف المؤشر	نوع المؤشر
الاستدامة المؤسسية	دمج أهداف الاستدامة	مدى تضمين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الخطط	نوعي
الأداء المالي	مؤشرات النمو المالي	مثل العائد على الاستثمار (ROI) ونمو الإيرادات	كمي
السمعة والحوكمة	الالتزام بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية	يقاس عبر تقارير الاستدامة، والاعتمادات، والجوائز	نوعي/كمي

* الجدول يوضح مجموعة من المُؤشرات التي تُستخدم لقياس فاعلية أداء الإدارة العليا، مقسَّمة إلى مؤشرات كمية ونوعية

العوامل المؤثرة في فاعلية أداء الإدارة العليا:

تتأثر فاعلية الإدارة العليا بعدد من العوامل المتشابكة التي يمكن تصنيفها إلى عوامل داخلية مرتبطة بالمنظمة، وعوامل خارجية مرتبطة بالبيئة المحيطة:

العوامل الداخلية:

- خصائص الإدارة العليا: مثل الخبرة القيادية، التنوع المعرفي والثقافي، ونمط القيادة Hambrick & Mason (١٩٨٤)[26]
- الهيكل التنظيمي والثقافة المؤسسية: المرونة التنظيمية، وضوح الأدوار، وفاعلية قنوات الاتصال Mintzberg (٢٠٠٩) [27]
- مستوى الحوكمة والشفافية: وضوح الصلاحيات، وجود أنظمة رقابية فاعلة، التزام القيادة بالمعايير الأخلاقية Solomon (٢٠٢٠) [28]

26- Hambrick, D. C., & Mason, P. A. (1984). Upper Echelons: The Organization as a Reflection of Its Top Managers. Academy of Management Review, 206–193 ,(2)9.

27- Mintzberg, H. (2009). Managing. San Francisco, CA: Berrett-Koehler Publishers.

28- Solomon, J. (2020). Corporate Governance and Accountability (5th ed.). Chichester, UK: John Wiley

العوامل الخارجية

- البيئة الاقتصادية والتشريعية: استقرار البيئة المحيطة، القوانين الحكومية، ومستوى المنافسة Porter (٢٠٠٨)[29].
- التكنولوجيا والتحول الرقمي: مدى توظيف التقنيات الحديثة والبيانات الضخمة في عمليات اتخاذ القرار Kane (٢٠١٥)[30]
- الضغوط المجتمعية والدولية: المتعلقة بالاستدامة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية Freeman (٢٠١٠)[31]

& Sons.

29- Porter, M. E. (2008). The Five Competitive Forces That Shape Strategy. Harvard Business Review, 93–78 ,(1)86.

30- Kane, G. C., Palmer, D., Phillips, A. N., Kiron, D., & Buckley, N. (2015). Strategy, Not Technology, Drives Digital Transformation. MIT Sloan Management Review and Deloitte University Press.

31- Freeman, R. E. (2010). Strategic Management: A Stakeholder Approach. Cambridge University Press.

الفصل الثاني

الإطار النظري للمتغير التابع

المبحث الاول: الاستدامة في شركات قطاع الأغذية

يعد مفهوم الاستدامة أحد أهم المفاهيم المعاصرة في الإدارة والاقتصاد، إذ يمثل الإطار الذي يجمع بين الأداء الاقتصادي، والمسؤولية البيئية، والعدالة الاجتماعية. وفي ظل التغيرات المناخية والضغوط العالمية على الموارد الطبيعية، تزايد الاهتمام بالاستدامة في جميع القطاعات، لا سيما قطاع الأغذية الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأمن الغذائي الوطني وصحة المجتمع. يهدف هذا الفصل إلى استعراض الإطار النظري لمفهوم الاستدامة، وأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية، مع التركيز على تطبيقاتها في شركات الأغذية السعودية.

المطلب الأول: الاستدامة الاقتصادية

أولا: مفهوم الاستدامة الاقتصادية

تُعدّ الاستدامة الاقتصادية من الركائز الجوهرية التي ينبغي أن تُؤخذ بعين الاعتبار في استراتيجية شركات قطاع الأغذية السعودي، لأنها تمثّل الضمان لاستمرار الشركة وتحقيق النمو في ظل بيئة اقتصادية متقلبة. فعن طريق تحسين كفاءة العمليات، وخفض الهدر المالي، وتنويع مصادر الإيرادات، يمكن للشركة أن تحافظ على هوامش ربحية مستقرة وتكون مرنة أمام التحديات الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات التي تدمج الاستدامة الاقتصادية في استراتيجيتها غالبًا ما تتمتّع بميزة تنافسية أعلى، مما يُسهّل جذب الاستثمارات والحصول على شروط تمويل مفضّلة. إن تفعيل هذا البعد الاقتصادي يساعد على تعزيز الصناعة الغذائية المحلية وتقليل الاعتماد على الواردات، مما

يدعم أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تنمية الاقتصاد غير النفطي. وقد أشارت دراسة Şimşek (٢٠٢٤) [32] إلى أن البعد الاقتصادي للاستدامة في صناعة الأغذية يُعد من المجالات التي نالت اهتمامًا أقل في الأدبيات مقارنة بالبعد البيئي، رغم أهميته في دعم نمو المؤسسات وقدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية.

ثانيا: مؤشرات الاستدامة الاقتصادية

تعتمد الاستدامة الاقتصادية في شركات قطاع الأغذية على مجموعة من المؤشرات الأساسية التي تعكس قدرة المؤسسة على تحقيق نمو متوازن ومستدام. ومن أبرز هذه المؤشرات ما يلي:

- ✔ **الكفاءة التشغيلية وتقليل الهدر المالي:** تسعى الشركات المستدامة إلى تحقيق أعلى مستويات الكفاءة في إدارة مواردها، من خلال تقليل التكاليف غير الضرورية والحد من الهدر في العمليات، ما ينعكس إيجاباً على الربحية طويلة المدى. وقد أشارت دراسة Maynard (٢٠٢٠) [33] إلى أن ٧٧,٤٪ من الدراسات التي تناولت الاستدامة في قطاع الأغذية ركزت على المؤشرات الثلاثة (البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية)، مؤكدة أهمية البعد الاقتصادي في تحسين أداء خدمات الأغذية المستدامة.
- ✔ **زيادة الإنتاجية وتعظيم القيمة المضافة:** يرتكز الأداء الاقتصادي المستدام على رفع مستوى الإنتاجية وتحقيق قيمة مضافة في مختلف مراحل سلسلة الإمداد؛ وذلك عبر تحسين العمليات وتبني أفضل الممارسات التشغيلية. كما أظهرت نتائج دراسة Castillo-Díaz [34] (٢٠٢٤) أن هناك حاجة ملحّة إلى تعزيز مؤشرات الاستدامة

32- Şimşek, E. K., Kara, M., Kalıpçı, M. B., & Eren, R. (2024). Sustainability and the Food Industry: A Bibliometric Analysis. Sustainability, 3070 ,(7)16.

33- Maynard, D. S., Ferreira, V. C., & Pereira, M. F. (2020). Environmental, Social and Economic Sustainability Indicators Applied to Food Services: A Systematic Review. Sustainability, 1804 ,(5)12.

34- Castillo-Díaz, J. M., Rodríguez-González, A., García-Bermúdez, M. G., & Medina-Méndez, A. (2024). Quantifying Sustainability in the Agri-Food System: A Comprehensive Methodological Framework and

الاقتصادية في النظام الغذائي الزراعي لضمان توازن عملية التقييم بين مختلف الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

- ✔ **تنويع مصادر الدخل والاستثمار في الابتكار:** يعد تنويع مصادر الدخل واستثمار جزء من العوائد في الابتكار والتطوير من الركائز الأساسية لاستدامة النمو الاقتصادي، مما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للشركة على المدى البعيد. ووفقًا لدراسة Jackson [35] (٢٠٢٤) فإن البعد الاقتصادي في دراسات استدامة الأغذية لا يزال يحظى بتمثيل محدود مقارنة بالبعد البيئي، رغم دوره الحيوي في دعم مرونة الشركات وقدرتها على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية.
- ✔ **استقرار الأداء المالي في مواجهة الأزمات:** تظهر الاستدامة الاقتصادية في قدرة الشركة على المحافظة على استقرارها المالي والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والأزمات، بما يضمن استمرار عملياتها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. ويُعد هذا المؤشر من أكثر العوامل تأثيرًا على استدامة النمو في الصناعات الغذائية السعودية.

ثالثا: ممارسات الاستدامة الاقتصادية في شركات قطاع الأغذية:

تتبنّى شركات قطاع الأغذية مجموعة واسعة من ممارسات الاستدامة الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحقيق النمو المستدام، وتقليل الأثر البيئي دون الإضرار بالربحية.

تشمل هذه الممارسات ما يلي:

- تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الهدر المالي والغذائي من خلال استخدام تقنيات الإنتاج الرشيق (Lean Production) وتحسين إدارة سلسلة الإمداد، بما يقلل من التكاليف التشغيلية ويرفع الإنتاجية. وقد بينت دراسة أن تبنّي الممارسات الغذائية المستدامة في

Expert Consensus Approach. Agricultural and Food Economics, 21–1 ,(1)12.

35- Jackson, E., Lee, S., & Tan, Y. (2024). Social and Economic Dimensions of Food Sustainability. Frontiers in Sustainable Food Systems, 115 ,8.

المطاعم السعودية أدى إلى تحسن الأداء الاقتصادي نتيجة خفض الهدر وتحسين استخدام الموارد Abdou واخرون (٢٠٢٣) [36]

- تطبيق معايير الإدارة البيئية مثل ISO ١٤٠٠٠ التي تسهم في خفض استهلاك الموارد وتقليل التكاليف البيئية، وهو ما يعزز الاستدامة الاقتصادية للمؤسسات. وأثبتت دراسة أن تطبيق تلك المعايير في شركات تصنيع الأغذية السعودية أدى إلى تعزيز التنمية المستدامة وتقوية الأداء الاقتصادي Alhamdi & Kahtani (٢٠٢٤)[37]
- التحول نحو الاقتصاد الدائري وإعادة التدوير في عمليات الإنتاج والتغليف، إذ تسعى الشركات إلى إعادة استخدام الموارد والمخلفات للحد من الفاقد وتعزيز العائد المالي. وقد أظهرت دراسة أن دمج مبادئ الاقتصاد الدائري في صناعة الأغذية يساهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية وتقليل النفقات التشغيلية ScienceDirect(٢٠٢٤)[38]
- تبنّي الطاقة المتجددة وتقنيات كفاءة الطاقة، مثل استخدام الطاقة الشمسية في المصانع وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، ما يؤدي إلى خفض التكاليف التشغيلية على المدى الطويل. وتشير التقارير الحديثة إلى أن عدداً من شركات الأغذية السعودية بدأت في تطبيق حلول الطاقة النظيفة ضمن استراتيجياتها لتحقيق كفاءة اقتصادية أعلى FFCC Global (٢٠٢٥) [39]
- تشجيع المشتريات المحلية والمسؤولية المجتمعية، إذ تُعدّ من أهم الممارسات الاقتصادية المستدامة في القطاع الغذائي السعودي،

36- Abdou, A. H., Hassan, T. H., & Salem, A. E. (2023). Promoting Sustainable Food Practices in Food Service Industry: An Empirical Investigation on Saudi Arabian Restaurants. Sustainability, ,(16)15 12206.

37- Alhamdi, F.M., Al-Kahtani, S.M. (2024). The Impact of Applying Environmental Management Standards in Achieving Sustainable Development: Evidence from Food Product Manufacturing Companies in Saudi Arabia. Discover Sustainability

38- ScienceDirect. (2024). Circular Economy and Sustainable Practices in the Food Industry. Cleaner Environmental Systems, 100245 ,(4)20.

39- FFCC Global. (2025). Sustainability In the Kingdom of Saudi Arabia's Food and Beverage Sector

حيث تسهم في دعم الاقتصاد المحلي وتقليل تكاليف النقل والشحن، إضافة إلى تعزيز سمعة المؤسسة وثقة المستهلكين بها FFCC Global (٢٠٢٥) [40]

مثال محلي: شركات «سدافكو» و «المراعي» في السعودية في بحث بعنوان «تقييم جهود الشركات العربية للصناعات الغذائية في تعزيز استدامة الأمن الغذائي بالمملكة العربية السعودية - دراسة حالة شركتي سدافكو والمراعي»، تمّ دراسة ممارسات الاستدامة في هاتين الشركتين ضمن القطاع الغذائي في السعودية. تمّت الإشارة إلى أن شركة المراعي وسدافكو قامت بوضع ممارسات تدعم الاستدامة عبر تحسين الإنتاج، وتطوير الإنتاج الزراعي المرتبط بها، وضبط جودة المنتجات بما يخدم البعدين الاقتصادي والاجتماعي. استُخدمت هذه الحالة كمثال فعلي على أن الشركات الكبرى في قطاع الأغذية السعودية تدرك أهمية الدمج بين تحقيق الربحية والمحافظة على الموارد (جزء من الاستدامة الاقتصادية) كجزء من استدامة الأمن الغذائي الوطني. دراسة طاهر ودرادج (٢٠٢٣)[41].

المبحث الثاني: الاستدامة البيئية

أولا: مفهوم الاستدامة البيئية:

تُعرَّف الاستدامة البيئية في قطاع الأغذية بأنها قدرة الشركات والمؤسسات الغذائية على إدارة أنشطتها الإنتاجية والتوزيعية بطريقة تُقلِّل من الأثر البيئي السلبي، مع الحفاظ على كفاءة استخدام الموارد الطبيعية بما يضمن تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها المستقبلية.

40- FFCC Global. (2025). Sustainability In the Kingdom of Saudi Arabia's Food and Beverage Sector

41- طاهر ناصر، ودرادج نبيلة صليحة (2023). تقييم جهود الشركات العربية للصناعات الغذائية في تعزيز استدامة الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية - دراسة حالة شركتي سدافكو والمراعي. مؤتمر: متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي. جامعة الإسكندرية - قصر الشلالة، الجزائر، أكتوبر 2023.

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي

يشمل ذلك الاستخدام الرشيد للمياه والطاقة، وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، وتقليص النفايات الصلبة والعضوية، وتحسين إدارة المخلفات الناتجة عن عمليات التصنيع والتعبئة والتغليف.

ووفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) فإن النظام الغذائي المستدام هو «ذلك الذي يوفّر الأمن الغذائي والتغذية للجميع بطريقة تُمكّن القواعد البيئية من الاستمرار في تقديم خدماتها الحيوية، مع دعم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في الوقت ذاته (FAO, n.d)[42]

أما Fanzo (٢٠٢١) [43] فيوضحون أن الاستدامة البيئية تمثل الركيزة الأساسية في بناء الأنظمة الغذائية المستدامة، إذ تسهم في الحد من فقد الموارد الزراعية، وتقليل البصمة الكربونية، والحفاظ على التنوع البيولوجي في البيئة الزراعية والغذائية.

وفي سياق قطاع الأغذية السعودي، تكتسب الاستدامة البيئية أهمية خاصة نظرًا لاعتماد الصناعة على الموارد المائية والطاقة، وهما من الموارد المحدودة في البيئة المحلية. لذا، تسعى الشركات في هذا القطاع إلى تبنّي ممارسات بيئية مستدامة مثل تطبيق أنظمة إدارة البيئة ISO ١٤٠٠١، وإعادة تدوير النفايات، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة في عمليات الإنتاج والتبريد والنقل، بما يعزز قدرتها على تحقيق الكفاءة التشغيلية والاستدامة على المدى الطويل.

ثانيا: مؤشرات الاستدامة البيئية في شركات قطاع الأغذية:

تُعد مؤشرات الاستدامة البيئية أدوات أساسية لقياس مدى التزام الشركات في قطاع الأغذية بالممارسات التي تحافظ على البيئة وتدعم التنمية المستدامة. وتُستخدم هذه المؤشرات لتقييم الأداء البيئي الفعلي للمؤسسات وتحديد فرص التحسين في استخدام الموارد وإدارة

42- Food and Agriculture Organization (FAO). (n.d.). Sustainable food systems: Concept and framework. Retrieved from

43- Fanzo, J., Haddad, L., Schneider, K. R., Béné, C., Covic, N. M., Guarin, A., ... & Vermeulen, S. (2021). Sustainable food systems and nutrition in the 21st century. Global Food Security, 28, 100510

النفايات. ومن أبرز هذه المؤشرات ما يلي:

1. مؤشر استهلاك الطاقة وكفاءة استخدامها: يُقاس بكمية الطاقة المستهلكة في عمليات الإنتاج والتوزيع بالنسبة إلى حجم الإنتاج الكلي. وتهدف الشركات المستدامة إلى خفض استهلاك الطاقة غير المتجددة، والتحول نحو مصادر الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، مما يسهم في خفض التكاليف والانبعاثات الكربونية FAO (٢٠١٩) [44]
2. مؤشر إدارة المياه: يُعبّر عن مدى كفاءة استخدام المياه في عمليات التصنيع والتنظيف والزراعة، إضافة إلى جهود إعادة التدوير أو معالجة مياه الصرف الصناعي. ويُعد هذا المؤشر من أكثر عناصر الاستدامة البيئية أهمية في الصناعات الغذائية نظرًا لاعتمادها الكبير على المياه McDonagh واخرون (٢٠٢٤) [45]
3. مؤشر الانبعاثات الغازية (البصمة الكربونية): يُقاس بمقدار انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن العمليات التشغيلية وسلسلة الإمداد. وتُعد الشركات التي تعتمد النقل منخفض الانبعاثات وأنظمة التبريد الموفرة للطاقة ضمن الأكثر التزامًا بالاستدامة البيئية IPCC ٢٠٢٣)) McDonagh واخرون (٢٠٢٤).
4. مؤشر إدارة النفايات الصلبة والعضوية: يُركّز على كمية النفايات الناتجة عن التصنيع والتعبئة، ونسبة المواد التي تُعاد معالجتها أو تدويرها. وتسعى الشركات الحديثة إلى تطبيق مفهوم "صفر نفايات إلى المكبّات" (Zero Waste to Landfill) وهو ما أصبح هدفًا استراتيجيًا في العديد من شركات الأغذية العالمية ScienceDirect (٢٠٢٤)[46].
5. مؤشر التنوع البيولوجي وحماية البيئة الطبيعية: يُقاس بمدى التزام

44- Food and Agriculture Organization (FAO). (2019). Indicators of sustainable food systems. Rome: FAO

45- McDonagh, M., O'Donovan, S., Moran, A., & Ryan, L. (2024). An Exploration of Food Sustainability Practices in the Food Industry across Europe. Sustainability, 7119 ,(16)16

46- **ScienceDirect**. (2024). **Circular Economy and Sustainable Practices in the Food Industry**. **Cleaner Environmental Systems**, 100245 ,(4)20

الشـركة بحمايـة النظـم البيئيـة فـي المناطـق المحيطـة بهـا، والحفـاظ علـى المـوارد الزراعيـة، ومنـع التلـوث الناتـج عـن مخلفـات التصنيـع الزراعـي. ويُعتبـر هـذا المؤشـر محوريًـا فـي قطـاع الأغذيـة الـذي يعتمـد علـى المـوارد الحيويـة والطبيعـة FAO (٢٠٢١).[47]

ثالثا: ممارسات الاستدامة البيئية في شركات قطاع الأغذية

تتبنّى شـركات قطـاع الأغذيـة مجموعـة مـن الممارسـات البيئيـة المسـتدامة التـي تهـدف إلـى تقليـل الأثـر البيئـي لأنشـطتها الإنتاجيـة وتحقيـق التـوازن بيـن النمـو الاقتصـادي والمحافظـة علـى البيئـة. وتشـمل أبـرز هـذه الممارسـات مـا يلـي:

❖ تطبيق أنظمة إدارة البيئة (ISO ١٤٠٠١)

تعتمـد العديـد مـن الشـركات الغذائيـة علـى تطبيـق معاييـر الإدارة البيئيـة الدوليـة مثـل ISO ١٤٠٠١ لتنظيـم اسـتخدام المـوارد وتقليـل النفايـات والانبعاثـات. وقـد أكـدت دراسـة بعنـوان The Impact of Applying Environmental Management Standards in Achieving Sustainable Development: Evidence from Food Product Manufacturing Companies in Saudi Arabia أن تطبيـق معاييـر الإدارة البيئيـة في شـركات تصنيـع الأغذيـة السـعودية سـاهم بشـكل واضـح فـي تحقيـق التنميـة المسـتدامة وخفـض التكاليـف البيئيـة Springer (٢٠٢٤).[48]

❖ كفاءة الطاقة والتحول نحو الطاقة المتجددة

تعمـل الشـركات علـى خفـض اسـتهلاك الطاقـة غيـر المتجـددة عبـر اعتمـاد مصـادر طاقـة بديلـة مثـل الطاقـة الشمسـية أو الأنظمـة الكهروضوئيـة. وتشـير تقاريـر الاسـتدامة فـي شـركات الأغذيـة السـعودية إلـى أن التحـول

47- Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2021). The state of the world's biodiversity for food and agriculture. FAO.

48- Alhamdi, F. M., Alotaibi, F., & Alghamdi, M. (2025). The impact of applying environmental management standards in achieving sustainable development: Evidence from food product manufacturing companies in Saudi Arabia. Discover Sustainability, 59 ,6.

إلى الطاقة النظيفة أصبح هدفًا استراتيجيًا لتقليل البصمة الكربونية وتعزيز الكفاءة التشغيلية FFCC Global (٢٠٢٥) [49]

❖ إدارة المياه وإعادة استخدامها

تعتمد الشركات على نظم متطورة لإدارة المياه مثل إعادة تدوير مياه الغسيل أو معالجة مياه الصرف الصناعي لاستخدامها في عمليات أخرى. وقد أظهرت دراسة Environmental Sustainability Practices in the Food Industry: A Systematic Review أن إدارة المياه تُعدّ من أكثر ممارسات الاستدامة البيئية تأثيرًا في تحسين أداء الشركات الغذائية McDonagh واخرون (٢٠٢٤) [50]

❖ إعادة التدوير واستخدام المخلفات العضوية

تُعد إعادة تدوير النفايات من أهم الممارسات البيئية التي تقلل التلوث وتُسهم في تحويل النفايات إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية، مثل الأسمدة والطاقة الحيوية. وأشارت دراسة Circular Economy and Sustainable Practices in the Food Industry إلى أن تبنّي مبادئ الاقتصاد الدائري في الصناعات الغذائية يؤدي إلى تقليل الفاقد وتحقيق عوائد مالية مستدامة ScienceDirect (٢٠٢٤) [51]

❖ التغليف المستدام

تهدف الشركات إلى تقليل المواد البلاستيكية غير القابلة للتحلل واستبدالها بمواد قابلة لإعادة التدوير أو التحلل الحيوي. وتُظهر تقارير منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٢١) FAO [52] أن التغليف المستدام يُعد من أهم الممارسات البيئية التي تُسهم في تقليل النفايات وتحسين كفاءة سلسلة الإمداد الغذائية.

49- FFCC Global. (2025). Sustainability In the Kingdom of Saudi Arabia's Food and Beverage Sector.

50- MDPI. (2024). Environmental Sustainability Practices in the Food Industry: A Systematic Review. Sustainability, 7119 ,(16)16.

51- ScienceDirect. (2024). Circular Economy and Sustainable Practices in the Food Industry. Cleaner Environmental Systems, 100245 ,(4)20.

52- Food and Agriculture Organization [FAO], (2021(

المطلب الثالث: الاستدامة الاجتماعية

أولًا: مفهوم الاستدامة الاجتماعية

- تُعرّف الاستدامة الاجتماعية بأنها التزام المؤسسات بتحقيق العدالة والرفاه الاجتماعي لجميع الأطراف المرتبطة بها، بما في ذلك العاملين والمستهلكين والمجتمعات المحلية، من خلال ممارسات تضمن المساواة في الفرص وتحسين جودة الحياة وتوفير بيئة عمل آمنة وصحية Boström (٢٠١٢) [53]
- وفي قطاع الأغذية تحديدًا، تعني الاستدامة الاجتماعية التزام الشركات بمسؤولياتها تجاه العاملين في خطوط الإنتاج، والمزارعين والمورّدين، وضمان العدالة في الأجور وظروف العمل، إضافة إلى ضمان سلامة الغذاء وجودته للمستهلكين. FAO (٢٠١٩) [54]
- ووفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) تُعد الاستدامة الاجتماعية جزءًا أساسيًا من منظومة "النظام الغذائي المستدام" الذي يسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع مع ضمان العدالة الاجتماعية وحماية العاملين والمجتمعات FAO (٢٠٢٠) [55].

ثانيًا: أهمية الاستدامة الاجتماعية في قطاع الأغذية:

تتجلى أهمية الاستدامة الاجتماعية في هذا القطاع في كونها تعزز الترابط بين الشركات والمجتمع وتدعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. ويمكن تلخيص أهميتها فيما يلي:

53- Boström, M. (2012). A Missing Pillar? Challenges in Theorizing and Practicing Social Sustainability: Introduction to the Special Issue. Sustainability: Science, Practice and Policy, 14–3 ,(1)8.

54- Food and Agriculture Organization (FAO). (2019). Sustainable Food Systems: Concept and Framework. FAO.

55- Food and Agriculture Organization (FAO). (2020). Social Sustainability in Food Systems. Rome: FAO.

❖ تحسين بيئة العمل وتعزيز الولاء المؤسسي

- من خلال توفير ظروف عمل آمنة، وتطوير مهارات العاملين، وضمان العدالة في الأجور، مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية وتقليل معدل دوران الموظفين Carroll (١٩٩١) [56].

❖ ضمان سلامة وجودة الغذاء

- إذ ترتبط المسؤولية الاجتماعية في قطاع الأغذية ارتباطًا وثيقًا بتوفير منتجات صحية وآمنة للمستهلكين، وهو ما يعزز ثقة العملاء واستدامة العلامة التجارية FAO (٢٠٢١) [57].

▪ المساهمة في التنمية المحلية

- عبر دعم المزارعين المحليين والمورّدين الصغار، وتوفير فرص العمل، والاستثمار في المجتمعات الريفية، مما يعزز الاقتصاد المحلي ويحقق العدالة الاجتماعية Elkington (١٩٩٧) [58].

▪ تعزيز سمعة الشركة واستدامة أعمالها

- الشركات التي تتبنى ممارسات اجتماعية مسؤولة تحقق سمعة إيجابية في السوق، مما ينعكس على مكانتها التنافسية وجاذبيتها للمستثمرين Carroll & Shabana (٢٠١٠) [59].

ثالثًا: مؤشرات الاستدامة الاجتماعية في شركات قطاع الأغذية

تُستخدم عدة مؤشرات لقياس الأداء الاجتماعي للشركات الغذائية، ومن أهمها:

56- Carroll, A. B. (1991). The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders. Business Horizons, 48–39 ,(4)34.

57- Food and Agriculture Organization (FAO). (2021). The State of Food Security and Nutrition in the World 2021. Rome: FAO.

58- Elkington, J. (1997). Cannibals with Forks: The Triple Bottom Line of 21st Century Business. Capstone.

59- Carroll, A. B., & Shabana, K. M. (2010). The Business Case for Corporate Social Responsibility: A Review of Concepts, Research and Practice. International Journal of Management Reviews, ,(1)12 105–85.

- **ظروف العمل وحقوق العاملين**
  - تشمل الأجور العادلة، ساعات العمل، المساواة بين الجنسين، وفرص التدريب المهني ILO (٢٠٢١)[60]
- **سلامة الغذاء وحماية المستهلك**
  - يقاس هذا المؤشر بمدى التزام الشركة بمعايير الجودة والرقابة الصحية والتعبئة الآمنة FAO (٢٠٢٠) [61]
- **مستوى المشاركة المجتمعية**
  - يُقاس من خلال حجم المبادرات الاجتماعية، والبرامج الخيرية، ودعم المجتمعات المحلية UNGC (٢٠١٥) [62]
- **تنمية رأس المال البشري**
  - يشمل الاستثمار في تطوير مهارات العاملين، وتوفير التعليم والتدريب المستمر داخل المؤسسة OECD (٢٠٢٠) [63]

رابعًا: ممارسات الاستدامة الاجتماعية في شركات قطاع الأغذية:

تتعدد الممارسات الاجتماعية التي تتبناها شركات الأغذية ضمن جهودها لتحقيق التنمية المستدامة، ومن أبرزها:

- تحسين ظروف العمل وسلامة العاملين من خلال تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية وتوفير برامج تدريبية توعوية للعاملين في بيئات الإنتاج ILO (٢٠٢١) [64]

60- International Labour Organization (ILO). (2021). Decent Work Indicators: Concepts and Definitions. Geneva: ILO.

61- Food and Agriculture Organization (FAO). (2020). Social Sustainability in Food Systems. Rome: FAO

62- United Nations Global Compact (UNGC). (2015). Corporate Sustainability in Practice. United Nations Publications.

63- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2020). Measuring the Social Dimension of Sustainability. Paris: OECD.

64- International Labour Organization (ILO). (2021). Decent Work Indicators: Concepts and Definitions. Geneva: ILO

- تعزيز الشراكات المجتمعية عبر دعم البرامج الغذائية والمبادرات الصحية في المجتمعات المحلية، مثل حملات التوعية الغذائية والتبرعات بالمنتجات الغذائية UNGC (٢٠١٥) [65]
- تمكين المرأة والشباب في قطاع الأغذية من خلال توفير فرص عمل متكافئة في خطوط الإنتاج والإدارة، وتشجيع المشاريع الريادية الصغيرة FAO (٢٠٢١) [66]
- تحسين الشفافية في سلسلة التوريد عبر مراقبة ظروف العمل لدى الموردين وضمان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان والعمالة العادلة Carroll & Shabana (٢٠١٠) [67]
- الالتزام بالحوكمة وأخلاقيات العمل من خلال وضع سياسات تمنع الفساد، وتعزز المساءلة والمسؤولية في جميع مستويات الإدارة OECD (٢٠٢٠) [68]

65- United Nations Global Compact (UNGC). (2015). Corporate Sustainability in Practice. United Nations Publications

66- Food and Agriculture Organization (FAO). (2021). The State of Food Security and Nutrition in the World 2021. Rome: FAO

67- Carroll, A. B., & Shabana, K. M. (2010). The Business Case for Corporate Social Responsibility: A Review of Concepts, Research and Practice. International Journal of Management Reviews, ,(1)12 105-85.

68- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2020). Measuring the Social DimensionofSustainability.Paris:OECD

الفصل الثالث

العلاقة بين فاعلية الإدارة العليا والاستدامة

يمثل هذا الفصل الحلقة التكاملية في هيكل البحث، إذ يتناول العلاقة الجوهرية بين فاعلية أداء الإدارة العليا وتحقيق الاستدامة المؤسسية في شركات قطاع الأغذية السعودي. فبعد أن تم في الفصلين السابقين تناول الإطارين النظريين لكل من فاعلية الإدارة العليا والاستدامة بأبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، يأتي هذا الفصل ليبحث في كيفية تفاعل هذين البعدين معًا، من خلال الجمع بين التحليل النظري المستند إلى الأدبيات والدراسات السابقة، والتحليل الميداني المستند إلى البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة.

يهدف هذا الفصل إلى اختبار الفرضيات البحثية وتحديد مدى تأثير فاعلية أداء الإدارة العليا في تعزيز ممارسات الاستدامة داخل الشركات الغذائية، مع تحليل الاختلافات في وجهات النظر بين فئات المبحوثين وفق متغيراتهم الديموغرافية والتنظيمية. كما يُقدّم الفصل تفسيرًا للنتائج الإحصائية في ضوء الإطار النظري، وينتهي إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات العملية التي يمكن أن تُسهم في رفع كفاءة الإدارة العليا وتحقيق التنمية المستدامة في القطاع الغذائي السعودي، بما يتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

المطلب الاول: الإطار النظري للعلاقة بين فاعلية الإدارة العليا والاستدامة

نظرية القمة الإدارية (Upper Echelons Theor) طرحها Hambrick (١٩٨٤) and Mason وتُشير إلى أن خصائص القادة التنفيذيين مثل التعليم، الخبرة، الاتجاهات والقيم تنعكس مباشرة على القرارات الاستراتيجية

للمنظمة، وبالتالي على أدائها واستدامتها في ضوء هذه النظرية، فإن مدى فاعلية الإدارة العليا في شركات الأغذية يؤثر على كيفية دمج أهداف الاستدامة ضمن الخطط والسياسات التشغيلية.[69]

نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory)

قدّمها Freeman (١٩٨٤) تُحمَّل الإدارة العليا مسؤولية الموازنة بين مصالح جميع الأطراف (الموظفين، العملاء، المجتمع، البيئة، المساهمين)، بحيث تُدمج هذه المصالح ضمن الاستراتيجية التنظيمية. تُشير تلك النظرية إلى أن المؤسسات الناجحة هي التي تدير علاقاتها مع الأطراف المختلفة وتراعي مصالحها في القرارات الاستراتيجية (١٩٨٤) Freeman ص٢٤-٣٠.[70]

وعليه، فإن الإدارة العليا في شركات الأغذية التي تحرص على استدامة شاملة ينبغي أن تأخذ قراراتها بناءً على هذا التوازن بين المصالح لضمان استدامة المؤسسة على المدى الطويل.

نظرية القيادة المستدامة (Sustainable Leadership Theory)

وفقًا لـ(٢٠١١) Avery & Bergsteiner تُقسّم ممارسات القيادة المستدامة إلى هرم يتألف من ممارسات أساسية تُنفَّذ أولاً، تليها ممارسات متقدمة، ثم محركات الأداء الأساسية التي تشمل الابتكار والجودة والمشاركة Avery & Bergsteiner (٢٠١١) ص٣٤.[71] بناءً على هذا الإطار، يمكن تفسير أن فاعلية القائد في شركات الأغذية ينبغي أن تدمج بين الأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

69- Hambrick, D. C., & Mason, P. A. (1984). Upper echelons: The organization as a reflection of its top managers Academy of Management Review ,206–193 ,(2)9.

70- Freeman, R. E. (1984). Strategic Management: A Stakeholder Approach. Pitman.

71- Avery, G. C., & Bergsteiner, H. (2011). Sustainable Leadership: Honeybee and Locust Approaches. Routledge.

المطلب الثاني: التحليل الميداني ومنهجية معالجة البيانات

اولا: مجتمع الدراسة وعينتها ومعدل الاستجابة

تم تطبيق الاستبانة على عينة من المديرين التنفيذيين والمدراء والإداريين في شركات قطاع الأغذية السعودي. بلغ عدد الاستبانات المرسلة (٨٠) استبانة، واستُعيدت (٥٣) استبانة مكتملة صالحة للتحليل، وبذلك بلغ معدل الاستجابة (٦٦.٢٥٪).

البيان	القيمة
عدد الاستبانات المرسلة	80
عدد الاستجابات الصالحة للتحليل	53
معدل الاستجابة	%66.25

جدول (٣-١): حجم العينة ومعدل الاستجابة

ثانيا: أداة الدراسة وقياس المتغيرات

كونت الاستبانة من:

(11) بندًا لقياس فاعلية أداء الإدارة العليا

(7) بنود لقياس الاستدامة

وجميعها على مقياس ليكرت الخماسي.

ثالثا: توزيع العينة:

الجنس:

إناث 27 (50.9%)، ذكور 26 (49.1%).

الفئة العمرية:

40–<50 سنة: 24 (45.3%)
30–<40 سنة: 15 (28.3%)
50 فأكثر: 12 (22.6%)
أقل من 30: 2 (3.8%)

المؤهل العلمي:

بكالوريوس 30 (56.6%)، ماجستير 8 (15.1%)، ثانوي 5 (9.4%)، دبلوم 4 (7.5%)، متوسط 4 (7.5%)، دكتوراه 2 (3.8%).

حجم الشركة:

صغيرة 30 (56.6%)، كبيرة 16 (30.2%)، متوسطة 7 (13.2%).

سنوات الخبرة في المنصب:

15 سنة فأكثر 20 (37.7%)، 5–<10 سنوات 13 (24.5%)، 10–<15 سنة 11 (20.8%)، أقل من 5 سنوات 9 (17.0%).

رابعا: ثبات الأداة (Cronbach's Alpha)

أظهرت نتائج الثبات اتساقًا داخليًا مرتفعًا، حيث بلغ:

فاعلية الإدارة العليا: α = 0.947

الاستدامة: α = 0.889

إجمالي البنود: α = 0.957

المقياس	عدد البنود	كرونباخ ألفا
فاعلية الإدارة العليا	11	0.947
الاستدامة	7	0.889
إجمالي البنود	18	0.957

جدول (٣-٢): ثبات مقاييس الدراسة

المطلب الثالث: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

اولا: المتوسطات المركبة للمتغيرات الرئيسة

أظهرت النتائج أن مستوى فاعلية الإدارة العليا جاء مرتفعًا بمتوسط (٣,٨٣) وانحراف (٠,٨٣)، كما جاء مستوى الاستدامة الكلية مرتفعًا بمتوسط (٣,٨١) وانحراف (٠,٧٨).

المتغير/البعد	عدد البنود	المتوسط (M)	الانحراف (SD)	مستوى التقدير
فاعلية الإدارة العليا (مركب)	11	3.83	0.83	مرتفع
الاستدامة الكلية (مركب)	7	3.81	0.78	مرتفع
الاستدامة الاقتصادية	2	3.90	0.83	مرتفع
الاستدامة البيئية*	1	3.91	0.79	مرتفع
الاستدامة الاجتماعية/الحوكمة	4	3.74	0.87	مرتفع

جدول (٣-٣): المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات

ثانيا: اختبار العلاقة بين فاعلية الإدارة العليا والاستدامة

◈ نتائج التحليل الارتباطي (بيرسون)

أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة قوية ودالة إحصائيًا بين فاعلية أداء الإدارة العليا والاستدامة الكلية، حيث بلغت قيمة الارتباط: ($r = 0.816$, $p < 0.001$)

مما يدل على أنه كلما ارتفعت فاعلية الإدارة العليا ارتفع مستوى تطبيق الاستدامة.

◈ نتائج الانحدار الخطي البسيط

أشارت نتائج الانحدار الخطي البسيط إلى أن فاعلية الإدارة العليا تفسّر نسبة:

(R^2 = 0.666) من التباين في الاستدامة، أي ما يعادل 66.6%، وهو ما يؤكد قوة أثر المتغير المستقل في تفسير المتغير التابع.

بناءً على النتائج السابقة، تُقبل الفرضية القائلة بوجود علاقة موجبة ذات دلالة بين فاعلية أداء الإدارة العليا والاستدامة في شركات قطاع الأغذية السعودي.

الاختبار	القيمة	الدلالة
ارتباط بيرسون (r)	0.816	p < 0.001
معامل التحديد (R^2)	0.666	دال

جدول (٣-٤): نتائج الارتباط والانحدار

المطلب الرابع: التوصيات العملية

1. **تعزيز العدالة والشفافية في السياسات الإدارية:** ضرورة تطوير سياسات عادلة في التوظيف والترقية وتعزيز مبادئ الحوكمة، مع التركيز على الشفافية في تقييم الأداء، وذلك من خلال:
   - **مراجعة سياسات التوظيف والترقية:** تشكيل لجنة متخصصة لمراجعة السياسات والإجراءات الحالية والتأكد من وضوح معايير التوظيف والترقية لجميع الموظفين، بما يضمن تكافؤ الفرص ويحد من التحيز.
   - **إعلان نتائج التوظيف والترقيات داخلياً:** مشاركة نتائج التوظيف والترقيات وأسباب الاختيار والمعايير المستخدمة مع كافة الموظفين بشكل شفاف، مما يعزز الثقة والعدالة داخل بيئة العمل.

- **تدريب القادة على الحوكمة:** تنفيذ ورش عمل ودورات تدريبية دورية للقادة والمديرين حول مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة، بهدف ترسيخ ثقافة النزاهة والمساءلة في جميع المستويات الإدارية.

2. **تمكين المرأة في المناصب القيادية:** دعم مشاركة المرأة في الإدارة العليا بما ينسجم مع توجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث أظهرت النتائج ميلًا إيجابيًا في تقييم القيادات النسائية لجوانب الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال:
   - **تحديد أهداف لنسبة تمثيل المرأة:** وضع هدفاً سنوياً لزيادة نسبة النساء في المناصب القيادية.
   - **برامج تطوير قيادية مخصصة للنساء:** إطلاق برامج تدريبية وتوجيهية للموظفات ذوات الإمكانيات العالية.
   - **مراجعة بيئة العمل:** التأكد من وجود سياسات داعمة (مثل المرونة في ساعات العمل، إجازات الأمومة).
3. **تطوير استراتيجيات تسويقية مسؤولة:** تبنّي سياسات تسويقية تراعي القيم الاجتماعية والأخلاقية للمجتمع السعودي، بما يعزز ثقة العملاء واستدامة العلامة التجارية.
   - **تضمين المسؤولية الاجتماعية في الحملات التسويقية:** ابراز التزام الشركة بالاستدامة في الإعلانات والمنتجات.
   - **تدريب فريق التسويق:** تنفيذ دورات حول التسويق الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية.
   - **قياس أثر الحملات:** استخدام استبيانات العملاء لقياس مدى إدراكهم لالتزام الشركة بالمسؤولية.
4. **رفع جاهزية الإدارة للأزمات والمتغيرات:** الاستثمار في تدريب القيادات على إدارة الأزمات، وتطبيق خطط استجابة مرنة تضمن استمرارية العمل أثناء الأزمات الاقتصادية أو البيئية.
   - **إعداد خطط طوارئ مكتوبة:** وضع سيناريوهات للأزمات (مثل

انقطاع الإمدادات أو تغيرات السوق) وخطط استجابة واضحة.

- **تدريب دوري على إدارة الأزمات:** تنفيذ تدريبات محاكاة للأزمات لجميع أعضاء الإدارة العليا.
- **تقييم الأداء بعد كل أزمة:** عقد اجتماعات بعد كل أزمة لتحليل الأداء وتطوير الخطط.

5. **قياس رضا الموظفين بشكل دوري:** من خلال إجراء استبانات دورية تقيس رضا العاملين عن أداء الإدارة العليا، لتحسين بيئة العمل وتعزيز ثقافة المشاركة التنظيمية.

- **إجراء استبانات دورية:** تنفيذ استبانة سنوية حول رضا الموظفين عن الإدارة العليا وسياساتها.
- **تحليل النتائج حسب الفئات:** مراقبة الفروق بين الجنسين، الأعمار، المؤهلات، وحجم الشركة.
- **مشاركة النتائج مع الموظفين:** اعلان النتائج وخطط التحسين بشفافية.

خطة تنفيذية مقترحة

طريقة القياس	مؤشر الأداء (KPI)	الموارد المطلوبة	الجدول الزمني	المسؤول	النشاط التنفيذي	الهدف الاستراتيجي
استبانة سنوية	نسبة رضا الموظفين عن العدالة (<٨٠٪)	لجنة داخلية	شهر ا	الموارد البشرية	مراجعة سياسات التوظيف والترقية	تعزيز العدالة والشفافية
سجل الإعلانات	عدد الإعلانات المنشورة	نظام داخلي	شهرياً	الموارد البشرية	إعلان نتائج التوظيف والترقيات داخلياً	
سجل التدريب	عدد القادة المدربين	مدرب خارجي	ربع سنوي	التدريب	تدريب القادة على الحوكمة	

طريقة القياس	مؤشر الأداء (KPI)	الموارد المطلوبة	الجدول الزمني	المسؤول	النشاط التنفيذي	الهدف الاستراتيجي
تقرير الموارد البشرية	نسبة النساء في المناصب القيادية	خطة توظيف	سنوي	الإدارة العليا	تحديد أهداف لنسبة تمثيل المرأة	تمكين المرأة في المناصب القيادية
سجل التدريب	عدد المشاركات في البرامج	ميزانية تدريب	نصف سنوي	التدريب	برامج تطوير قيادي للنساء	
مراجعة الحملات	نسبة الحملات التي تبرز الاستدامة	ميزانية تسويق	ربع سنوي	التسويق	تضمين المسؤولية الاجتماعية في الحملات	تطوير استراتيجيات تسويقية مسؤولة
سجل التدريب	عدد الموظفين المدربين	مدرب خارجي	سنوي	التدريب	تدريب فريق التسويق	
مراجعة الخطة	وجود خطة طوارئ محدثة	مستشار خارجي	سنوي	الإدارة العليا	إعداد خطط طوارئ مكتوبة	رفع جاهزية الإدارة للأزمات
سجل التدريب	عدد التدريبات المنفذة	ميزانية تدريب	نصف سنوي	التدريب	تدريب دوري على إدارة الأزمات	
سجل الاستبانات	نسبة المشاركة في الاستبانة (>٧٠٪)	منصة استبيانات	سنوي	الموارد البشرية	إجراء استبانات دورية	قياس رضا الموظفين وتنوع وجهات النظر
تقرير سنوي	عدد التقارير التحليلية	محلل بيانات	سنوي	الموارد البشرية	تحليل النتائج حسب الفئات	

أمثلة على مؤشرات الأداء (KPIs) العملية

المؤشر	طريقة القياس	الهدف
رضا الموظفين عن العدالة الإدارية	استبانة سنوية	>80%
النساء في المناصب القيادية	قياس سنوي	زيادة سنوية (مثلًا 5%)
حملات المسؤولية الاجتماعية	مراجعة ربع سنوية	—
تدريبات إدارة الأزمات	سجل تدريبات نصف سنوي	—
المشاركة في استبانات رضا الموظفين	—	>70%

يؤكد هذا الفصل أن فاعلية أداء الإدارة العليا تُعدّ حجر الزاوية في تحقيق الاستدامة الشاملة لشركات قطاع الأغذية. فقد أظهرت النتائج أن الكفاءة القيادية والتخطيط الاستراتيجي والرؤية الواضحة تسهم في تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة، الأمر الذي يعزز القدرة التنافسية والاستقرار المؤسسي. كما تُبرز النتائج أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتمكين القيادات الإدارية لتكون قادرة على مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية بما يدعم التحول نحو اقتصاد سعودي مستدام ومتنوع.

المطلب الخامس: النتائج والتوصيات

اولا: مناقشة النتائج في ضوء النظريات والدراسات السابقة

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة قوية ودالة إحصائيًا بين فاعلية أداء الإدارة العليا والاستدامة في شركات قطاع الأغذية السعودي ($r=0.816$, $p<0.001$)، كما بيّن نموذج الانحدار أن فاعلية الإدارة العليا تفسّر نسبة مرتفعة من التباين في الاستدامة ($R^2=0.666$). وتشير هذه النتائج إلى أن الاستدامة المؤسسية ليست ممارسات منفصلة، بل ترتبط بصورة مباشرة بفاعلية القرارات الاستراتيجية وتوجيه الموارد والقدرة على المتابعة والاستجابة للمتغيرات، وهي وظائف تقع في

جوهر مسؤوليات الإدارة العليا.

وتتسق هذه النتيجة مع نظرية القمة الإدارية التي تفترض أن خصائص القادة وتوجهاتهم تنعكس على القرارات الاستراتيجية ومخرجات المنظمة، بما يفسر أثر فاعلية الإدارة العليا في دمج الاستدامة ضمن الخطط والسياسات التشغيلية. كما تتوافق مع نظرية أصحاب المصلحة التي تؤكد مسؤولية الإدارة العليا عن تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة؛ ويؤيد ذلك ما ظهر من انخفاض نسبي في بعض مؤشرات الاستدامة الاجتماعية/الحوكمة خصوصًا العدالة في التوظيف والترقية مما يشير إلى حاجة أكبر لتعزيز الحوكمة والشفافية وإدارة أصحاب المصلحة الداخليين. كذلك، تساند النتائج نظرية القيادة المستدامة التي تبرز أهمية القيادة طويلة الأجل القادرة على التكيف وإدارة المخاطر وبناء ثقافة الابتكار والتحسين المستمر، وهو ما يتماشى مع ارتفاع تقييم البنود المرتبطة بالتخطيط والمتابعة والاستجابة.

وعلى مستوى المقارنة بالدراسات السابقة، تنسجم نتائج الدراسة الحالية مع الاتجاه العام الذي يربط التزام القيادة وفاعليتها بتحسن الأداء المستدام بأبعاده الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ويؤكد أن تبني الاستدامة يتطلب قيادة واعية وموارد وسياسات داعمة. كما أظهرت الدراسة فروقًا دالة لصالح الإناث في تقييم فاعلية الإدارة العليا والاستدامة، لا سيما في البعد الاجتماعي والحوكمة، بما يعزز أهمية تمكين المرأة في المواقع القيادية كرافد محتمل لتعزيز الحوكمة والعدالة والمسؤولية الاجتماعية داخل القطاع. وخلاصةً تؤكد النتائج أن تعظيم الاستدامة في قطاع الأغذية السعودي يتطلب تأسيس الاستدامة داخل الاستراتيجية، وتطوير مؤشرات قياس أكثر شمولاً، وتعزيز الحوكمة والعدالة التنظيمية بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

ثانيا: النتائج العامة للبحث

1. أثبتت النتائج أن فاعلية أداء الإدارة العليا تمثل أحد أهم المحددات لنجاح

شركات الأغذية في تحقيق الاستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية). مما يؤكد أن القرارات الإدارية الرشيدة هي المحرك الرئيس للتحول نحو النمو المستدام.

2. تبيّن من نتائج الدراسة أن الاستدامة الاقتصادية كانت الأكثر تأثرًا بفاعلية أداء الإدارة العليا، تلتها الاستدامة الاجتماعية، ثم الاستدامة البيئية. ويعكس هذا الترتيب تركيز الشركات على تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الربحية كأولوية استراتيجية، مع وجود توجه تدريجي نحو تنمية الأبعاد الاجتماعية والبيئية للاستدامة، وإن كان بدرجة أقل نسبيًا.
3. أظهرت النتائج أن بعدي القيادة والتخطيط الاستراتيجي هما الأكثر تأثيرًا في تعزيز ممارسات الاستدامة. فالقادة الذين يمتلكون رؤية واضحة وخططًا استراتيجية شاملة هم الأكثر قدرة على توجيه الشركات نحو استدامة حقيقية.
4. رغم التقدم الملحوظ في وعي القيادات بأهمية الاستدامة، إلا أن النتائج تشير إلى أن الثقافة المؤسسية في العديد من الشركات لا تزال في طور التأسيس، مما يحد من تكامل ممارسات الاستدامة في جميع العمليات التشغيلية والإدارية.
5. كشفت فترة الدراسة أن جائحة كوفيد-١٩ كانت محفزًا لتسريع تبنّي استراتيجيات استدامة مرنة في شركات الأغذية، خاصة في مجالات الأمن الغذائي وسلاسل الإمداد، مما عزز من قدرة الشركات على التكيف وإعادة هيكلة أولوياتها.

ثالثا: التوصيات

استنادًا إلى ما سبق من نتائج، يوصي الباحث بعدد من الإجراءات الاستراتيجية والممارسات التطبيقية التي يمكن أن تسهم في تعزيز فاعلية أداء الإدارة العليا وتطوير ممارسات الاستدامة في قطاع الأغذية السعودي:

1. ترسيخ ثقافة الاستدامة المؤسسية من خلال دمج مبادئ الاستدامة في جميع مستويات الشركة، بدءًا من الرؤية والرسالة، وصولاً إلى السياسات التشغيلية اليومية، مع تخصيص وحدات أو لجان داخلية لمتابعة تطبيق الاستدامة وقياس نتائجها.
2. تصميم برامج تدريبية متخصصة في القيادة المستدامة وإدارة التغيير وحوكمة الشركات، تستهدف المديرين التنفيذيين ومديري الإدارات لرفع كفاءتهم في اتخاذ قرارات متوازنة تراعي الأداء المالي والمسؤولية المجتمعية والبيئية.
3. تشجيع وتمكين مشاركة المرأة في المستويات الإدارية العليا، لما أظهرته النتائج من إدراك عالٍ لأهمية العدالة والاستدامة الاجتماعية والحوكمة، مما يثري تنوع وجهات النظر ويعزز كفاءة القرار المؤسسي.
4. تعزيز الشفافية والحوكمة من خلال وضع سياسات واضحة للشفافية والإفصاح عن تقارير الأداء البيئي والاجتماعي، وتبني معايير الحوكمة الوطنية والدولية (مثل GRI، ESG) لرفع مصداقية الشركة لدى أصحاب المصلحة والمستثمرين.
5. حث الشركات على تبنّي ممارسات الإنتاج النظيف وتقنيات الطاقة المتجددة وإدارة المخلفات الغذائية بطريقة اقتصادية مستدامة، بما يحقق الكفاءة التشغيلية ويحافظ على البيئة.
6. دعم التعاون بين شركات الأغذية والجهات الحكومية والجامعات والمؤسسات البحثية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجالات التنمية المستدامة والابتكار الغذائي والأمن البيئي.
7. إعداد تقارير سنوية متكاملة عن أداء الشركات في مجالات الاستدامة الثلاثة، تتضمن مؤشرات كمية ونوعية لقياس التحسن المستمر في تطبيق الاستدامة.

رابعاً: مقترحات للدراسات المستقبلية

1. إجراء دراسات مقارنة بين شركات الأغذية والقطاعات الصناعية الأخرى في المملكة لقياس درجة نضج ممارسات الاستدامة.
2. توسيع نطاق البحث ليشمل تأثير التحول الرقمي على الاستدامة البيئية والاقتصادية في قطاع الأغذية.
3. دراسة أثر الثقافة التنظيمية وأنماط القيادة على تعزيز تبني ممارسات الحوكمة والاستدامة في المؤسسات الغذائية الصغيرة والمتوسطة.

المراجع

المراجع الاجنبية

- Abdou, A. H., Hassan, T. H., & Salem, A. E. (2023). Promoting sustainable food practices in food service industry: An empirical investigation on Saudi Arabian restaurants. Sustainability, 12206 ,(16)15.
- Aboramadan, M. (2021). Top management teams characteristics and firms› performance: Literature review and avenues for future research. International Journal of Organizational Analysis, ,(3)29 628–603.
- Aboramadan, M. (2021). Top management teams characteristics and firms' performance: The mediating role of innovation. International Journal of Organizational Analysis, 619–603 ,(3)29.
- Alhamdi, F. M., Alotaibi, F., & Alghamdi, M. (2025). The impact of applying environmental management standards in achieving sustainable development: Evidence from food product manufacturing companies in Saudi Arabia. Discover Sustainability, 59 ,6.
- Almulhim, A. I. (2024). Toward a Greener Future: Applying Circular Economy Principles to Saudi Arabia's Food Sector for Environmental Sustainability. Sustainability, 786 ,(2)16.
- Avery, G. C., & Bergsteiner, H. (2011). Sustainable Leadership: Honeybee and Locust Approaches. Routledge.
- Boström, M. (2012). A Missing Pillar? Challenges in Theorizing and Practicing Social Sustainability: Introduction to the Special Issue. Sustainability: Science, Practice and Policy, 14–3 ,(1)8.

- Butt, A., Arshad, Z., & Butt, U. (2024). The Impact of Green Transformational Leadership on Sustainable Performance in Pakistan's Manufacturing Sector: The Mediation Effect of Green Innovation. Qlantic Journal of Social Sciences, 151–137 ,(3)5.
- Carroll, A. B. (1991). The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders. Business Horizons, 48–39 ,(4)34.
- Carroll, A. B., & Shabana, K. M. (2010). The Business Case for Corporate Social Responsibility: A Review of Concepts, Research and Practice. International Journal of Management Reviews, 105–85 ,(1)12.
- Castillo-Díaz, J. M., Rodríguez-González, A., García-Bermúdez, M. G., & Medina-Méndez, A. (2024). Quantifying Sustainability in the Agri-Food System: A Comprehensive Methodological Framework and Expert Consensus Approach. Agricultural and Food Economics, 21–1 ,(1)12.
- Drucker, P. F. (1966). The Effective Executive: The Definitive Guide to Gettingg the Right Things Done. Harper & Row.
- Drucker, P. F. (1999). Management challenges for the 21st century. Harper Business.
- Eccles, R. G., Ioannou, I., & Serafeim, G. (2014). The Impact of Corporate Sustainability on Organizational Processes and Performance. Management Science, 2857–2835 ,(11)60.
- Elkington, J. (1997). Cannibals with Forks: The Triple Bottom Line of 21st Century Business. Capstone.
- Felício, J. A. (2013). Study on the characteristics of top managers and strategic options in different industries over a time period.

Global Business Perspectives, 260–239 ,1.
- FFCC Global. (2025). Sustainability In the Kingdom of Saudi Arabia's Food and Beverage Sector.
- Food and Agriculture Organization (FAO). (2019). Sustainable Food Systems: Concept and Framework. FAO.
- Food and Agriculture Organization (FAO). (2020). Social Sustainability in Food Systems. FAO.
- Food and Agriculture Organization (FAO). (2021). The State of Food Security and Nutrition in the World 2021. FAO.
- Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2021). The state of the world's biodiversity for food and agriculture. FAO.
- Freeman, R. E. (2010). Strategic Management: A Stakeholder Approach. Cambridge University Press.
- Freeman, R. E. (1984). Strategic Management: A Stakeholder Approach. Pitman.
- Hambrick, D. C., & Mason, P. A. (1984). Upper Echelons: The Organization as a Reflection of Its Top Managers. Academy of Management Review, 206–193 ,(2)9.
- Hambrick, D. C., & Mason, P. A. (1984). Upper echelons: The organization as a reflection of its top managers Academy of Management Review, 206–193 ,(2)9.
- Hoang, H. T., Pham, N. T., Seet, P.-S., Jones, J., & Ho, N. T. T. (2025). Top management green commitment and employee in-role green performance: An emerging economy study. Sustainable Futures, 100432 ,9.
- International Labour Organization (ILO). (2021). Decent Work

Indicators: Concepts and Definitions. ILO.

- Jackson, E., Lee, S., & Tan, Y. (2024). Social and Economic Dimensions of Food Sustainability. Frontiers in Sustainable Food Systems, 115 ,8.
- Kane, G. C., Palmer, D., Phillips, A. N., Kiron, D., & Buckley, N. (2015). Strategy, Not Technology, Drives Digital Transformation. MIT Sloan Management Review and Deloitte University Press.
- Kaplan, R. S., & Norton, D. P. (1992). The Balanced Scorecard: Measures That Drive Performance. Harvard Business Review, January–February, 79–71.
- Khan, M. K., He, W., Akram, R., & Iqbal, S. (2022). Role of managerial ability in environmental, social, and economic sustainability: Empirical evidence from China. Journal of Environmental and Public Health, 8588385 ,2022.
- Kotter, J. P. (1996). Leading Change. Harvard Business Review Press.
- Kotter, J. P. (1996). Leading Change. Harvard Business School Press.
- Kutzschbach, J., Tanikulova, P., & Lueg, R. (2021). The Role of Top Managers in Implementing Corporate Sustainability—A Systematic Literature Review on Small and Medium-Sized Enterprises. Administrative Sciences, 44 ,(2)11.
- Liao, Y. (2022). Sustainable leadership: A literature review and prospects for future research. Frontiers in Psychology, ,13 1045570.
- Maynard, D. S., Ferreira, V. C., & Pereira, M. F. (2020). Environmental, Social and Economic Sustainability Indicators

Applied to Food Services: A Systematic Review. Sustainability, 1804 ,(5)12.

- Abdou, A. H., Hassan, T. H., & Salem, A. E. (2023). Promoting Sustainable Food Practices in Food Service Industry: An Empirical Investigation on Saudi Arabian Restaurants. Sustainability, 12206 ,(16)15.
- McDonagh, M., O'Donovan, S., Moran, A., & Ryan, L. (2024). An Exploration of Food Sustainability Practices in the Food Industry across Europe. Sustainability, 7119 ,(16)16.
- Mintzberg, H. (2009). Managing. Berrett-Koehler Publishers.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2020). Measuring the Social Dimension of Sustainability. OECD.
- Pedraza-Rodríguez, J. A., Ruiz-Vélez, A., Sánchez-Rodríguez, M. I., & Fernández-Esquinas, M. (2023). Management skills and organizational culture as sources of innovation for firms in peripheral regions. Technological Forecasting and Social Change, 191, Article 122518.
- Porter, M. E. (2008). The Five Competitive Forces That Shape Strategy. Harvard Business Review, 93–78 ,(1)86.
- ScienceDirect. (2024). Circular Economy and Sustainable Practices in the Food Industry. Cleaner Environmental Systems, 100245 ,(4)20.
- Solomon, J. (2020). Corporate Governance and Accountability (5th ed.). John Wiley & Sons.
- Solomon, J. (2020). Corporate Governance and Accountability (5th ed.). John Wiley & Sons.

- Alhamdi, F.M., Al-Kahtani, S.M. (2024). The Impact of Applying Environmental Management Standards in Achieving Sustainable Development: Evidence from Food Product Manufacturing Companies in Saudi Arabia. Discover Sustainability.
- United Nations Global Compact (UNGC). (2015). Corporate Sustainability in Practice. United Nations Publications.
- Wheelen, T. L., & Hunger, J. D. (2017). Strategic Management and Business Policy: Globalization, Innovation, and Sustainability (15th ed.). Pearson.
- Wu, T., Wu, Y. J., Tsai, H., & Li, Y. (2017). Top Management Teams' Characteristics and Strategic Decision-Making: A Mediation of Risk Perceptions and Mental Models. Sustainability, 2265 ,(12)9.
- Şimşek, E. K., Kara, M., Kalıpçı, M. B., & Eren, R. (2024). Sustainability and the Food Industry: A Bibliometric Analysis. Sustainability, 3070 ,(7)16.
- Fanzo, J., Haddad, L., Schneider, K. R., Béné, C., Covic, N. M., Guarin, A., ... & Vermeulen, S. (2021). Sustainable food systems and nutrition in the 21st century. Global Food Security, ,28 100510.
- Food and Agriculture Organization (FAO). (n.d.). Sustainable food systems: Concept and framework. Retrieved from.
- Food and Agriculture Organization (FAO). (2019). Indicators of sustainable food systems. FAO.
- MDPI. (2024). Environmental Sustainability Practices in the Food Industry: A Systematic Review. Sustainability, 7119 ,(16)16.
- ScienceDirect. (2024). Circular Economy and Sustainable Practices in the Food Industry. Cleaner Environmental Systems,

100245 ,(4)20.

المراجع العربية

- خضير، عقبة، & غربي، خليل (٢٠٢٤) المسؤولية الاجتماعية ومساهمتها في تحسين التنمية المستدامة: شركة المراعي أنموذجًا. مجلة اقتصاد المال والأعمال، ٨(٢)، ٨٦٥-٨٧٨. جامعة الوادي.
- طاهر ناصر، & درادج نبيلة صليحة (٢٠٢٣) تقييم جهود الشركات العربية للصناعات الغذائية في تعزيز استدامة الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية - دراسة حالة شركتي سدافكو والمراعي. مؤتمر: متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي. جامعة الإسكندرية - قصر الشلالة، الجزائر، أكتوبر ٢٠٢٣.
- فتحي، محمد، & يحيى، عبد الله (٢٠٢٣) مساهمة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في تجسيد مفهوم خلق القيمة: دراسة حالة شركة المراعي. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، ١٦(٢)، ٢٣٣-٢٥٢.



الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
المركز الرئيسي IUM

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

mag@ium.edu.so